الباب الأول

القضايا القانونية فى العراق المحتل

obeikan.com

obeikan.com

منذ احتلال الولايات المتحدة للعراق فى التاسع من إبريل عام ٢٠٠٣م عرف العراق عدداً من القضايا القانونية الشائكة يعالجها هذا الباب.

المبحث الأول

البعد القانوني الغائب فِي المسألة العراقية

يقصد بالمسألة العراقية، جميع الجوانب المتعلقة بمأساة العراق، والتي لعب فِيهَا القدر دوراً هاماً. فَقَد بَدَأَت هَذِهِ المأساة بِمَا عرف فِي الأدبيات السياسية والإعلامية بأزمة الخليج، وهى فِي الواقع أزمة المنطقة العربية بأسرها، حَيثُ أسلمت هذه الأزمة إِلَى فصل جديد مِن الانهيار العربي على الساحة الفلسطينية فِي مواجهة إسرائيل. ولكن أزمة الخليج قد تحولت مِن مفهوم محدد كان المصطلح ينصرف إِلَيهِ، وهو غزو العراق للكويت إِلَى مفهوم أكثر إيلاماً عِنْدَمَا أَصْبَحَ الشعب العراقي عرضة لِكُلِّ أصناف الإبادة، بِحَيْثُ أصبح مستقراً مِن الناحية النفسية أَن تحرير الكويت مِن الاحتلال العراقي قَد دُفِعَ ثمنه مِن المنطقة العربية بأسرها لصالح الولايات المُتَّحِدَة وإسرائيل.

وقد ذكرنا فِي مناسبة سَابِقَة أَن قرار العراق بغزو الكويت كَانَ مدفوعاً بشكل أو بآخر بإيحاءات أمريكية، وربما نجحت الولايات المُتَّحِدَة فِي رسم السيناريو، كَمَا نجحت فِي توقع سلوك أبطاله، بِحَيْثُ تدخلت بشكل مكثف لإنجاح هَذَا المسلسل عِنْدَمَا كَانَت تشعر أَن العراق قَد ينصرف عَلَى غَيْر مَا توقع السيناريو. وليس مفيداً اليوم أَن نعتبر العراق – الحكم وليس الشعب مسؤولاً عَمَّا أصاب المنطقة والعالم العربي ولعشرات قادمة مِن السنين. بَلْ رُبَّمَا كَانَ الأسوأ هُوَ مَا يخبئه القدر لَنَا، ومن باب العراق أيضاً. ويشعر المراقب شعوراً طاغياً بِأَن الولايات المُتَّحِدَة قَد اعتبرت العراق بوابة تطوير السياسة الأمريكية فِي كُلّ الشرق الأوسط مُنْذُ عام ١٩٩٠ وإلى أجل غَيْر

منظور. وهذا هُوَ أهم الأسباب الَّتِي أَدَّت إِلَى تحول أزمة الخليج إِلَى مَا نسميه المسألة العراقية قياساً عَلَى المسألة الشرقية، التي كَانَت ترمز فِي القرن التاسع عشر إِلَى الدَّوْلَة العثمانية- رجل أوروبا المريض- فِي ذَلِك الوقت، والذي تناقضت بشأنه سياسات الدُّوَل الأُورُبِّيَّة الْكُبْرَى، وتراوحت بَيْنَ متعجل لوفاة الإمبراطورية وتقسيم تركتها، وبين متمهل فِي المجاهرة بِهَذِهِ الحقيقة، حتى لا يتصارع الورثة فِي لحظات حرجة مِن حياة المورث. عَلَى أَن التشابه بَيْنَ المسألة العراقية والمسألة الشرقية، وإن احتمل بعداً إقليمياً واضحاً، واحتمال تقسيم العراق، فَإِن مجمل ملف المسألتين يختلف فِي التفاصيل.

وقد تحولت أزمة الخليج كَمَا رأينا إِلَى المسألة العراقية عِندَمَا تحول الموقف إِلَى صراع بَيْنَ العراق والولايات المُتَّحِدَة ساحته أحياناً الأمم المُتَّحِدَة، كَمَا كَانَت المنظمة الدُّوَلِيَّة أحد أدوات هَذَا الصِّرَاع، خصوصاً مِن الجانب الأمريكي، ومن سوء حظ الشعب العراقي أَن انسحاب العراق مِن الكويت لَمْ ينه المشكلة، وإنما كَانَ بداية لفصل مأساوي جديد كتبت صفحته الأولى خلال السنوات مِن ١٩٩١م حَتَّى ٢٠٠١م، وما ناله الشعب العراقي خلال هَذِهِ المدة مِن إذلال وتجويع وحصار بَعْد أَن لقى الجيش العراقي فصلاً آخر مِن فصول الإبادة فِي الكويت، ويوشك الشعب العراقي وِفْق مَا يرتسم فِي الأفق مِن علامات أَن يَكُون هدفاً جديداً للإرهاب الأمريكي، فالقضية عِنْدَ الآن هِيَ قضية الشعب العراقي الَّذِي يحق لَهُ بَعْد هَذَا البؤس الطويل أَن يحلم بغد أفضل، بَعْد أَن كَانَ شعباً عزيزاً غنياً واثقاً فِي خطواته ويحمل تاريخه صفحات مضيئة مِن الحضارات المتعاقبة.

والهدف مِن هَذِهِ المقالة هُوَ لَيْسَ رثاء الشعب العراقي، وإنما الهدف الحقيقي هُوَ طرح الجوانب القانونية للمسألة العراقية، وهي قضية أغفلها التناول العربي والدولي، بَعْد أَن نجحت الولايات المُتَّحِدَة فِي أَن تدفع العالم إِلَى التساؤل عَمَّا بَعْد

الضربة الأمريكية، دُونَ أَن ينتبه الجميع إِلَى أَنَّهُ تجاهل ركناً أساسياً، سَوْفَ يدفع الجميع ثمنه غالياً، ونعني بِهِ الشرعية الدُّوَلِيَّة فِي العراق.

يهمنا فِي هَذِهِ المقالة أَن نعالج نقطتين واضحتين:

النقطة الأولى هِي: إطار الشرعية الدُّوَلِيَّة فِي المسألة العراقية، وضرورة التمسك بِهَا والإصرار عَلَيْهَا.

والنقطة الثانية هِيَ: طرح جديد متكامل عادل للمسألة العراقية، وهو طرح يخدم المصلحة العربية والسلام العالمي، ويذكر بِأَن أخلاقيات النظام الدُّوَلِي لَيْسَ ترفاً، وأن تناولها فِي هَذِهِ المرحلة الدقيقة لَيْسَ سذاجة أَو إغفالا للزخم السياسي المفعم بروح القوة الخرقاء والمسكون بِكُلِّ الشرور، والنذر.

أما إطار الشرعية الدُّوَلِيَّة فِي المسألة العراقية، فعندنا أَن تحرير الكويت مِن الغزو العراقي قَد أنهى المسألة برمتها وبقى مِنْهَا فقط ترميم روح السلام بَيْنَ العراق وجيرانه، لولا أَن استدعاء واشنطن لتحرير الكويت كَانَ بداية المأساة الحقيقية. وكان يجب أَن تَتِم مُحَاكَمَة كُلّ المسؤولين العراقيين والأمريكيين عَمَّا ارتكب فِي الكويت ضِدَّ الكويتيين والعراقيين مِن جرائم. وكان الشعب العراقي أجدر فِي تِلْكَ المرحلة، وكذلك الشعب الكويتي بمعالجة خَاصَّة تعيد لِكُلٍّ مِنْهُمَا الثقة فِي المستقبل، كَمَا تعيد للأمة العربية الثقة فِي جدوى نظامها الإقليمي، لولا أَن التدخل الأمريكي كَانَ يهدف مُنْذُ البداية إِلَى نسف كُلّ هَذِهِ المفاهيم والإتيان بمفاهيم مناقضة تماماً لأبجديات المصلحة العربية، وإيهام دُوَل الخليج بِأَن العراق المتوحش سيف مسلط عَلَى رقابها جميعاً، وأن تأمينها مِن هَذَا الوحش أمانة تاريخية فِي عنق واشنطن تحاسب عَلَى التفريط فِيهَا يوم الحساب، وهذا هُوَ سر تمسك الرئيس بوش بِهَذِهِ المهمة المُقَدَّسَة، ممثلاً لليمين الديني المحافظ.

أما الجانب الثاني: فِيمَا يتعلق بإطار لشرعية فيتصل بفكرة المناطق الآمنة، ومناطق حظر الطيران الَّتِي ابتدعتها واشنطن وبندن عَلَى أساس تفسير مغلوط لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨، وهو مَا سبق لَنَا فِي كتاباتنا المتعددة أَن فصلنا فِيهِ، ونزيد اليوم عَلَيْهِ أَن سلوك الدَّوْلَتَيْن مُنْذُ عام ١٩٩١م وحتى الآن فِي هَذَا الصدد هُوَ عدوان متكرر، ولا يُمْكِن أَن يؤسس سَابِقَة مشروعة مَهْمَا تقادم الزمن عَلَى هَذَا السلوك المعيب.

الجانب الثالث: بصدد هَذَا الإطار هُوَ، ذَلِك المتعلق بتغيير نظام الحكم فِي العراق، وهذا الموقف الأمريكي بَدَأَ سياسة معلنة، ثُمَّ أضيف إِلَى شروط رفع الحظر عَن العراق رغم أَنَّهُ لَمْ يرد ضمن الشروط الَّتِي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لعام ١٩٩١م. ورغم مجافاة هَذَا الشرط لمنطق القانون الدُّوَلِي الراهن فَإِن واشنطن قَد جعلت تغيير النظام هدفاً لحملة عسكرية تهدد بشنها، دُونَ أَن يترتب عَلَى تغيير النظام رفع الحظر.

الجانب الرابع: فِي هَذَا الإطار يتصل بنزع أسلحة الدمار الشامل. ورغم أَن هَذَا الموضوع لَيْسَ مِن اختصاص الأمم المُتَّحِدَة، ولا مِن صلاحيات مجلس الأمن، ورغم أَن نزع أسلحة الدمار الشامل فِي العراق، وِفْق الفقرة الثامنة مِن البند رقم ١٤ مِن القرار يجب أَن يعقبه نزع أسلحة الدمار الشامل فِي المنطقة بأسرها، وكان يَعْنِي بِهَا إسرائيل تحديداً إِلاَّ أَن واشنطن رَكَّزَتْ عَلَى العراق وحده، وخصت إسرائيل بمعاملة مختلفة تماماً تقوم عَلَى تشجيع إسرائيل عَلَى حيازة كُلّ أنواع الأسلحة.

والملاحظ فِي الجدل القائم حول موضوع أسلحة الدمار الشامل أمور لا تَخْفَى عَلَى المراقبين، وأهمها أَن المشكلة يجب أَن تَكُون فقط بَيْنَ العراق والأمم المُتَّحِدَة، فَلَيْسَ هُنَاكَ أَي رابطة قانونية بَيْنَ العراق والولايات المُتَّحِدَة، وليس هُنَاكَ أَي سند قانوني يرخص للولايات المُتَّحِدَة لِكَي تدخل فِي هَذَا الجدل، وإذا كَانَت واشنطن حريصة حقاً عَلَى وقف أسلحة الدمار الشامل لبرهنت فِي سلوكها الدُّوَلِي عَلَى

جديتها فِي ذَلِك مَعَ إسرائيل، ومع الهند وباكستان، ولكنها التزمت سياسة مزدوجة مماثلة لِمَن ترضى عنهم بصرف النظر عَن خطورة برامج تسليحهم، فَإِذَا قيل لواشنطن أَن العراق قَد تَمَّ التفتيش عَلَى أسلحته باعتراف لجنة التفتيش بنسبة ٩٥٪، قالت واشنطن أَنَّهَا لا تركز عَلَى الأسلحة الحالية، وإنما مَا يضمر العراق إنتاجه خلال السنوات القادمة، ومعنى ذَلِك أَن واشنطن قَد خسرت الرهان مَعَ العراق، عِنْدَمَا تَحَدَّى العراق كلاً مِن لندن وواشنطن، وقرر فتح جميع أراضيه للتفتيش الدُّوَلِي، وكان يجب عَلَى العالم العربي أَن يحصل مقابل هَذَا التنازل العراقي عَلَى تفتيش مماثل فِي إسرائيل، وتدمير لأسلحتها، والتمسك بِذَلِك حَتَّى النهاية.

والغريب أَن إسرائيل هِيَ الَّتِي تلح عَلَى واشنطن حَتَّى يهاجم العراق دُونَ سبب، وسوف يجدون السبب بَعْد إتمام الهجوم، ومن الواضح تهافت الحجج الأمريكية الَّتِي لاتصمد أمام المناقشة الجادة مِثْل أَن العراق ينوي إنتاج هَذِهِ الأسلحة فِي المستقبل، وسَوْفَ يهدد جيرانه بَعْد حين، وأن واشنطن تتمتع بِحَقِّ الدفاع الشرعي عَن النفس، وهى الَّتِي تحدد نطاق هَذِهِ النفس وحدودها .

ولم يقل أحد أَن تهديد واشنطن للعراق باستخدام القوة هُوَ انتهاك صارخ للمادة ٢ فقرة ٤ مِن ميثاق الأمم المُتَّحِدَة إلاَّ إِذَا كَانَت واشنطن قَد تجاوزت عصر الأمم المُتَّحِدَة، ودخلت بالفعل إِلَى عصر الإمبراطورية الأمريكية والقانون الأمريكي، وليس القانون الدُّوَلِي. ورغم تسليمنا بِأَن واشنطن تتمتع بقوة خارقة، وإنها تقدم القوة عَلَى القانون،إلاَّ أَن المركون إِلَى هَذَا الواقع خطر وبيل عَلَى الجميع، ومن مصلحة السلام العالمي أَن يعاد بناء النظام الدُّوَلِي بشكل متوازن، وأولى خطوات السعي فِي هَذَا السبيل، هُوَ تمسك الشعب الأمريكي بحكم القانون فِي الداخل والخارج.

أما النقطة الثانية فِي تحليلنا، فهى ضرورة عقد مؤتمر دُوَلِي تطرح فِيهِ المسألة العراقية بِكُلِّ أبعادها، ويتركز البحث فِيهِ عَلَى مَدَى احترام العراق لقرارات مجلس الأمن تمهيداً لإرغام إسرائيل عَلَى سلوك مماثل، وتمهيداً لرفع العقوبات عَن الشعب العراقي، وتعويضه عَمَّا عاناه مِن مآسٍ، وإعادة إعمار العراق. أما مصير نظام العراق والديمقراطية فِيهِ، فهى أمور يُمْكِن لشعب العراق أَن يفصل فِيهَا عِنْدَمَا يشعر بِأَن مستقبل العراق يهم المجتمع الدُّوَلِي بأسره.

وأخيراً فَإِنَّنَا نحذر مِن السكوت عَلَى مَا يتردد مِن مخططات أمريكية لتقسيم العالم العربي وتمزيقه، حَتَّى تُصْبِحُ إسرائيل هِيَ الوحدة الرئيسية الْكُبْرَى فِي المنطقة، وحتى تسيطر واشنطن عَلَى كُلّ منابع النفط فِي العالم . أما مَاذَا يفعل العالم العربي لمواجهة هذا التَّحَدِّي التاريخي الأكبر، فَذَلِك هُوَ الموضوع الأكثر إثارة والذي يجب أَن يبدأ التحليل بِهِ. وقد يقول قائل أَن العالم العربي لا يستطيع تَحَدِّي القوة الأمريكية الَّتِي قَرَّرَت أَن تنفذ فِيهِ حكم القضاء. ولكني أرى أَن إصرار العالم العربي حكومات وشعوباً عَلَى التمسك بموقف يدعو فِيهِ إِلَى نبذ استخدام القوة الخرقاء دُونَ هدف واضح مشروع، والجدية فِي التعامل مَعَ الولايات المُتَّحِدَة، وأن يدرك أَن استمرار صمته وليونته هُوَ الَّذِي أغرى بِهِ الجميع، وضرورة أَن يتمسك العالم العربي بقواعد العلاقات الدُّوَلِيَّة القائمة عَلَى نبذ استخدام القوة والتهديد بِهَا، وسيادة الدُّوَل عَلَى ثرواتها الطبيعية، فَإِذَا وجدت الولايات المُتَّحِدَة العالم العربي كله كتلة واحدة عَلَى قلب رجل واحد مصر عَلَى أَن يجعل واشنطن أولوياتها المطلقة جلب العدل للشعبين العراقي والفلسطيني وتأديب إسرائيل وإعادتها إِلَى جادة الصواب والحق، فَإِن الرغبة فِي الهجوم الأمريكي عَلَى العراق ستصبح مجرد أزمة طارئة. أما أَن يسمع الجميع أَن واشنطن وإسرائيل مصرتان عَلَى تمزيق المنطقة وإذلال شعوبها، ومع ذَلِك

لا يملك الزعماء إِلَا الامتثال لقدرهم مادام قَد تقرر فِي واشنطن وقضى الأمر، فَهَذَا هُوَ مَا يجب مقاومته ولنذكر حديث رسول الله ﷺ عِنْدَما أنبأنا بِأَنَنَا سنواجه بيوم تتداعى عَلَيْنَا الأمم كَمَا تتداعى الأكلة إِلَى قصعتها ولم يَكُن سبب هَذَا التداعي هُوَ قلة العدد، ولكن كثرة العدد لا تصاحبها قوة أَو فعل بسبب استيلاء حب الدنيا وكراهية الموت.

إِن المطالبة بعقد مؤتمر دُوَلِي موضوعه إنقاذ الشعب العراقي سيقلب المخططات الأمريكية رأساً عَلَى عقب، وسيشكل جبهة عالمية لإنقاذ العالم مِمَّا تهدده كشعب حماقة القوة الَّتِي تدق طبول الحرب للعالم، وتحمل معاول الهدم لبلادنا والإذلال لشعوبنا.

المبحث الثاني

النطاق القانوني لقرار التفتيش

تخوض الولايات المتحدة حربًا طاحنة على كل المستويات لاستكمال العدة لمهاجمة العراق، وبشكل خاص في مجلس الأمن، لاستصدار قرار يفوضها صراحةً، أو ضمنا بمهاجمة العراق. ومن الواضح أن الولايات المتحدة حريصة- رغم كل شيء- على أن يكون قرار مجلس الأمن رخصة قانونية، وأن تحقق به أكثر من هدف، وهو لذلك يستحق- في تقدير واشنطن- أن تلقي بكل ثقلها لكي يصدر القرار، وأن يقود الرئيس بوش شخصيًا الحملة الدبلوماسية، وهذا التصميم الأمريكي الجارف يذكرنا بتصميم مماثل، وإن قل في حدته وعصبيته، في مناسبات أخرى أقربها سعي واشنطن عام ١٩٨٩م، بعد تربص دام عقداً ونصفاً من الزمان لإلغاء قرار أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ يسوي بين العنصرية والصهيونية، ويجعل الصهيونية بالتالي جريمة ضد الإنسانية. تماماً كما اعتبرت العنصرية كذلك في قرارات سابقة، وفي اتفاقية بهذا المعنى عقدت عام ١٩٧٣م في إطار الأمم المتحدة أيضاً، وكان يقف وراء هذا المسعى الأمريكي الهائل الحركة الصهيونية لما تدركه من خطورة بالغة لهذا القرار على هدم الأساس الأخلاقي العام للحركة، وتأليب دول العالم قاطبة على هذه الحركة وأنشطتها، بل وطرد إسرائيل من الأمم المتحدة مادامت عقيدتها الصهيونية تناقض أهم شروط العضوية، وهو شرط حب السلام Peace Loving مثلما يناقض مقاصد الأمم المتحدة وفلسفتها.

أما المثل الأبعد تاريخياً لهذا الخط الثابت في السياسة الأمريكية، والذي تمليه

الحركة الصهيونية أيضاً فهو الجهد الأمريكي المشهود لاستصدار قرار التقسيم حيث مارست واشنطن ضغوطا هائلة بلغت حد تغيير بعض المندوبين الدائمين لبعض الدول ، واستقدمت رئيس مجلس الشيوخ الفلبيني مانيلا لكي يصوت مع قرار تقسيم فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث صدر بالأغلبية المطلوبة بالكاد (٣٣ صوتا من إجمالي ٥٦ صوتاً، مقابل معارضة ١٣ صوتاً وامتناع عشر دول عن التصويت)، فضلا عن وسائل الإرهاب الشخصي والرشوة والتهديد ، وغيرها مما تجيده هذه الدوائر ، وفي الحالتين كان الاتحاد السوفيتي متوافقاً مع الولايات المتحدة. وهذه هي المرة الثالثة التي تدفع فيها الحركة الصهيونية لكن من وراء الستار لتترجم رغبة إسرائيلية ملحة ومعلنة بأن تهاجم واشنطن العراق لحسابها ومصلحتها وحدها على حد قول أبو الدبلوماسية الأمريكية الحديثة جورج كينان(٩٨ عاماً).

غير أن واشنطن تسعى هذه المرة لاستصدار قرار من مجلس الأمن، وليس من الجمعية العامة، التي أمكنها أن تؤمن الأغلبية اللازمة فيها في المناسبتين السابقتين، ولا شك أن الأغلبية الساحقة المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق قد اتجهت ربما كخطوة تكتيكية في الحرب الدبلوماسية إلى تجاهل الجوانب القانونية والأخلاقية في المسعى الأمريكي حتى تستطيع أن تعمل على أعرض جبهة ممكنة لكل المعارضين، سواء للعولمة أو للهيمنة الأمريكية أو لغطرسة السلوك الأمريكي ، أو أضرار هذا السلوك بالمصالح الأخرى والبيئة ونظام العلاقات الدولية الراهن. ورغم أن قسماً من هذا المعسكر الذي يشمل الحكومات والشارع الدولي عموماً بما فيه الشارع الأمريكي يرخص استخدام القوة حتى لو صدرت رخصة بها من مجلس الأمن، وتقف ألمانيا على رأس هذا الفريق، فإن هذا المعسكر يرفع شعار ضرورة أن يكون

استخدام القوة من خلال مجلس الأمن والتمسك بالأمم المتحدة وبالشرعية الدولية، لكي يحققوا بذلك عدداً من الأهداف أولها أن هذا الشعار بهذا المضمون يداعب ضمائر المجتمعات الوطنية في الغرب والشرق ويمس حاسة العدل عند الشعوب ، ويأتلف مع ضمائرها ، ومع الضمير العام للمجتمع الدولي. وثاني هذه الأهداف، حصر الولايات المتحدة في إطار معين حتى لا تعمل خارج كل الأطر والدوائر فيصعب محاسبتها أو الإمساك بها، وثالثها أن مجلس الأمن ليس ساحة سهلة لواشنطن، حيث تقف دونها فرنسا والصين وروسيا، وبعضها مستعد عند الضرورة القصوى لاستخدام الفيتو.

وعلى الجانب الآخر، اضطرت الولايات المتحدة إلى اللجوء إلى مجلس الأمن أيضاً لكي تحقق عدداً من الأهداف الخاصة بها:

الهدف الأول : أنها تريد أن تظهر كما لوكانت تعمل في سياق شرعي ووفق رخصة قانونية:

والهدف الثاني: أنها تأمل أن يؤدي قبولها بالعمل من خلال المجلس إلى تهدئة روع الشارع الدولي الذي أصابه القلق وداخله العداء والتحفز ضد الولايات المتحدة، بل إن الشارع الأمريكي نفسه لم يعد أسير المخدر الذي غذاه به صقور الإدارة الأمريكية، وهو بذل الغالي والرخيص لتأمين الشعب الأمريكي ضد الإرهاب، لأنه لم يقتنع بأي علاقة مدعاة بين العراق والإرهاب الدولي بالمعنى الذي تسوقه الولايات المتحدة، ومن ثم فقد يقضي ذلك على فرص الرئيس بوش في إعادة انتخابه في العام القادم.

أما الهدف الثالث : للحكومة الأمريكية فهو الأمل في أن تقدم للحلفاء هذا التنازل لعلهم يبدون معها مرونة في المجلس خاصة وأنها هددت بإمكانية العمل

العسكري منفردة دون حاجة إلى ترخيص. والأخطر من ذلك أن الإدارة الأمريكية ويساندها عدد من فقهاء المناسبات، تعتقد أن ترخيص مجلس الأمن إن صدر، فإنما يعكس مباركة دولية عامة لسلوكها، وشرعية خاصة لاستخدام القوة وفق أحكام الميثاق. فإن تعذر صدور الترخيص بسبب تعذر مساندة العدد الكافي من الأعضاء، أو بسبب استخدام إحدى الدول الدائمة العضوية للفيتو في المجلس، فإن هذا الفيتو في هذه الظروف لا قيمة له مادام قد استخدم لأسباب سياسية نابعة عن رغبة الدول المعارضة في مناوأة واشنطن على المسرح الدولي بدءاً بساحة مجلس الأمن، وذلك استناداً إلى أن مشروعات القرارات التي يتم إحباطها أحياناً بسبب الفيتو، لا تؤثر على شرعية العمل على مقتضى مضمون مشروع القرار.

ولكن هذا الرأي بدأ يظهر وسط هذه الحمى لتبرير العدوان الأمريكي على العراق يتجاهل شرطاً أساسياً لسلامة القاعدة، وهي أن يكرر مشروع القرار المهزوم أو يؤكد أو يكرس طرفاً من شرعية قانونية واضحة. فمثلاً أصدر مجلس الأمن عدة قرارات تؤكد على المركز القانوني الدولي للقدس، فإذا قدم مشروع قرار استمراراً لدعم هذا الموقف ثم أحبطه الفيتو الأمريكي إرضاء لإسرائيل وانسجاماً مع الموقف الأمريكي الجديد من القدس منذ سبتمبر ٢٠٠٢م، فإن هذا الفيتو لا يؤثر على سلامة المضمون الذي احتواه مشروع القرار.

فإذا صدر قرار من مجلس الأمن يرخص للولايات المتحدة باستخدام القوة ضد العراق أو يتضمن ترخيصاً عاماً باستخدام القوة من جانب أي دولة ضد العراق بحجة أن العراق قد انتهك القرار ١٤٤١ انتهاكاً مادياً خطيراً، وأن الترخيص باستخدام القوة يدخل في إطار «العواقب الوخيمة» التي توعد القرار السابق العراق باتخاذها فإن مثل هذا القرار يكون موضع نظر خطير من الناحية القانونية.

وحتى يمكن أن نفهم القيمة القانونية لمثل هذا الترخيص الذي يعد ترخيصاً بالعدوان، وليس ترخيصاً بالاستخدام المشروع للقوة وفق الفصل السابع من الميثاق، يجب أن نسوق إلى الأذهان ذلك الترخيص الذي منحه مجلس الأمن في القرار رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠م بشأن العراق أيضاً. فالقرار الأخير صدر عقب سلسلة من القرارات تطالب العراق بالانسحاب من الكويت، وتسوية الآثار التي ترتبت على الغزو، وقرر المجلس لهذا الغرض جملة من الجزاءات تضمنها قراره رقم ٦٦١ ثم أكمله وضمن تشديد وتنفيذ هذه الجزاءات بالقرارين ٦٦٥، ٦٧٠، وهما يتعلقان بالحصار البحري، وبالحظر الجوي على التوالي.

وقد تضمن القرار ٦٧٨ الترخيص مفتوحاً، ولكنه قاصرٌ على طائفة من الدول أطلق عليها «الدول المتعاونة مع حكومة الكويت» ، وذلك حتى يضمن استبعاد إسرائيل من أحكام هذا الترخيص، وحتى لا تختلط الأوراق بين القضيتين العراقية والفلسطينية، حرصاً من واشنطن على بناء تحالف عسكري وسياسي من العالم العربي حتى يكون أكثر ملاءمة لغرض الحملة العسكرية الأمريكية. أما موضوع الترخيص في القرار المذكور، فهو استخدام « كافة الوسائل اللازمة»، ويقصد بها عند صياغة هذه الفقرة كل الوسائل السياسة دون استبعاد الوسائل العسكرية إذا اقتضى الأمر، باعتبارها ملجأ أخيراً، أما هدف الترخيص، فهو إرغام العراق على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، والذي يقضي بانسحاب العراق انسحاباً فورياً وغير مشروط من الكويت. ورغم أن استخدام القوة ضد العراق كان مشروعاً في غايته، وهو دفع عدوان عراقي لا مبرر له على الكويت تأكيداً لمبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة، ورداً مشروعاً على انتهاك العراق للمادة ٢ فقرة ٤ من الميثاق التي تحظر استخدام القوة أو التهديد بها على نحو يمس السلامة الإقليمية أو

الاستقلال السياسي للكويت، وأن المجلس قد شخص الحالة حقاً وفق سلطاته في المادة ٣٩ من الميثاق على أنها- بحق- عملٌ من أعمال العدوان إلا أن جانباً من الفقه الدولي قد تردد في قبول فكرة الترخيص لطائفة غير محددة من الدول، ودون تحديد لوسائل مراقبة المجلس لاستخدامها للقوة ضد العراق، مما يخل في نظرهم بالطريقة الصحيحة لتطبيق المادة ٤٢ من الميثاق، ولكننا في مناسبات سابقة قبلناها لاعتبارات عملية أهمها؛ أن هذه الإجراءات تهدف إلى إنهاء عدوان واضح لا لبس فيه.

وعلى ضوء هذا التحليل فإن هناك علامات استفهام كثيرة تثور حول سلامة الترخيص الذي تسعى إليه الولايات المتحدة. صحيح أن مجلس الأمن هو المختص بأن يحدد الحالة التي تتطلب استخدام إجراءات القمع العسكري على أن تكون إحدى الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ٣٩ ، وهي الإخلال بالسلم والأمن الدوليين أو تعكير صفو السلام أو وقوع عمل من أعمال العدوان. وإزاء موقف العراق وتقارير المفتشين وشهاداتهم، فإنه يصعب القول كما يصعب على المجلس أن يقرر أن العراق قد قامت به حالة من حالات الترخيص. وصحيح أيضاً أن مجلس الأمن يمكنه بموجب الميثاق أن يعهد إلى دولة بذاتها أو دولًا بعينها أن تنفذ إجراءات يقررها لأنها الأكثر قدرة على تنفيذها مثلما فعل في مشكلة روديسيا عندما رخص لبريطانيا بأن تراقب سلامة تطبيق حظر البترول في ميناء بيرا في موزمبيق. ولكن المجلس لا يستطيع قانوناً في الوضع الراهن أن يرخص للولايات المتحدة لأنها تتربص بالعراق ، وتعلن صراحةً سعيها إلى هذا الترخيص ليس لصالح المجتمع الدولي، ولتنفيذ مقاصد الأمم المتحدة، وإنما لتنفيذ مخططات أمريكية تناقض هذه المقاصد. وسوف يكون من الصعب صدور الترخيص لأي دولة أو لكل دولة بصرف النظر عن أن بعض الدول تعلن أنها تفضل الترخيص

على العمل الطليق خارج إطار الأمم المتحدة، فما هي القيمة القانونية لمثل هذا الترخيص إن صدر؟

يخطئ من يعتقد أن صدور قرار من المجلس في الحالة العراقية بهذا المعنى يعكس الشرعية الدولية، ويلزم أعضاء الأمم المتحدة وغيرهم بالعمل على مقتضاه، لأن مثل هذا القرار، وإن صدر صحيحاً من الناحية الشكلية مستوفياً لشروط إصداره وفقاً للميثاق، إلا أنه يصدر لتسهيل ارتكاب عدوان، وتكون الموافقة على القرار تواطؤاً من جانب أعضائه الآخرين الذين أغوتهم أو قهرتهم الولايات المتحدة، بل ويكون القرار من ناحية أخرى صادراً مشوباً بعيب الإكراه المادي والمعنوي، وهو عندنا يبطل القرار على غرار بطلان المعاهدة التي يشوب الإكراه إرادة أطرافها على ما هو معلوم في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، رغم أن فكرة بطلان قرارات المنظمات الدولية Ultra Vires لا تزال تحتاج إلى مساندة فقهية أوسع.

وإذا صدر القرار بهذا الترخيص، فإن المجلس يكون- في ضوء المعارضة الدولية الكاسحة للعدوان على العراق- قد سوغ العدوان، وخرج بذلك على أهداف الميثاق، وسلطات المجلس بصفته نائباً نيابة قانونية عن أعضاء الأمم المتحدة وفق أحكام المادة ٢٤، وفي هذه الحالة يجوز للجمعية العامة أن تبطل القرار، وأن ترد المجلس إلى دائرة الشرعية الدستورية في ميثاق الأمم المتحدة، ويكون القرار الصادر في هذا الشأن باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته أحكام الميثاق حتى دون حاجة إلى سلطة قضائية تقرر ذلك في ضوء ضعف الاتجاه المطالب بأن يكون لمحكمة العدل الدولية سلطة مراجعة أعمال المجلس، مادام المجلس يوازي السلطة التنفيذية في الدول الأعضاء.

المبحث الثالث

دور البرادعي فى غزو العراق

كتب د. محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدُّوَلِيَّة للطاقة الذرية مقالاً فِي الحياة (٣/ ١١/ ٢٠٠٢) أبسط مَا فِيهِ أَنَّهُ يثير الجدل أَوَّلاً حول دوافع مدير عام الوكالة للدخول فِي الساحة الإعلامية بَعْد أَن سجل نشاطه وجهوده فِي المجال الدبلوماسي، وما هِيَ الرسالة الَّتِي يريد توجيهها إِلَى القراء وفي هَذَا الوقت الدقيق بِالذَّاتِ؟

لَقَد نجحت الولايات المُتَّحِدَة فِي دفع الجميع إِلَى التعامل مَعَ العراق مِن عَلَى حافة الهاوية وتصوير الموقف كَمَا لَوْ أَن واشنطن تستنهض العالم للتعاون مَعَهَا بالفعل أَو بالسكوت لضرب العراق حَتَّى تفسد عَلَيْهِ برنامج التسلح النووي. صحيح أَن واشنطن تستطيع أَن تزعم بِأَنَّهَا الأكثر فهماً للرئيس صدام حسين بحكم علاقاتها الَّتِي امتدت لأكثر مِن ربع القرن الماضي حباً وهياماً أَو صداً وخصاماً. لَكِن أَن تستقطب واشنطن الوكالة ومديرها العام الَّذِي كَانَ لواشنطن فضل تعيينه، وهو مَا استنكره العراق، وهو مَا يؤثر حقاً عَلَى مصداقيتها، هَذَا كله شيء وإن كَانَ مستنكراً، وأما أَن يسهم البرادعي فِي الحملة الإعلامية الأمريكية، فَهَذَا مَا لا أوافقه عَلَيْهِ مَهْمَا غمره الفضل الأمريكي. ولابد أَن يعلم د. البرادعي أَنَّهُ حين يخرج إِلَى القراء بأفكاره عَلَى هَذَا النحو فكأنه عرض هَذَه الأفكار للنقد فِي إطار حرية الصحافة المُتَاحَة لَنا جميعاً عَلَى نفس الساحة.

فكونه مصرياً ومن رجال وزارة الخارجية قَد يعطي انطباعاً بِأَنَّهُ عَلَى الأقل يريد أَن يَكُون نزيهاً، أَو أَن تحدوه رغبة فِي نصح العراق بالامتثال للتفتيش الطليق بَعْد أَن

اطلع بنفسه مِن الرئيس بوش شخصياً عَلَى مَا يعتمل فِي صدره، وحتى يفوت الفرصة عَلَى بوش نفسه، ولكن، ومع تقديرنا لمثل هَذَا الاعتبار، إن وَجَدَ أصلاً، فَكَانَ بوسعه أَن يُسر للعراق نفسه بِذَلِك للأمانة وللتاريخ، وهو يعلم أَن أقوال جهات مِثْل الوكالة حالياً توزن كثيراً فِي ميزان الموقف الحالي.

لَقَد فهمت مِن المقال عدداً مِن الرسائل الَّتِي تُضر بِالعراق وتفيد الموقف الأمريكي الَّذِي يعبر عَن حالة أمريكية يحاول المجتمع الدُّوَلِي كله التعامل مَعَهَا بالحزم الواجب عَلَى أساس احترام القانون والشرعية وليس مِن أجل استخدامها

الرسالة الأولى: أَنَّهُ لولا الوكالة لكان العراق قَد توصل إِلَى السلاح النووي ، ولكن جدية الوكالة وسهرها الدؤوب عَلَى التفتيش والتحقق هُوَ الَّذِي أنقذ العالم مِن القنبلة العراقية. وحتى يعلي شأن لوكالة وقدرها فِي هَذَا الباب ويدلل عَلَى هَذِهِ المهمة الحاسمة فَقَد استشهد بإشارة الرئيس بوش إِلَى دور الوكالة فِي تحييد البرنامج النووي العسكري العراقي وَإحباط جهود العراق الرامية إِلَى التسلح النووي.

الرسالة الثانية : أَنَّ هُنَاكَ مخاوف حقيقية مِن أَن يَكُون العراق بَعْد عام ١٩٩٨م قَد استأنف رغبته فِي صناعة السلاح النووي، وبالتالي فَإِن مهمة بعثة التفتيش الجديدة سيكون لَهَا شقان:

الشق الأول: هُوَ التحقق مِمَّا إِذَا كَانَ لَدَى العراق سلاح نووي مِن عدمه.

الشق الثاني : هُوَ إزالة هَذَا الَّذِي تعثر عَلَيْهِ بعثة التفتيش. ولكنه فِي نهاية المقال يَقول أَنَّهُ يجب عَلَى المجتمع الدُّوَلِي إعطاء عمليات التفتيش فرصة قبل اللجوء إِلَى بدائل أُخْرَى! أَي أَنَّهُ افترض أَن التفتيش بديل عَن مهاجمة العراق، وكأن مهاجمة العراق هدف بذاته وأن التفتيش أحد بدائل الانتصار لمنع الهجوم

الرسالة الثالثة: أَنَّهُ ترك انطباعاً قوياً بِأَن العراق عادة يراوغ ولا يتعاون خلال

التفتيش ويطلب مِنْهُ تقديم بيان كامل ونهائي لمعداته وأنشطته.

صحيح أَن رسالته قَد صِيغَت بطريقة تدعم الموقف الأمريكي فِي ظرف بالغ الدِّقَة، وصحيح أيضاً أَنَّنِي لا أؤيد تسليح العراق تسليحاً غَيْر تقليدي، ولكني بنفس القدر كنت أتوقع مِن المدير العام للوكالة الدُّوَلِيَّة للطاقة الذرية عِنْدَمَا يكتب فِي الصحف العربية أَن يولي لعدد مِن القضايا الأُخْرَى نفس الأهمية الَّتِي أولاها لتشديد الرقابة عَلَى نقل وحيازة المواد النووية. صحيح أَن د. البرادعي يعلم أَن قولته مَهْمَا دقت صياغتها وراعى الحذر فِي انتقاء كلماتها فإنه، هو شخصياً، وأقواله هدف لطرفي الصِّرَاع، وأَظُنُّ أَنَّهُ بِهَذِهِ الكلمات قَد صب النار عَلَى الزيت تماماً عِنْدَمَا تدخل هانز بليكس رُبَّمَا دُونَ أَن يقصد فِي الجدل الساخن فِي مجلس الأمن بَيْنَ واشنطن وباريس عِنْدَمَا زار واشنطن والتقى مَعَ البرادعي بالرئيس الأمريكي وبوزير الخارجية الأمريكي، وصرح بِأَنَّهُ يفضل صدور قرارين، وهو مَا يتفق مَعَ النظرية الأمريكية، ولكننا نجل الرجلين عن أَن يقعا فِي غواية أمريكية صهيونية، ورغم ذلك فإنه تصرف، رغم افتراض حسن نيته لَيْسَ مطلوباً وأن الحذر وحسن الفطن يتطلب الابتعاد تماماً عَن الساحة الإعلامية.

فَإِذَا كَانَ لابُدَّ مِن أَن يدلي بدلوه، فَكَانَ يجب أَن يكمل الصورة المنقوصة وأن يعالج عدداً مِن القضايا كَمَا قلت.

القضية الأولى: إِذَا كَانَت الوكالة تقوم بدورها فِي العراق بالتعاون مَعَ فرق التفتيش القديمة أَو الجديدة فإن الأساس القانوني لِذَلِكَ هُوَ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وهو قرار أخرج مجلس الأمن حقيقة عَن إطار الشرعية الموضوعية فِي الميثاق بصدد اختصاصات مجلس الأمن، كما أنه قرار طال الجدل حوله واعتبره جانب مِن الفقه الدُّوَلِي عقد إذعان تنطبق عَلَيْهِ قواعد المعاهدات غَيْر المتكافئة بصرف النظر

عَن بعض جوانب الخلل الفني فِي هَذِهِ المشابهة. وعلى أَيَّة حال فالقرار يُؤَدِّي تطبيقه المتكامل إِلَى نتيجتين:

الأولى : إعتاق الشعب العراقي مِمَّا يعانيه بَعْد حصول حكومته عَلَى شهادة البراءة وبقدر اجتهادها فِي هَذَا الاتجاه.

والنتيجة الثانية : هِيَ بحث مستقبل خطر التسلح النووي الإسرائيلي وهذا يقودنا إِلَى القضيتين التاليتين:

القضية الثانية: مَاذَا استفاد شعب العراق بَعْد أَن شهد تقرير بعثة اليونسكوم بِأَن أكثر مِن ٩٥٪ مِن مهمات التفتيش قَد تمت، الرد كَانَ واضحاً وهو أَن احتجاج العراق عَلَى التستر وراء هَذِهِ المهمات الدُّوَلِيَّة لزرع جواسيس إسرائيل والولايات المُتَّحِدَة فِي العراق هُوَ العدوان الجوي المكثف الأمريكي البريطاني عَلَى العراق فِي ديسمبر ١٩٩٨ لإرغام العراق عَلَى إعادة الجواسيس مرة أُخْرَى. ثُمَّ جعلت واشنطن برنامجها تِجَاه العراق يركز على تغيير النظام، ثُمَّ انتقلت إلى قضية حيازته أسلحة الدمار الشامل، ولا شيء عَن الشعب العراقي والحظر الَّذِي يعانيه، سِوَى الحديث عَن جلب الديمقراطية لَهُ وهو شعار يعبث مرة أُخْرَى بآمال هَذَا الشعب النبيل لأن فاقد الشيء لا يعطيه. ورغم وضوح قضية الشعب العراقي لَمْ يتحدث البرادعي عَن رفع الحظر إِذَا كَانَ قَد سمح بِنَفْسِهِ بالحديث عَمَّا لا يجوز الحديث فِيهِ.

القضية الثالثة: اعلم أَن تفسير القرار ٦٨٧ مِن اختصاص مجلس الأمن وأن الوكالة الدُّوَلِيَّة للطاقة الذرية ملتزمة بدستورها وبما يقرره مجلس المحافظين إزاء قرارات مجلس الأمن، ومن ثُمَّ فإن ضَمّ إسرائيل إِلَى مهام التفتيش والتحقق مِن جانب الوكالة لا تقرره الوكالة نَفْسَهَا ،إنما مجلس الأمن هُوَ صاحب الاختصاص، وما دام د. البرادعي قَد أوصى بِمَا يجب عَلَى مجلس الأمن أَن يتخذه مِن قرارات

وإجراءات فِي حالة العراق، فَكَانَ يمكنه أَن يمد بصره إِلَى إسرائيل أيضاً الَّتِي لا شَكَّ أَن أسلحتها تعد سيفاً مسلطاً عَلَى أمن العالم العربي كله والسكوت عَنْهَا مَعَ التركيز عَلَى العراق يصدم كُلّ حس سليم، ويثير الضيق مِن هَذَا التمييز الظالم ضِدَّ العالم العربي. صحيح أَن أسلحة العراق وجهت ضِدَّ دُوَل عربية وهى خطر عَلَيْهَا ولا فرق عِنْدِي بَيْنَ سلاح نووي لدى العراق أَو إسرائيل إِلاَّ بقدر مَا يقتضيه التحيز البشري والتمييز اللا إرادي بَيْنَ العراق وإسرائيل فِي المنظور العام، ولكني أرى أَن تأمين كُلّ شعوب المنطقة مِن خطر أسلحة الدمار الشامل يجب أَن يَكُون سياسة حازمة للوكالة ولواشنطن وللدول النووية فِي المجتمع الدُّوَلِي لإنقاذ الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل على النحو الذي اقترحته مبادرة الرئيس مبارك في أبريل ١٩٩٢م في أعقاب محنة الخليج عام ١٩٩١م.

إن الخطر الَّذِي يؤدي إليه هذا التحيز الظالم والقهر الَّذِي يولده هَذَا التهديد الإسرائيلي المستمر باستخدام هَذِهِ الأسلحة يُمْكِن أَن يَكُون بوابة السعي إِلَى انتشار هَذِهِ الأسلحة فِي كُلّ مكان فتصبح مهمة الوكالة غَيْر ذي موضوع، ويصبح أمن الدُّوَل جميعاً قائماً عَلَى توازن الرعب وليس عَلَى العدل والقانون، وهذه هِيَ مسؤولية الولايات المُتَّحِدَة الَّتِي لا تدركها، ويوم تبدأ فِي إدراكها يَكُون وقت تداركها قَد فات، وأخيراً لم يقل لنا معالي المدير العام ماذا لو كشف التفتيش عن خلو العراق مما يظن به؟ هل يتفضل بالتوصية كما تفضل بالاتهام، بضرورة رفع الحظر فوراً عن العراق وتقديم تعويض مناسب له مقابل الأضرار المادية والسياسية والنفسية التي أصابت الشعب العراقي، ومقابل إصرار واشنطن على اتهام العراق أمام العالم بحيازته لأسلحة محظورة؟!

أما إذا كشف التفتيش عن وجود أسلحة فإن الوكالة تتعهد بالتخلص منها، وفي

الحالين تبرأ ذمة العراق وتصبح المكافأة هى رفع اليد نهائياً عن العراق وإعادته إلى حظيرة الأمم المعاصرة. وحتى لا يلتبس الأمر على القراء فإن تصنيع وحيازة أسلحة الدمار الشامل ليست محظورة إلا بقدر حظرها في اتفاقيات دولية محددة تكون الدولة طرفاً فيها، وإنما يثور موضوع الحذر عندما يتعلق باستخدام هذه الأسلحة وظروفه، وهذه قضية أخرى مختلفة.

رأيت أَن أكتب هَذِهِ السطور حَتَّى أرد الاعتبار والحياد للوكالة ولمديرها العام الَّذِي نعتز بِهِ، وحتى لا يدخل ساحة يتهم فِيهَا بالقطع مِن هَذَا الطرف أَو ذَاكَ، وأن نعصمه زلل الدخول فِي ساحة ملتهبة يتربص فِيهَا المراقبون مِن كُلّ حدب إما مدحاً أَو قدحاً، خَاصَّة وأن هَذِهِ الساحة يغذيه كُلّ ساعة حاملو طبول الحرب الأمريكية مِن الصهاينة فِي كُلّ المنابر، ويكاد طنين الإلحاح عَلَى ضرب العراق يصم آذان صانع القرار فِي البيت الأبيض، ولا نَظُنّ أَن هَذَا الطنين لَهُ علاقة بغير واشنطن خَاصَّة سلوك الموظفين الدوليين الَّذِينَ يعملون وِفْق تعليمات أجهزتهم الرئاسية، ويفضلون فِي الظروف الدقيقة أَن يكونوا حراساً للسلام وصوتاً للعقل حين تَكُون آفة الرأي فِي هَذِهِ المناصب هِيَ الْنطق بِهِ فِي غَيْر ساحته وفي غير وقته.

المبحث الرابع

هل كان بوسع البرادعى أن يوقف الغزو الأمريكى للعراق؟

أثار البرادعى فتح الملف مرة أخرى عندما صرح فى أوائل الأسبوع الثانى من أغسطس ٢٠٠٩ بأنه نادم على أنه سكت على الغزو الأمريكى للعراق. ولعله من المفيد للحاضر والماضى أن نسجل عدداً من الملاحظات بصدد هذه القضية الخطيرة.

الملاحظة الأولى هى : أن الجميع بمن فيهم البرادعى وأعضاء مجلس الأمن الدائمين على الأقل كانوا يعلمون أن واشنطن تعد العدة لغزو العراق ، ولكنها تبحث عن حيثيات ووثائق تستند إليها فى هذا القرار. وكانت البداية الفعلية فى خطة الغزو وأدواته القانونية هو قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢م الذى فرض تفتيش العراق بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية، وهو نفس العام الذى بدأ فيه شارون خطته للقضاء على الانتفاضة تزامناً مع صدور مبادرة السلام العربية، وهو نفسه عام صدور قانون القدس الذى التزمت فيه الإدارة الأمريكية قانونا بتنفيذ مقولة القدس عاصمة أبدية ودائمة لإسرائيل. معنى ذلك أن قرار التفتيش صدر عن وعى من الجميع بأنه الأداة الدولية الأولى المؤدية للغزو، ولا يقدح هذا القول فيما أكده وزير خارجية فرنسا ديفلبان فى جلسة مجلس الأمن الشهيرة وهو غريم ساركوزى الذى صار رئيسًا للوزراء فيما بعد، أن قرار التفتيش لا يعطى واشنطن رخصة غزو العراق. ورغم وضوح نية الغزو التى صدر فى ظلها وتمهيدا لها قرار التفتيش والذى منح فرق التفتيش (UNMOVIC وفريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية) رخصة مطلقة فى العمل فى كل شبر فى

العراق، فإن كوفى عنان أمين عام الأمم المتحدة حينذاك الذى كان هو الآخر يعلم هذه الخلفية عقب بعد صدور القرار بأن القرار يدعم قضية السلام وأعطى دفعة جديدة للبحث عن الأمن فى عالم تتزايد فيه المخاطر، وأن صدور هذا القرار يقدم نموذجاً للدبلوماسية المتعددة الأطراف التى تخدم قضية السلام والأمن وحث القيادة العراقية على أن تبتعل هذه الفرصة حتى تنهى عزلة الشعب العراقى ومعاناته. وأضاف الأمين العام أنه إذا استمر العراق فى تحديه، وجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته.

وحذر الأمين العام العراق من مغبة عدم التعاون لنزع سلاحه سلمياً. وأبدى وزير خارجية فرنسا رضاه عن استبعاد الاستخدام الفورى للقوة ومرور التنفيذ بمرحلتين :

الأولى : أن تقدم فرق التفتيش تقاريرها إلى المجلس.

ثم المرحلة الثانية : أن يتخذ المجلس قراره على ضوء ذلك. وشدد وزيرا خارجية الصين وروسيا على حصر الحق فى تقرير وجود مخالفات للقرار فى فرق الأمم المتحدة دون سواها. غير أن وزير الخرجية الأمريكى الجنرال كولين باول الذى ندم بشدة على دوره فى هذه المسرحية بعد ذلك، فتح الباب لاستخدام بلاده للقوة ضد العراق رغم القرار عندما أكد أن القرار لايمنع أى عضو من العمل دفاعاً عن نفسه ضد العراق أو أن يرغم العراق على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى حماية السلم والأمن الدوليين. أى أن وزير الخارجية الأمريكى اعترف بأن القرار لايعطى أحدا رخصة لاستخدام القوة، ولكنه لايمنع أى عضو من استخدام القوة. وربما كانت هذه الأحداث هى التى أيقظت ضمير الأمين العام كوفى عنان فيما بعد ليعلن أن واشنطن استخدمت القوة بشكل غير مشروع رغم تهديد واشنطن له بفضح دور

نجله فى مشروع النفط مقابل الغذاء فى العراق.

معنى الملاحظة السابقة أن الكل تواطأ على غزو العراق، وكأن هذا الغزو كان الشرط الضرورى لكى يسود السلام فى العالم، بينما انطوى سكوت العالم العربى على عدم الإحاطة بالفارق بين الضيق من نظام صدام، وبين مستقبل شعب عظيم، فتح الغزو طريقه إلى الضياع، لمجرد أنه عجز عن كبح جماح نظامه ورده إلى صوابه.

الملاحظة الثانية: عندما قدمت فرق التفتيش تقاريرها وناقشها المجلس يوم ٥ فبراير ٢٠٠٣ م كانت القوات الأمريكية قد استكملت حشدها تنفيذا لقرار سياسى مبكر بالغزو، وبعد التمهيد الدبلوماسى والإعلامى المكثف. بعد انتهاء جلسة ٥ فبراير التى أكدت فيها تقارير التفتيش أنها لم تعثر حتى حينه على أسلحة للدمار الشامل، أعلن محمد البرادعى مدير عام الوكالة حينذاك ما سبق أن قرره مديره السابق ورئيس لجنة UNMOVIC اعتقادهما بخلو العراق تماماً وأن افتراض وجود أسلحة لايقوم على أساس. بعد صدور قرار التفتيش عام ٢٠٠٢ م كتب البرادعى مقالاً فى «الحياة» يعد فيه بأن امتثال العراق لقرار التفتيش أمر ضرورى واشترك بذلك فى الحملة الدولية والعربية التى صورت هذا الامتثال على أنه طوق النجاة للعراق وتفويت لذريعة واشنطن لغزوه. وقد نشرت «الحياة» مقالا، لى بعده بيومين عنوانه «وماذا بعد التحقق والتفتيش؟» أكدت فيه أن قرار التفتيش جزء من استكمال الغزو وأن المشاركة فى إعداد الملف تواطؤ فى هذا الملف. فلماذا هدد البرادعى بأنه سوف يستقيل إذا هاجمت واشنطن العراق، وذلك عقب جلسة مجلس الأمن الشهيرة يوم الخامس من فبراير ٢٠٠٣م. لقد قدم البرادعى تقريره السلبى إلى المجلس فى حدود صلاحياته وفق قرار التفتيش، فما الذى دفع البرادعى إلى التهديد بالاستقالة، وهو يعلم أن استقالته أو بقاءه لن تؤثر فى قرار الغزو الذى اتخذ

قبل ذلك بسنوات. لكن هذا التهديد يعنى أن البرادعى قدم شيئاً حاسماً جعل تنفيذ قرار الغزو ممكناً، وأشارت تقارير بعدها إلى أن تقرير البرادعى طمأن واشنطن تماماً إلى أن الغزو سوف يكون آمناً، وقال بعضها أن فريق البرادعى وضع بعض العلامات على الأهداف الاستراتيجية وساهم فى تجنيد العملاء حتى يسهلوا عملية الغزو.

ما بين التهديد والاستقالة عام ٢٠٠٣ والندم والأسى على دورة عام ٢٠٠٩م حقل ألغام، ولايكفى أن يعتذر البرادعى عن أمر عظمت حوله التكهنات، وعليه أن يبرئ ذمته فيسجل للتاريخ ماذا كان دوره حقيقة فى غزو العراق وضياع أمة عظيمة وشعب فقد القدرة على رؤية المستقبل من جديد. نرجو أن يوضح الدكتور البرادعى وهو يجتر ذكرياته ملابسات منحه مناصفة مع الوكالة جائزة نوبل للسلام خاصة وأن سجل الوكالة فى منع الانتشار النووى معروف بتو ضعه الشديد بل يتزايد الانتشار فما هى حيثيات منحه هذه الجائزة السياسية الرفيعة؟. كما نرجو أن يوضح لنا الدكتور البرادعى استكمالاً لجو نب الصورة ملابسات ترشيح الولايات المتحدة له لمنصب مدير الوكالة ضد المرشح المصرى فى ذلك الوقت؟.

المبحث الخامس

قرار التفتيش : هل ينهي مأساة العراق أم يعلن فصلاً جديداً من المأساة

أصدر مجلس الأمن بالإجماع في ٨/ ١١/ ٢٠٠٢م القرار رقم ١٤٤١عقب أسابيع طويلة من الصراع الدبلوماسي بين الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية وفرنسا أساساً ومعها روسيا والصين من ناحية أخرى. وقد صدر هذا القرار في ظروف أشاعت فيها الولايات المتحدة درجة عالية من التوتر بسبب حشودها العسكرية المستمرة في الخليج ، وارتفاع دقات طبول الحرب ضد العراق وسعي الإدارة الأمريكية الدؤوب في تقديم الحجج والأسباب والدوافع، بل إنها بلغت حداً من الجسارة أن أعلنت أنها ليست بحاجة إلى أي ذريعة أو سبب ويكفي القرار الذي أيد فيه الكونجرس الرئيس بشكل كاسح ، وسيطرة الجمهوريين على مجلس النواب في إشارة لم تخف على المراقب وهى أن المجتمع الأمريكي يفضل الأمن بالمفهوم الذي طرحته الإدارة على الحرية وبأي ثمن، وهكذا قبلت الإدارة الأمريكية اللجوء إلى مجلس الأمن من ناحية حتى لا تغضب فرنسا وبقية الحلفاء، ومن ناحية أخرى حتى تستخدم مجلس الأمن لتسويغ هجومها وخططها، بل إن هناك اتجاهاً ظاهراً بدا أكثر ظهوراً في الولايات المتحدة يجد في قرار الكونجرس ، وفي نتائج انتخابات مجلس النواب أساساً كافياً لأي تصرف أمريكي ضد العراق حتى دون حاجة إلى قرار من مجلس الأمن.

وقد أثار قرار مجلس الأمن المذكور عدداً هائلاً من الإشكاليات، كما سيظل هذا القرار في التاريخ المعاصر لهذه المنطقة علامة فارقة وعتبة تميز بين عصرين بالنسبة

للعراق والولايات المتحدة والمنطقة بأسرها. ولذلك نعتقد أن تحليل القرار والمشكلات التي يثيرها سيظل له أهمية خاصة ليس فقط من الناحية الدراسية والأكاديمية، وإنما أيضاً لاستشراف المستقبل مثلما يحتفظ بقيمته من الناحية التاريخية. وأهم هذه الإشكاليات ما يلي:

أولاً: الظروف التي صدر فيها القرار، وعلاقته بقرارات المجلس عام ٩٠- ١٩٩١م حيث يبدو أن العراق قد أصبح ساحة اختبار النظم الدولية، ففي عام ٩٠-١٩٩١م كان النظام الدولي الذي عرف بالحرب الباردة يلفظ أنفاسه الأخيرة، ولذلك تمكنت واشنطن من استخدام العراق لاختبار مدى قدرتها على القرار في ساحة العلاقات الدولية الجديدة بعد أن دخل الاتحاد السوفيتي مرحلة مرض الموت وأعلنت كل النذر أن الولايات المتحدة هي سيد العالم الجديد، الأمر الذي تكشف عنه قرارات مجلس الأمن المتعاقبة بشأن العراق بدءاً بالقرار ٦٦٠ في ٢/ ٨/ ١٩٩٠ ثم ما لمسته الولايات المتحدة من يسر وسهولة في تشكيل التحالف الدولي العسكري ضد العراق ثم صدور قرار غير مسبوق في تاريخ المنظمات الدولية وهو القرار ٦٨٧ في ٣ أبريل ١٩٩١ لذي فتح صفحة جديدة لسطوة القوة على القانون، كما كان اختباراً واضحاً لقدرة واشنطن على العمل الدبلوماسي فى مجلس الأمن، والعمل السياسي على امتداد الساحة الدولية، والعمل العسكري الذي قادته واشنطن بنفسها وفرضت به واقعاً دولياً تطور إلى أن رأينا بعض تجلياته بمناسبة أزمة كوسوفا ثم الهجوم على أفغانستان وهى موجة جديدة غذتها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وتمت فيها عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية وسيادة نظرية التفاوض تحت تهديد القوة الجاهزة.

ولذلك يثور السؤال بمناسبة القر ر اجديد، هل يؤذن صدور هذا القرار بظهور

نظام دولي جديد يقوم على تسوية المنازعات عن طريق القوة؟.. لقد لاحظنا خلال التنافس الدبلوماسي العاتي في مجلس الأمن أن الدول المخالفة لواشنطن كانت تصر على خطورة تجاوز الأمم المتحدة مهما كان ضعفها، كما تصر من خلال المنظمة الدولية على أن تثبت للولايات المتحدة أنها لا تزال شريكاً في القرار، وأن العالم إذا كان قد ترك لواشنطن حرية الحركة منذ الهجمات عليها فقد كان ذلك بدافع المجاملة والتعاطف مع محنة الأمة الأمريكية. وعندما خف التعاطف بدأ العالم يشعر بالقلق بسبب توحش القوة الأمريكية ونزوعها نحو الانفلات من ضوابط العلاقات الدولية المألوفة.

ثانياً: تكشف المقارنة بين القرار ١٤٤١ وبين القرار ٦٧٨ الصادر في ٢٩/ ١١/ ١٩٩٠م الذي سمى يومها بقرار الترخيص باستخدام القوة .. إن القرار الثاني كان يتعامل مع قضية محددة وهى ضمان إنسحاب الجيش العراقي من الكويت بإرادته أو رغماً عنه تنفيذاً للقرار ٦٦٠، وكذلك إعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما.

فالقرار ١٤٤١ يفترض أن قرار الترخيص باستخدام القوة ضد العراق (٦٧٨) لا يزال قائماً مادام أحد هدفيه وهو إعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة إلى نصابهما لم يتحقق منذ صدوره، وأن تحرير الكويت لم يترتب عليه تحقق هذا الهدف، ومعنى ذلك أن القرار ١٤٤١ هو تجديد لرخصة القرار ٦٧٨، ولا يتضمن هو نفسه رخصة جديدة.

ويفترض القرار ١٤٤١ أنه يعالج موضوعاً واحداً والتزاماً محدداً لم يستوفه العراق وهو تدمير كل أسلحة الدمار الشامل لديه. ومن الواضح أن القرار ٦٨٧ لم يحدد النطاق الموضوعي، وهل المقصود هو تدمير الأسلحة الموجودة أم فرض

رقابة دائمة على العراق. ويوحي منطوق القرار بالمعنى الثاني، مادام العراق المسلح يهدد السلم والأمن الدوليين كلما تسلح، أي أن إبقاء العراق خالياً من هذه الأسلحة هو أحد ضمانات الأمن الإقليمي والدولي، وهي سابقة لم تشهدها الأمم المتحدة من قبل.

وتشير ديباجة القرار إلى عدد من قرارات مجلس الأمن ليوحي للقارئ أن هناك ترسانة من القرارات الملزمة وكلها صدرت وفق الفصل السابع يقف على قمتها القرار الجديد، وتعطي انطباعاً بأن العراق لم ينفذ هذه القرارات جميعاً. وقد بدأ بالقرار ٦٧٨ كما ذكرنا والذي قلنا بشأنه أنه استنفد غرضه بتحرير الكويت.

أضافت الفقرة التاسعة تهمة جديدة للعراق بناء على تفسير مفتعل حتى تربط العراق بالإرهاب، حيث أشارت أن العراق لم ينفذ التزاما في القرار ٦٨٧ بشأن الإرهاب. وهذا الالتزام لم يرد مطلقاً بذلك القرار ثم كرر القرار التفسير الأمريكي البريطاني المخالف لنص القرار وللقانون الدولي وللميثاق ومؤداه أن القرار ٦٨٨/ ١٩٩١ -حسب زعمهما- ألزم العراق بالكف عن قمع السكان المدنيين.

وذراً للرماد في العيون، فقد أشار القرار إلى التزام الدول الأعضاء باحترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وكذلك تلك المتعلقة بالكويت والدول المجاورة ، وقد بدأ القرار فقراته العاملة باتهام العراق بأنه كان ولا يزال ينتهك التزاماته وفق القرارات ذات الصلة بما في ذلك القرار ٦٨٧ بشأن أسلحة الدمار الشامل. ثم مضى القرار في فقرته السابعة إلى التأكيد على أنه في ضوء موقف العراق السلبي من الوكالة ولجنة التفتيش UNMOVIC، ومنح سلطات استثنائية لهما تتجاهل تماماً سيادة العراق، وهي أن تنفرد الوكالة واللجنة بتشكيل فرق التفتيش والتأكد من أنها تضم أفضل الخبراء. ويتمتع طاقم الوكالة واللجنة بالحصانات والامتيازات التي

يتمتع بها موظفو الأمم المتحدة وفقاً لاتفاقيات الحصانات الخاصة بالأمم المتحدة والوكالة. ثم يمنح القرار الوكالة واللجنة حقوقاً مطلقة بالدخول والخروج من العراق، والحرية المطلقة للدخول والحركة والخروج من مواقع التفتيش والحق في تفتيش أي موقع ومبنى بما في ذلك الحق الفوري غير المشروط وغير المقيد بدخول المواقع الرئاسية شأنها شأن المواقع الأخرى، متجاوزاً بذلك أحكام القرار ١١٥٤ لسنة ١٩٩٨م، وأية تفاهمات أخرى سابقة، ويؤكد القرار للجنة والوكالة الحق في الحصول من العراق على أسماء كل الأشخاص الذين كانوا ولا يزالون في علاقة ببرامج العراق الكيماوية والبيولوجية والصواريخ البالستية، وممن لهم علاقة بالبحث والإنتاج والتطوير.

ولم يكتف القرار بتجاهل سيادة العراق عند هذا الحد، بل أضاف أن تأمين طواقم اللجنة والوكالة سيقوم به عدد كاف من الحراس الأمن التابعين للأمم المتحدة، وهذا في مجموعه يشكل خرقاً سافراً لسيادة العراق، واحتلالاً حقيقياً له، وتصريفاً لشؤونه.

ويمنح القرار للجنة أو الوكالة الحق في أن تعلنا، لغرض تجميد الموقع المراد تفتيشه مناطق عازلة بما في ذلك المناطق المحيطة بالموقع والطرق الموصلة إليه، وحيث يتعين على العراق أن يوقف الحركة الأرضية والجوية حتى لا يتسنى للجنة والوكالة الاستخدام الطليق أو الهبوط للطائرات ذات المحركات الثابتة والمتغيرة بما في ذلك وسائل النقل بسائق أو بغير سائق المستخدمة في الاستطلاع.

ويكون للجنة أو الوكالة الحق الذي يمارسانه وفق تقديرهما المطلق في إزالة وتدمير أو إبطال مفعول كافة الأسلحة المحظورة، وكذلك النظم الفرعية والمكونات والتسجيلات والمواد والأصناف المتصلة بها ،وكذلك الحق في تدمير أو

إغلاق المرافق أو المعدات المستخدمة في إنتاجها، وللجنة أو الوكالة الحق في أن تستورد بحرية أو تستخدم المعدات أو المواد اللازمة للتفتيش وأن تستولي وتصدر أية معدات ومواد أو وثائق تم إعدادها حلال التفتيش دون التفتيش على اللجنة أو طاقم الوكالة أو على الأمتعة الرسمية والشخصية.

ويلزم القرار العراق بألا يتخذ أو يهدد باتخاذ إجراءات معادية ضد أي ممثل أو أفراد الطاقم التابع للأمم المتحدة ، أو الوكالة ، أو لأي دولة عضو تتخذ إجراءات لتنفيذ أي من قرارات المجلس.

يطلب القرار من الأمين العام أن يخطر على الفور العراق به، بوصفه ملزماً للعراق، وأن يطلب منه أن يؤكد خلال سبعة أيام من إخطاره عزمه على الامتثال الكامل للقرار، وأن يطلب منه التعاون الفوري غير المشروط والنشط مع اللجنة والوكالة. كما يطلب القرار من كل الأعضاء أن يقدموا المساندة الكاملة للجنة أو الوكالة في القيام بمهامها بما في ذلك تقديم أية معلومات متصلة بالبرامج المحظورة أو الجوانب الأخرى لمهامها بما في ذلك محاولات العراق منذ عام ١٩٩٨م حيازة مواد محظورة وأن يوصي بتفتيش مواقع معينة أو مقابلة شخصيات معينة، كما يوصي بظروف لقائهم ، وأن تبغ المعلومات التي حصلوا عليها، وكذلك النتائج إلى مجلس الأمن عن طريق اللجنة والوكالة.

وقد خول القرار رئيس اللجنة ومدير الوكالة بأن يبلغا فوراً مجلس الأمن بأي تدخل من جانب العراق في أنشطة التفتيش ، وبأي عجز من جانب العراق في الوفاء بالتزاماته بنزع السلاح بما في ذلك التزاماته بشأن التفتيش وفق هذا القرار.

وتذكر الفقرة ١٣ من القرار بأن المجلس حذر العراق مراراً بأنه سيواجه عواقب خطيرة نتيجة انتهاكاته المستمرة لالتزاماته، ولكن القرار أشار إلى أن المجلس يجتمع

فوراً إذا تلقى تقريراً وفقاً لملاحظات رئيس اللجنة أو الوكالة، أو إذا تضمنت بيانات العراق معلومات كاذبة أو نكص العراق في أي وقت عن التعاون الكامل في تنفيذ هذا القرار بما يعد انتهاكاً مادياً آخر لالتزاماته، وفي الحالتين فإن المجلس سوف يقوم بتقييم الموقف وهذه الإشارة اعتبرت انتصاراً لفرنسا وروسيا والصين حتى لا يكون هناك رد فوري من جانب الولايات المتحدة على ملاحظات لجنة التفتيش، وقد ترك القرار المجلس حراً في تقدير ما يراه على ضوء ما يصله من معلومات حول عدم تعاون العراق، مما يعني أن استخدام القوة عن طريق مجلس الأمن لن يكون سهلاً في ضوء تفسير فرنسا وروسيا للقرار على أنه يستبعد تماماً استخدام القوة تحت أي ظرف ضد العراق. رغم أن القرار تضمن عدداً من الإشارات التي ترضي الولايات المتحدة.

ولاشك أن هذا القرار يُعد تصويراً واضحاً لحالة النظام الدولي الراهن حيث قرر للمفتشين سطات تتناقض مع سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة مما يطرح سؤالين هامين:

السؤال الأول: إلى أي مدى تدل موافقة الولايات المتحدة على العمل من خلال مجلس الأمن على أن الروح قد دبت من جديد في المنظمة الدولية؟

والسؤال الثاني: إلى أي مدى خرج مجلس الأمن بهذا القرار عن سلطاته وفقاً للميثاق؟

ولكن الإجابة على السؤالين ترتبط بالإجابة على سؤال آخر أكثر شمولاً وهو: هل يُعد هذا القرار وإخلاص العراق في تنفيذه اختباراً حقيقياً لإصرار الأمم المتحدة على احترام الدول لقرارات مجلس الأمن؟ وهل يعد سلوك العراق حاسماً في توقي الهجوم الأمريكي؟

لا شبهة لدينا في أن موافقة واشنطن على العمل من خلال مجلس الأمن ليس إيماناً بمهمة الأمم المتحدة وإنما هى محاولة أخرى لاستخدامها، وإيهاماً للحلفاء بأن القرارات الكبرى لن تُتخذ بشكل منفرد.

كما أنه لا شبهة لدينا في أن هذا القرار مثل سابقه، وهو ٦٨٧ قد خرج بالمجلس عن سلطاته الدستورية في الميثاق، ولا يمكن تسويغ ذلك بأن للمجلس سلطة مطلقة في تقرير ما يشاء ما دام يتوخى بما يتخذه من إجراءات حفظ السلم والأمن الدوليين، حتى لو خالف في سبيل ذلك أحكام الميثاق، وهو الرأي الذي تبناه القاضي الأمريكي شويبل في محكمة العدل الدولية خلال نظر اختصاص المحكمة في الفصل في النزاع حول لوكيربي، ولكن الرأي الغالب في المحكمة قرر أن المجلس يجب أن يعمل في إطار الميثاق وأن سعيه إلى حفظ السلم يجب أن يكون في إطار احترام القانون، وهو نفس الجدل الذي يثور الآن بين واشنطن ودول العالم حول العلاقة بين القانون ومكافحة الإرهاب.

ولعل هذه الإجابة على السؤالين تساعد على إجابة السؤال الثالث، مما نراه من تصريحات وتجهيزات أمريكية توحي بأن التفتيش والامتثال لمتطلباته شيء وملف العراق ومستقبله شيء آخر.

فإذا كان ذلك كذلك فمعنى ذلك أن الولايات المتحدة قد تجاوزت عصر الأمم المتحدة وأن المنظمة الدولية فعلاً قد دخلت مرحلة مرض الموت، وأن القدسية التي أرادت واشنطن أن تخلعها على قرار مجلس الأمن الأخير، هى قدسية مصطنعة، والدليل على ذلك أن واشنطن ليست مستعدة لأن تعطي نفس القدسية لقرارات المجلس الأخرى في فلسطين وغيرها.

ولا يجوز أن نقر بأن القرار يعبر عن إرادة دولية عامة، مثلما تحدث بذلك عدد

من المسؤولين العرب، فذلك قول منقوص. فإذا جاز أن يعبر القرار عن إرادة دولية عامة فإن هذه الإرادة لا يجوز أن تنصرف إلى حث العراق وحده على الامتثال، وإنما حث واشنطن أيضاً والمفتشين على حسن النية في تنفيذ القرار. وأن يكون للعراق قول فيما يفعلون على أراضيه كما لابد أن يكون له مكافأة على امتثاله وتحمله تجاوزات خطيرة على سيادته، وهو رفع الحظر وإعادة إعمار العراق.

وأخيراً فإن قرارات مجلس الأمن لا تمثل سوى طبقة واحدة من طبقات الشرعية الدولية، ويظل الاختبار الحقيقي لها بمعيار الشرعية هو انسجامها مع الميثاق، وقواعد القانون الدولي، ولابد أن يؤخذ تصريح الرئيس مبارك في منتصف نوفمبر ٢٠٠٢ م حول ضرورة شمول إسرائيل بنفس الحزم الذي أبداه القرار، على أنه أساس نظرة العالم العربي إلى القرار بأكمله فضلاً عن الإيضاحات المهمة التي تضمنها قرار وزراء الخارجية العرب في القاهرة في وقت معاصر.

وعلى أية حال فإن أزمة النظام الدولي قد ألقت بظلالها القائمة على الأمم المتحدة، وكافة المنظمات الدولية الأخرى، وكان يعتقد أن عجز العالم العربي عن التأثير على النظام الدولي في سياقه المفتوح سوف يمتد إلى عقم المحاولة في إطار الأمم المتحدة، ولكن ذلك كان كفيلاً بإحياء الجامعة العربية، بديلاً عن الساحة الدولية، وأملاً في نهضة عربية وتجسيد لإرادة العمل العربي المشترك الذي يمكن أن يسمع صوته عندما ترسم خريطة النظام الدولي الجديد.

المبحث السادس

القضايا القانونية المرتبطة مباشرة بالاحتلال الأمريكي للعراق

هناك قضايا عاجلة وملحة ترتبط بتطورات الموقف في العراق بعد وقف القتال، وهي تتصل بالمرحلة الانتقالية أي المرحلة الفاصلة بين وقف القتال وحتى تولي الحكم في العراق من جانب حكومة عراقية يرتضيها الشعب العراقي، ومعنى ذلك أن هذه القضايا تثور خلال الوجود العسكري الأمريكي في العراق.

فالثابت أن الهجوم العسكري الأمريكي البريطاني على العراق كان مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، وأنه لا يمكن إسباغ الشرعية على هذا العمل لمجرد تذرع واشنطن بأن الرئيس بوش هو مبعوث العناية الإلهية في العراق، وأنه يهدف بهذه الحملة إلى تخليص الشعب العراقي من جلاديه ومستغليه ليقيم حكومة ديمقراطية منصفة تمثل الشعب وتوزع الثروات، وتقيم العدل بين الناس. والثابت أيضاً أن القوات الأمريكية والبريطانية قد ارتكبت جرائم حرب واضحة ومخالفات جسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني، وأن القانون الدولي الراهن لا يقر استخدام القوة المسلحة بالانتهاك للقانون الدولي والميثاق لتغيير نظم الحكم بالقوة في دول أجنبية، وهو تدخلٌ سافر في الشؤون الداخلية لهذه الدول مهما كانت الذرائع.

وكذلك فإن الوجود العسكري الأمريكي والبريطاني في العراق، هو احتلال عسكري لدولة أجنبية يؤدي إلى انطباق قانون الاحتلال الحربي في علاقة الولايات

المتحدة بالعراق. ولما كان الاحتلال بطبيعته غير مشروع في القانون الدولي المعاصر، فإنه يعد حالة واقعية مؤقتة تلتزم خلاله دولة الاحتلال بسلوك وآداب معينة إزاء الإقليم والسكان والموارد والعلاقات الخارجية والسلطات الداخلية. غير أن الاحتلال في هذه الحالة وحسب التصريحات الأمريكية هو مرحلة انتقالية قصيرة لسد الفراغ الذي أحدثه زوال السلطة الشرعية في العراق. ولا يمكن القول بأن العراق أصبح محتلاً، وأن لسلطات الاحتلال صلاحيات في الإقليم ما لم يتم الإعلان رسمياً عن ذلك، علماً بأن استمرار المقاومة المتقطعة لا تمنع من إعلان بداية فترة الاحتلال، والتي يجب أن تقاس منذ هذا الإعلان، وإلا استخدمت المقاومة ذريعة لاستطالة فترة الاحتلال.

والمعلوم في القانون الدولي أن الاحتلال الكلي لإقليم الدولة لا يعني زوال الشخصية القانونية للدولة، ولكنه يعني أن هذه الشخصية تختفي وراء واقع أشد إلحاحاً، ولذلك لا يجوز للولايات المتحدة أن تحل محل الدولة العراقية في العلاقات الدولية، ولا أن تقوم البعثات الدبلوماسية الأمريكية بتمثيل العراق لدى الدول الأجنبية، وفي نفس الوقت يجب أن نفصل بين الدولة العراقية وممتلكاتها بما في ذلك البعثات في الخارج والوثائق وغيرها، وبين الحكومة العراقية التي تدير الدولة في الداخل والخارج. ومؤدى هذا التمييز أن تظل البعثات الدبلوماسية العراقية كما هي دون مساس بها، بحيث تصبح هذه البعثات ممثلة للدولة العراقية القائمة على أن تقوم الحكومة العراقية المنتظرة بإجراء ما تراه من تعديلات على سياسات وأشخاص أطقم البعثات الدبلوماسية. ويمتنع على البعثات العراقية خلال هذه الفترة التعبير عن مواقف تتناقض مع واقع العراق أو أن تبث سياسة معينة مخالفة لهذا الواقع، وإن جاز لها أن تؤكد على الثوابت القانونية الوطنية والإشادة بالمقاومة.

ومن ناحية أخرى تقوم سلطات الاحتلال بالإدارة المقيدة لموارد الدولة العراقية

بما في ذلك الاتفاق على بعثاتها الدبلوماسية، ولا يجوز لسلطات الاحتلال أن تمارس أعمالاً انتقامية ضد الشخصيات العراقية، كما لا يجوز لها أن تقدم أحدها أو بعضها لأية محاكمات حتى لو كانت هذه الشخصيات قد مارست أعمالاً عدائية أو مواقف معادية للولايات المتحدة، لأن ذلك موقف يحميه القانون الدولي، ويستجيب لنوازع وطنية معترف بها.

ويجوز لدول العالم أن ترفض الاعتراف بالحكم العسكري الأمريكي في العراق إلا في الحدود التي أوضحتُ، بل يجب على الأمم المتحدة والمنظمات المعنية والدول الرئيسية أن تراقب سلوك الحكم العسكري الأمريكي ومنعه من تنفيذ برامج النهب الاستعماري لثروات العراق، وبرامج الاسترقاق الإنساني لشعب العراق.

على أننا لا نستطيع قياس حالة العراق بحالتي الكويت تحت الاحتلال العراقي، وأفغانستان تحت الاحتلال الأمريكي. ذلك أن احتلال العراق للكويت لم يخف الشخصية الدولية للكويت، ولذلك تمنعت حكومة المنفى الكويتية التي تشكلت في الطائف في المملكة العربية السعودية بكل صلاحيات الحكومة الشرعية، وتكفلت قرارات مجلس الأمن بشل يد الحكومة العراقية المحتلة عن العبث بثروات الكويت في الخارج، كما ظلت البعثات الدبلوماسية الكويتية في الخارج تتبع حكومة المنفى تماماً مثلما ظلت البعثات الدبلوماسية الأجنبية في الكويت معتمدة لدى حكومة المنفى أيضاً، وليس لدى سلطات الاحتلال العراقية، أي أن الفارق الحاسم بين الحالتين، رغم قسوة الإجراءات العراقية في الاحتلال، والضم وطمس الهوية الكويتية، هو وجود حكومة المنفى، وتشديد قرارات مجلس الأمن على عدم الاعتراف بالاحتلال والتمسك بعدم الشرعية، ولا نظن أن مجلس الأمن يمكن أن يصدر قرارات يضفي فيها الشرعية على الاحتلال الأمريكي، بينما أدان الاحتلال العراقي للكويت من قبل. أما في أفغانستان

فإن نظام طالبان لم يكن معترفاً به من أحد سوى دول ثلاث هى باكستان والسعودية والإمارات، وحتى هذه الدول الثلاث سحبت اعترافها بهذا النظام قبل بداية العدوان الأمريكي على أفغانستان، ومعنى ذلك أن قضية التوارث لم تكن واردة في حالة أفغانستان لأن كل البعثات الأفغانية في الخارج لم تكن تتبع حكومة طالبان، وإنما تتبع الحكومة السابقة، رغم أنها لم تكن تسيطر سيطرة كاملة على كل الإقليم.

ومن الطبيعي أن تظل المعاهدات المبرمة بين العراق والعالم الخارجي قائمة، وكذلك العقود والارتباطات والديون وحالة الدائنية والمديونية بين الحكومة العراقية والعالم الخارجي دون مساس إلى أن تتولى الحكومة الجديدة مقاليد الحكم.

أما عضوية العراق في المنظمات الدولية فيجب ألا تمس رغم أن الاحتلال في القانون التقليدي السابق على ميثاق الأمم المتحدة كان ينتقص من السيادة ، ومن الاستقلال ، ويهدر بالتالي أهم شروط العضوية في الأمم المتحدة والجامعة العربية، حيث الاستقلال والسيادة شرطان أساسيان لعضوية مثل هذه المنظمات. ولما كان الاحتلال بطبيعته غير مشروع، فإنه لا يرتب أي أثر مشروع في القانون المعاصر، بما في ذلك أثره على عضوية العراق في كل المنظمات الدولية.

وقد طلبت الولايات المتحدة من جميع دول العالم أن تقوم بطرد الدبلوماسيين العراقيين وإغلاق البعثات الدبلوماسية العراقية. ويبدو أن الموقف الأمريكي يفترض أن هذه البعثات جزء من النظام العراقي الذي أعلنت واشنطن أنه قد انتهى، وأن حملتها لإزاحة النظام يترتب عليها استكمال هذه المهمة، وذلك لتصفية بقايا هذا النظام وامتداداته، وهى البعثات العراقية.

غير أن هذا الموقف الأمريكي الذي سبقه موقف آخر مماثل مع بداية الغزو الأمريكي للعراق عندما طلبت واشنطن نفس الطلب من دول العالم، يريد أن يضفي

الشرعية على طلب غير مشروع، وهو أن الغزو والطلب كليهما يعتبران تدخلاً مكشوفاً في الشؤون الداخلية العراقية. وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة تعتقد أن مناهضتها للنظام العراقي يعتبر حكماً دولياً على هذا النظام يجب على دول العالم أن تحترمه مادام صادراً من واشنطن. والأخطر من ذلك أن الولايات المتحدة قد تكون قد بنت موقفها الأخير على افتراض زوال السيادة العراقية بسبب الاحتلال، على أساس أن وجود البعثات الدبلوماسية مرتبط بوجود الدولة المستقلة ذات السيادة، وأن العلاقة حتمية بين الفرض والنتيجة أي بين زوال الدولة أو اختفائها وبين انتهاء عمل بعثاتها في الخارج. وهذا الافتراض يناقض القانون الدولي المعاصر ويقضي بأن الاحتلال الأمريكي غير المشروع لا يؤثر على شخصية الدولة العراقية، ولا يمس وضع بعثاتها في الخارج، وإنما عدم وجود حكومة عراقية، هو الذي يؤدي إلى تجميد وضع هذه البعثات وحظر ممارسة وظائفها الدبلوماسية خلال مرحلة التجميد.

والقضية الأخيرة التي تستحق المعالجة في هذا السياق، هي إعلان الولايات المتحدة عن عزمها على ملاحقة ٥٥ شخصية عراقية وضعتها في قائمة سوداء، وطلبت من كافة الدول المساعدة في القبض عليها حتى تقوم هي بنفسها بتقديمهم إلى المحاكمة أمام المحاكم الأمريكية، وتحذير الدول التي قد تؤويهم من مغبة هذا العمل. والغريب أن العالم كله يسكت على هذه التجاوزات الأمريكية، مما قد يثير قضية ترسيخ قاعدة عرفية جديدة تجعل من هذه المواقف جزءاً من القانون الدولي، وتنسخ في صمت تلك القواعد المقابلة والسارية. ولذلك فإن واجب الفقهاء والمفكرين والمتخصصين أن ينبهوا إلى هذه النتيجة الخطيرة التي قد تجد بعض الدول حرجاً في التعبير عنها بشكل رسمي، وهذه الحقيقة تتكون من رقائق ثلاث:

الأولى: أن التهم التي يمكن محاكمة المسؤولين العراقيين عنها ليست على الأقل

جرائم دولية ما لم تتوفر فيها شروط معينة.

والثانية: أن الولايات المتحدة التي تحتل العراق لا يحق لها أن تكون قاضياً ليس له سندٌ من الاختصاص أو المشروعية، كما لا يجوز للولايات المتحدة في كل الأحوال أن تقدم أحداً إلى محاكمها أو أن تحاكمه وفق قانونها، ولا أن تدعي أن محاكمها أصبحت قضاءً دولياً مختصاً.

وأما الرقيقة الثالثة: فهي أن الدول قاطبةً ترتكب خطأً قانونياً لو استجابت للطلب الأمريكي. يضاف إلى ذلك أن الدول التي تؤوي المسئولين العراقيين السابقين لا تناقض التزاماً قانونياً مخالفاً، بل إن نصرة هؤلاء المسؤولين ضد عدوانٍ يترصدهم ويتعقبهم هو من الالتزامات الدولية قبل أن يكون فضيلة من فضائل السلوك الدولي.

وأخيراً يجب أن ننبه إلى أمور بالغة الخطر، أولها : تلفيق وجود أسلحة دمار شامل في غيبة رقابة دولية لتغطية الفشل والادعاء عند قيام الحملة. وثاني : هذه الأمور هو تحميل الشعب العراقي والاقتصاد العراقي المنهك تكاليف وأعباء الحرب وإرهاق الأجيال المقبلة بالديون المصطنعة وسبباً في استمرار الهيمنة الأمريكية على العراق ورهن مستقبل العراق واقتصاده لأجيال قادمة، وهو حالة من الاسترقاق الأمريكي المعاصر. وثالث هذه الأمور هو أن الهجوم على العراق قد اتخذ شكل أعمال الإبادة للتراث والقلاع العلمية وتمزيق المجتمع وترويعه لمحاولة تشكيل عراق جديد مادياً معنوياً ينسجم مع التوجهات الأمريكية على غرار ألمانيا واليابان بعد الحرب الثانية. لذلك لا مفر من أن يعاد فتح الملف العراقي الأمريكي في المستقبل، وفي الوقت المناسب عن طريق أجيال عربية أكثر قدرة على ذلك.

المبحث السابع

الطبيعة القانونية للاحتلال الأمريكي

تثير الأزمة العراقية في معناها السابق مباشرة على العدوان الأمريكي عدداً من القضايا الهامة التي يحسن أن نعالجها لثلاثة أسباب، رغم أن المناخ السائد عند كتابة هذه السطور يوحي بأن القوة هي التي ترسم القانون، وأن القول بغير ذلك ينطوي على سذاجة سياسية وإغفال لواقع أشد قسوة.

أما السبب الأول : فهو أن الكتابة تدخل في إطار تسجيل الوقائع التاريخية، ولسوف تقرأ الأجيال القادمة باهتمام ما يكتبه معاصرو اللحظة ومعايشوها عنها.

والسبب الثاني : أنه لا مفر من إعلاء شأن القانون الذي تريد واشنطن الآن نسخه بقانون يتفق مع مصالحها ومنطقها.

والسبب الثالث : أنه مهما بدا القانون عاجزاً أمام القوة، فقد تعلمنا من تجارب التاريخ الإنساني أن القانون هو المرجع في نهاية المطاف لمحاكمة القوة. صحيح أنه قانون منتصر ولكن النصر أحياناً يتفق مع القانون الذي انتهكه المعتدي، وهي الحالة التي نحن بصددها في المسألة العراقية.

يهمنا في هذه المقالة أن نسجل موقفنا من عدد من القضايا السياسية التي أثيرت بمناسبة الأزمة العراقية.

القضية الأولى: سحب المفتشين الدوليين من العراق:

عندما أدرك الأمين العام للأمم المتحدة أن الولايات المتحدة مصرة على مهاجمة العراق بعد توجيه الرئيس بوش إنذاراً للرئيس العراقي صدام حسين بمغادرة البلاد

قبل مهاجمتها، وليس بدلاً من مهاجمتها رفض الرئيس العراقي هذا الإنذار المهين، وخشى الأمين العام أن يؤدي الهجوم الأمريكي إلى الإضرار بالمفتشين الدوليين، فآثر سلامتهم، وقرر سحبهم، وسواء كان دافع الأمين العام إلى هذا القرار هو تفهمه وتعاونه مع الموقف الأمريكي أو كان بسبب تقديره العملي لمخاطر الموقف في العراق، فإن قرار الأمين العام يبدو لنا على أية حال من الناحيتين السياسية والقانونية محل نظر.

فمن الناحية السياسية لاشك أن سحب المفتشين يرفع عن واشنطن الحرج من الهجوم على العراق، وإزالة عقبة أمام واشنطن وهاجساً من أن يظل المفتشون بمثابة دروع بشرية ضد الهجوم، خاصة وأن الدكتور محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان قد أكد أنه سوف يستقيل إذا ما انفردت الولايات المتحدة بمهاجمة العراق خارج إطار الأمم المتحدة، وهو تهديد في الواقع له ما يبرره لأن الهجوم يعني انتهاء الخط الشرعي الذي يمثله مجلس الأمن من خلال هذا الهجوم. أما من الناحية القانونية، فإن سحب المفتشين من اختصاص مجلس الأمن لأنه هو الذي قرر إفادهم، وهو الذي يقرر استدعاءهم. ومن شأن تصرف الأمين العام أن يسهل الأمر على واشنطن، لأنه يستحيل أن تتمكن واشنطن من الحصول على قرار من مجلس الأمن بسحب المفتشين، لأن الفيتو الفرنسي والروسي بالمرصاد دفاعاً عن التمسك بالتسوية السياسية، واستمرار عمل المفتشين. على أن تصرف الأمين العام قد يذكرنا بحالة تتماثل بعض الشيء مع هذا الموقف عام ١٩٦٧م عندما طلبت مصر من الأمين العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية التي كانت تتخذ من الإقليم المصري مقراً لها، وقال نقاد هذا القرار : إن الجهاز الذي أنشأ هذه القوات هو المختص بسحبها، ولكن هذه الحالة تختلف في بعد مهم، وهو أن الأمين العام كان يتمتع بقرار سحبها لأنه أمرٌ يتعلق بحفظ السلم بين مصر وإسرائيل.

القضية الثانية: الادعاء الأمريكي بأن الهجوم على العراق هدفه تأكيد احترام العراق لقرارات مجلس الأمن.

ادعت الولايات المتحدة أن العراق لم يحترم قرار مجلس الأمن ١٤٤١، وأنه انتهك القرار انتهاكاً مادياً، ويترتب على ذلك نتائج خطيرة يتمثل بعضها في ضرورة استخدام القوة ضد العراق، والعمل على احترام قرارات المجلس بالقوة مادام المجلس نفسه قد فشل في فرض احتر م قراراته. كذلك ادعت واشنطن أنها سحبت مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن طالباً الترخيص لها بالهجوم على العراق، لأن فرنسا هى التي أعاقت احلول الدبلوماسية، وهى التي اضطرت الولايات المتحدة إلى اليأس من التسوية السياسية، بسبب تهديد فرنسا باستخد م الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع القرار.

ويتحلل الادعاء الأمريكي إلى نقطتين فرعيتين:

النقطة الأولى: أن التهديد بالفيتو الفرنسي هو الذي أعاق الجهود الدبلوماسية لتسوية الأزمة. وهذا قول مردود، لأن واشنطن لجأت إلى مجلس الأمن ليس من أجل التسوية السياسية، ولكن من أجل استخدام المجلس في الحصول على تغطية قانونية للعدوان على العراق، وبذلك يكون الفيتو الفرنسي قد كبح جماح واشنطن ومنع استغلال مجلس الأمن من أن يقدم غطاءً قانونياً باطلاً للعدوان، وسوف تظل فرنسا بهذا الموقف رمزاً للشرعية الدولية الصحيحة ضد الهمجية الأمريكية.

النقطة الثانية: هى ادعاء الولايات المتحدة بأن العراق قد انتهك القرار ١٤٤١ ومن الواضح أنه ليس من اختصاص الولايات المتحدة أن تحكم على مدى احترام العراق لهذا القرار، لأن القرار نفسه منح المفتشين هذه الصلاحية. بل إن هذا الموقف الأمريكي يعتبر انتهاكاً للقرار نفسه، حيث يجب على الولايات المتحدة ألا

تتدخل في عمل المفتشين، وألا تصدر أحكاماً تتناقض مع أحكامهم وألا تنصب نفسها خصماً وقاضياً في وقت واحد.

النقطة الثالثة: ادعاء الولايات المتحدة بأن استخدام القوة ضد العراق هدفه إرغام العراق على احترام هذا القرار، مادام مجلس الأمن لم يتمكن بسبب الفيتو الفرنسي من القيام بهذه المهمة، ومن الواضح أيضاً أن الذي انتهك القرار هو واشنطن، وليس بغداد. وأن استخدام القوة من جانب الولايات المتحدة هو عدوانٌ صريحٌ على الميثاق وعلى قرارات مجلس الأمن.

القضية الثالثة: هل يجوز لمصر منع مرور السفن الحربية الأمريكية المتجهة للخليج؟

أثار عبور عدد من السفن الحربية الأمريكية للقناة للانضمام إلى الأسطول الأمريكي المتأهب للعدوان على العراق انتقاداً داخل مجلس الشعب المصري، وتساءل بعضهم عما إذا كان حظر القمة العربية لمنح أي تسهيلات للولايات المتحدة لشن الحرب على العراق يناقض السماح للسفن الحربية الأمريكية والبريطانية بعبور القناة، وما إذا كانت مطالبة الحكومة المصرية للقمة العربية بتجنيب الحرب ضد العراق تتناقض مع السماح بمرور السفن . من ناحية أخرى أقام بعض المحامين دعوى قضائية في مجلس الدولة المصري يطالبون فيها الحكومة بالامتناع عن التصريح بمرور السفن الحربية الأمريكية والبريطانية التي تستعد للعدوان على العراق طالما لم يصدر قرار من مجلس الأمن. يجب في التعليق على هذا الموقف أن نفرق بين ثلاث حالات:

الحالة الأولى: والتي نحن بصددها حالياً، وهي مرور السفن الحربية في القناة في إطار قرار معلن، وهو مهاجمة العراق. والرأي عندي أن هذا المرور وضمان حريته

يعد التزاماً على مصر بموجب المادة الأولى من اتفاقية القسطنطينية لعام ١٩٨٨ رغم أن مصر تعلم وجهة هذه السفن والعرض الذي تسعى إليه، وليس معنى معارضة مصر للعمل العسكري لأمريكي ضد العراق أن ذلك يعطي مصر الحق في منع هذه السفن من المرور، وإلا كان ذلك انتهاكاً منها لالتزام قانوني دولي ثابت. ولا يمكن القول بأن مشاركة مصر في القمة والتزامها بقرارها الرافض للهجوم على العراق يرقى إلى درجة إحداث تناقض بين هذا الموقف وبين ذاك الالتزام. وليس واضحاً كذلك من الناحية القانونية ما إذا كان تطبيق مصر لاتفاقية الدفاع العربي المشترك تضامناً مع العراق، وهو ما لم يحدث يمكن أن ينشئ حالة حرب افتراضية بين مصر والولايات المتحدة بحيث يمكن لمصر أن تستند إلى المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية لكي تمنع مرور السفن التي تنتمي إلى دولة تقوم بينها وبين مصر حالة حرب، وذلك على أساس أن المادتين الأولى والعاشرة تنشئان نظاماً لا ينشئ حق مصر في منعها.

الحالة الثانية: وهى عندما يصدر قرار من مجلس الأمن بتجريم العمل الأمريكي، واعتبار الهجوم الأمريكي عدواناً على العراق، ومطالبة أعضاء الأمم المتحدة بعدم السماح للسفن الأمريكية بالمرور في الممرات المائية الدولية. أثير هذا الموضوع بالضبط في سياق مختلف عام ١٩٩٠م، عندما أصدر مجلس الأمن القرار ٦٧٠ الذي التزم فيه أعضاء الأمم المتحدة بعدم اسماح للسفن العراقية بالمرور في الممرات المائية الدولية. وثار الجدل حول أيهما أولى بالاحترام، وأيهما أسبق اتفاقية القناة أم قرار المجلس. وكان رأيي أن الاتفاقية يجب أن تتمتع باحترام خاص، خاصة وأن احترامها لا يؤثر كثيراً على الآثار المترتبة على قرار المجلس في هذا الصدد.

الحالة الثالثة: وهى التي ينقلب فيها الافتراض مرة أخرى، حيث يصدر مجلس

الأمن قراراً بالترخيص باستخدام القوة، ويكون ذلك جائزاً للولايات المتحدة أو لغيرها على النحو الذي قصدت إليه واشنطن. في هذه الحالة، فإن الفرق واضح بين قرار مجلس الأمن ٦٧٠ عام ١٩٩٠م، وبين القرار المفترض من المجلس عام ٢٠٠٣م. وهذا الفارق يتحصل في أن العراق عام ١٩٩٠م كان معتدياً، وكان منتهكاً للقانون الدولي، بينما العراق عام ٢٠٠٣ م أخلص في احترام قرار التفتيش، بينما يصدر المجلس هذا القرار المفترض انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولسلطات المجلس فيه، والتي يمارسها المجلس من أجل حفظ السلم وليس تغطية العدوان.

ولهذا السبب فإنه لا صحة لما يردده الكثيرون من أن صدور قرار من المجلس بالترخيص بضرب العراق قد يوفر أساساً قانونياً لمساندة الولايات المتحدة. بل إن عدم صدور قرار يعني أن الولايات المتحدة تقوم بالعدوان على العراق انتهاكاً بقرار التفتيش نفسه، بينما يؤدي صدور القرار المفترض إلى إبهام المجتمع الدولي بأن التصرف الأمريكي ضد العراق هو لصالح هذا المجتمع الدولي ونيابة عنه، ويهدف إلى كفالة احترام قرارات المجلس والقانون الدولي، وهذا أمرٌ لو حدث سيكون بالغ الخطر ؛ لأنه باطل أريد به حق.

المبحث الثامن

المسؤولية الدولية للولايات المتحدة في العراق (١٩٩١ – ٢٠٠٣)

لا يجوز أن ينشغل العالم العربي بما يتضمنه الخطاب الأمريكي وما يطرحه من قضايا وأولويات. كما لا يجوز للإعلام العربي وكذلك السياسات العربية أن تكون أجندتها على منوال الأجندة الأمريكية لأن لكل من الطرفين مصالح ورؤية متباينة. فالولايات المتحدة مشغولة في العراق عند كتابة هذه السطور(١٠ من نوفمبر ٢٠٠٣) بتأمين وجودها العسكري وتحقيق طموحاتها السياسية التي تتناقض بالقطع مع المصالح العربية العليا. ولكن صخب المشهد العراقي لا يجوز أن يشغل الفكر العربي أو يصرفه عن قضية جوهرية وهو أن الولايات المتحدة هي المسؤولة مسؤولية دولية كاملة عما لحق ويلحق بالعراق من أضرار وهذا أمر يتطلب دراسة تفصيلية موثقة أرجو أن تقوم بها هيئة عربية متخصصة وهو أمر على أي حال ليست هذه الصفحات مجاله المفضل وإنما تكفي بصدده الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قد ارتكبت جرائم حرب ضد الجيش العراقي في الكويت ، وضد أفراد الشعب العراقي والمجتمع خلال ما سمي بعملية تحرير الكويت عام ١٩٩١م التي قادت فيها الولايات المتحدة تحالفاً دولياً واسعاً قادته بطريقتها وخدمةً لأغراضها وكان العراق موضوعاً للهجوم وأعمال الإبادة لأن القوات العراقية في الكويت أو داخل العراق لم تكن طرفاً في هذا القتال من طرفٍ واحدٍ والذي أطلقت عليه الأدبيات العربية خطأ «حرب الخليج الثانية».

تقتصر هذه المقالة على بيان الأفعال المؤسسة للمسؤولية الدولية للولايات

المتحدة في العراق عام ٢٠٠٣ وكذلك الأسس القانونية التي تقوم عليها هذه المسؤولية. ولسنا ممن يرون أن الحديث عن القانون الدولي في وقت خرجت فيه ممارسات القوة عن كل قيد طرفٌ لا يتسق مع خطورة الأحداث، ذلك لأن القانون الدولي القائم والذي تكون عبر قرون سيظل في رأينا الضابط الأساسي الذي تقاس عليه سلوكيات الدول رغم ظهور اتجاه واضح في الفقه الأمريكي لتبرير استخدام القوة الأمريكية وذلك عن طريق التوفيق بينها وبين القانون الدولي الراهن بدلاً من استحداث قواعد جديدة تفارق ما تواضع عليه المجتمع الدولي وليس هدف هذه المقالة أيضاً هو تسجيل هذا الاتجاه بالتفصيل ولكن حتى هذا الاتجاه يشي بأنه يعترف بأن الممارسات العسكرية الأمريكية عام ١٩٩١م في العراق وإن كانت تنسجم في نظره مع القانون الدولي الإنساني إلا أن هذه الممارسات قد أوقعت أضراراً بالغة بالمدنيين خلال القتال وقد خصصت المجلة الأمريكية للقانون الدولي الرصينة قسماً من عددها الصادر في يوليو ٢٠٠٣م لهذه القضية بعنوان يوحي بأن الضربات الجوية قد أصبح لها قانون خاص وذلك تأكيداً لنفس الاتجاه الذي ظهر وتأكد بنفس النغمة عند ضرب يوغسلافيا من الجو عام ١٩٩٩م وهي قضية لا تزال تنظرها محكمة العدل الدولية. ويستند هذا الاتجاه إلى تطوير نظرية الدفاع الشرعي الوقائي التي تصفها المقالات الشارحة لهذا الاتجاه بأنها تقوم على رمال متحركة.

أما غزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣م فقد بشرت المجلة الرصينة بقانون دولي جديد بعد مرحلة العراق Post-Iraq international law فعالجت وضع الأمم المتحدة في المرحلة الجديدة ومستقبل القانون الدولي وعلاقة القانون بالقوة.

وأياً كانت محاولات الفقه الأمريكي للمزاوجة بين التصرفات الأمريكية وأحكام القانون الدولي فالثابت لدينا أن الولايات المتحدة تُسأل مسؤولية قانونية

دولية عن أحداث الغزو والتدمير والأضرار كما تُسأل عن سلوكها كقوة محتلة.

أما بالنسبة لأحداث الغزو فإن الغزو بطبيعته ليس مشروعاً في القانون الدولي أياً كانت مبرراته رغم أنه كان سبباً مقبولاً من أسباب اكتساب الأقاليم في القرن التاسع عشر، ناهيك عن فجاجة الأسبب ووهنها ومخالفتها الصارخة للقانون الدولي.

فقد تذرعت الولايات المتحدة بأنها ذهبت إلى العراق لكي تخلص شعبه من حاكم مستبد وفاسد. ورغم أن أحداً لم يطلب منها ذلك إلا أن هذه الصيغة مألوفة في أدب الاستعمار والاحتلال وليست أساساً يبرر غزو العراق ومن ناحية أخرى تذرعت الولايات المتحدة بأنها ذهبت إلى 'لعراق لتنظيفه من أسلحة الدمار الشامل التي تؤرق جيرانه وتهدد سلام العالم رغم أنها تعلم وثبت بعد ذلك أن العراق خال من هذه الأسلحة، ثم أن واشنطن لا تجد أي أساس قانوني يبرر لها نزع أسلحة الدول الأخرى حتى لو انتهكت هذه الدول معاهداتٍ تتعلق بالموضوع سبق لها الانضمام إليها ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة استخدمت قسطاً وافراً من قوة النيران التي أصابت الشعب العراقي كله بالفزع كما ألحقت الأضرار بالأحياء والمباني والمنشآت وأحدثت تلفاً واسعاً للبيئة وأطلقت على هذه العملية وصفاً مستفزاً وهو «عملية الصدمة والترويع» والحق أن الولايات عجزت عن النهوض بمسؤولياتها في إدارة العر ق وحفظ الأمن وصيانة المرافق كأي دولة محتلة، بل إنها تلاعبت وعبثت بمحنة العراقيين الذين داخلهم الارتياح لزوال صدام حسين فاستولى عليهم فزع الاحتلال ، وقد ترتب على العمليات العسكرية الأمريكية أضرارٌ مادية وبشرية اشتملت على ضياع الكنوز التاريخية في متحف بغداد بعد نهبه وتدميره بينما أعلنت الولايات المتحدة حتى قبل دخول العراق عن برنامج واسع

إعادة تعمير العراق ولذلك سارت العمليات العسكرية على أساس توسيع نطاق الدمار حتى تعظم عملية إعادة الإعمار وقدرت واشنطن أرقاماً فلكية من الأموال العراقية وعينت شركات أمريكية ووزعت عقود الإعمار على الدول الصديقة مجاملة لها ثم عقدت مؤتمراً للدول المانحة للتبرع والمساعدة في توفير أموال لازمة لإعادة الإعمار على غرار ما فعلت بشأن أفغانستان.

والحق أن الموقف في العراق يختلف تماماً عن المواقف المشابهة حيث يحلو للولايات المتحدة أن تضرب أمثلة لنماذج أخرى مثل مشروع مارشال الذي قامت في إطاره بإعادة إعمار أوربا المحطمة بعد الحرب ومن الواضح أن موقف العراق يختلف عن موقف ألمانيا التي كانت قد بدأت العدوان في الحرب العالمية الثانية، بينما العراق الذي امتثل لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ وأخلص في تنفيذه والتعاون الصادق مع مفتشي الأمم المتحدة قد فوجئ بالعدوان عليه وتدميره واحتلاله.

لكل هذه الأسباب تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الدولية عن أعمالها في العراق بدءاً بالحشد العسكري البحري والجوي في الخليج لعدة أشهر، والتهديد باستخدام القوة، ثم استخدامها بالفعل، وأخيراً احتلال العراق وتعريض أمنه وسلامته ورخائه ووحدته السياسية والإقليمية وحقه في تقرير النظام الذي يريده، لكل الأخطار.

ولا تقتصر المسؤولية الدولية للولايات المتحدة على شقها النظري وإنما يرتب تأكيد هذه المسؤولية آثاراً مادية يدخل فيها الخسائر البشرية والمادية والنفطية بما في ذلك ما فات العراق من كسب وما لحقته من خسائر.

وقد يثور السؤال حول الجهة التي ترتب هذه المسؤولية وهي عادة جهةٌ قضائية ويبدو لنا أنه في الظروف الراهنة فإنه يكفي تأكيد مبادئ المسئولية وقد يأتي يومٌ

تتجسد فيه هذه المبادئ.

وأخيراً، فلا يفوتنا أن نميز بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية لأن الشق المدني للمسؤولية لا يجوز أن يحجب إمكانية محاكمة القيادات الأمريكية عن جرائم الحرب ابتداءً من عام ١٩٩١م مروراً بمرحلة الحظر الدولي ، وانتهاءً بجرائم الحرب البشعة التي ارتكبت في العراق خلال العدوان وطوال فترة الاحتلال.

obeikan.com

المبحث التاسع

الهجوم العسكري الأمريكي على العراق في ضوء أحكام القانون الدولي العام

في العشرين من مارس ٢٠٠٣م، وبعد مضي مهلة الإنذار، وهى ٤٨ ساعة التي وجهها الرئيس بوش إلى الرئيس العراقي وأسرته بمغادرة العراق، وهو الإنذار الذي رفضه الرئيس العراقي، بدأت الولايات المتحدة الهجوم على العراق بمختلف أنواع الأسلحة التي حشدتها في الخليج، وفي الكويت ومن حاملات الطائرات في البحر الأحمر منذ عدة أشهر بنية مهاجمة العراق والتهديد اليومي بذلك طوال تلك الفترة. وقد أعلنت الولايات المتحدة أن هذا الهجوم سببه عدم احترام العراق لقرار مجلس الأمن ١٤٤١، وتراخى المجتمع الدولي في إرغامه على ذلك، وعدم تمكين الولايات المتحدة من الحصول على قرار بتأديبه من مجلس الأمن بسبب تهديد فرنسا باستخدام الفيتو، مما أدى إلى شلل مجلس الأمن في القيام بدوره في حفظ السلام وتأكيد احترام قراراته، ولذلك فإن واشنطن تستخدم القوة ضد العراق نيابة عن المجتمع الدولي، مادام المجتمع الدولي مقتنعاً بضرورة نزع أسلحة العراق ذات الدمار الشامل، ولكن الاتفاق ليس تاماً لاعتبارات تخص الدول المعارضة لاستخدام القوة ضد العراق. هذا المنطق الأمريكي، وهو أن واشنطن تعمل لصالح مجلس الأمن، رغم أنها تعمل خارج إطار مجلس الأمن. قد يعطي الانطباع كما قال الرئيس الروسي بوتين في بيانه إلى مجلس الدوما الروسي صبيحة العدوان بأن الغاية حتى لو صح أنها نبيلة كما تزعم واشنطن، فإنها لا تبرر الوسيلة، وهى استخدام القوة بشكل غير مشروع.

تزعم واشنطن أيضاً أنها تعمل في إطار تحالف دولي يضم ما لا يقل عن ٤٥ دولة، وتريد بذلك أن تعيد إلى الأذهان التحالف الدولي الذي قادته ضد العراق عام ١٩٩٠ لإخراجه من الكويت، وهي تقود تحالفاً مماثلاً لتدمير أسلحة العراق، وهما أمران مرتبطان، فالغزو وامتلاك الأسلحة انتهاك في نظر الولايات المتحدة للقانون الدولي، وهي تحارس على هذا القانون والساهر على احترامه، وربما اعتقدت واشنطن أن هذا التماثل المزعوم بين حالتي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣ يمكن أن ينطلي على العالم، ولكن العالم يدرك تماماً أن العراق عام ١٩٩٠ كان غازياً محتلاً، وكان التحالف الدولي يعمل لإنهاء احتلاله وغزوه بموجب قرارات واضحة من مجلس الأمن. ويترتب على ذلك فساد الحجة الأمريكية التي تقول أن هذا التحالف المزعوم، والذي لا يضم سوى بريطانيا المشاركة معها في العدوان، هو امتداد للتحالف الدولي الذي كان قائماً ضد العراق ١٩٩١، والقول بذلك ينطوي على استخفاف بعقول المراقبين وذكائهم، ولا يليق بالدولة العظمى. فالتحالف الذي تم عام ١٩٩١ انقضى بتحرير الكويت. كما لا شك لدينا من الناحية القانونية أن الحجة التي تتذرع بها واشنطن للعدوان على العراق، وهي نزع أسلحته بالقوة، بالإضافة إلى ما ذكرنا من أن نزع الأسلحة يتم في إطار مجلس الأمن، فإن القانون الدولي لا يحظر على العراق امتلاك أسلحة الدمار الشامل مثلما يبيح لواشنطن، وغيرها أن تمتلك هذه الأسلحة، ولم تذكر واشنطن للعالم من الذي أعطاها الحق في التسلح ثم العدوان لنزع أسلحة الآخرين، خاصة وأن العالم قد قبل بحسن نية من قبل تقسيم دولة إلى مجموعتين، الأولى تتحمل مسؤولية رئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ولهذا السبب وبتمكينها من القيام بهذه المهمة سمح لها بالتسلح بكل أنواع الأسلحة على أساس أنها تحمي اسلام، وتحفظ الأمن للمجموعة الثانية التي حظر عليها بإرادتها وبموجب الاتفاقات الدولية المختصة أن تحوز هذه الأسلحة،

ولذلك لا ضير عليها أن تخلت عن هذا الالتزام مادام الشرط الأول اللازم لهذا الالتزام قد سقط، وهو عدم وفاء واشنطن بالتزاماتها الدولية. بل واستخدام قوتها للعدوان على من ينتظر الحماية منها.

ونضيف إلى ذلك أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، وهو الأساس القانوني الوحيد الذي يلزم العراق بتدمير أسلحته قد انقضى بتحرير الكويت، فضلاً عن أنه يخرج مجلس الأمن عن سلطاته الحقيقية التي لا تشمل نزع أسلحة الأعضاء.

فإذا كان القرار المذكور قد استند إلى منطق معين، وهو أن العراق بأسلحته يمكن أن يكرر مأساة الغزو، فلابد من تقليم أظافره أي أسلحته، مادامت نيته العدوانية قائمة. ونحن نعلم تماماً السبب الذي أوحى بهذا الالتزام في القرار، وهو إسرائيل، ومع ذلك قبلنا هذا الالتزام على أساس واضح، وهو أن يكون الالتزام عاماً لكل دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل، ولايجوز تفريد العراق وحده. وفضلاً عن ذلك كله فإن واشنطن كما رأينا أسقطت مصداقية سياستها الخاصة بمنع الانتشار النووي وغيره، وبدلاً من أن تحترم التزاماتها القانونية بحماية الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة، فإنها تهدد هذه الدول نفسها باستخدام هذه الأسلحة.

ادعت واشنطن أيضاً أنها تستخدم القوة ضد العراق في إطار قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الصادر في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢م، وهذه الحجة الأمريكية لا تقل شططاً في تعمد ما ادعته الولايات المتحدة وبريطانيا خطأ بالنسبة لمناطق الحظر في العراق لكي تبرر الدولتان عدوانهما المستمر على العراق. ولحسن الحظ، فإن القرار لايزال محل نظر المراقبين والمتابعين والمحللين، ولا تزال تأكيدات وزير الخارجية الأمريكي ومن قبله مندوب الولايات المتحدة في نيويورك، وكذلك كل ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن ترن في الآذان لكي تؤكد أن القرار المذكور قاصرٌ على عمليات

التفتيش، وأنه لا يتضمن من قريب أو بعيد الترخيص لأحد باستخدام القوة، كما أكد هؤلاء جميعاً على أن فكرة انتناء التلقائية والآلية في استخدام القوة بمعنى استخدام القوة بمجرد الاعتقاد أو الجدل حول عمل المفتشين، ودرجة تعاون العراق معهم، ومدى التطابق أو التنافر بين بيانات العراق حول ما بحوزته من أسلحة ونتيجة عمل المفتشين. ومعلوم أن التنافس الفرنسي الأمريكي كان يقوم أصلاً حول هذه النقطة وحول التأكيد على الفصل بين نتيجة التفتيش واستخدام القوة لدرجة إصرار فرنسا على صدور قرارين منفصلين، فلما أصرت واشنطن على قرار واحد تنازلت فرنسا عن الجانب الشكلي، وقبلت صدور قرار واحد، بشرط أن يخلو تماماً من أي إشارة إلى استخدام القوة. أما القول بأن عبارة «النتائج الوخيمة» التي تترتب على تقرير وجود العراق في حالة خرق مادي لقرار تعني استخدام القوة المسلحة.

فهو تفسير خاطئ رفضه أعضاء المجلس. ولم يقدمه الوزير الأمريكي بل أكد عكسه، ولذلك لا يجوز للولايات المتحدة أن تنفرد بتفسير معين للقرار، وأن تفرضه على غيرها لكي تبرر بذلك عدوانها، كما لا يجوز لها أن تناقض المفهوم العام الذي أحاط بالقرار، ولا بالتعهدات الأمريكية عند صدور القرار.

ويبدو أن الولايات المتحدة التي صدقت نفسها، وكذلك بريطانيا التي أكد رئيس وزرائها في بيانه إلى الأمة مساء يوم ٢٠ من مارس ٢٠٠٣م على أنها تقوم بعمل مشروع، قد رتبت على هذا العمل آثاراً تتجاوز بكثير الآثار الطبيعية حتى لو افترضنا جدلاً أن هذا العدوان الصريح عمل مشروع من قبيل الافتراض. فقد أعلنت واشنطن مساء يوم ٢٠ مارس ٢٠٠٣م أيضاً أنها طلبت رسمياً من جميع دول العالم أن تقوم بإغلاق البعثات الدبلوماسية العراقية لديها إلى أن يتسلم الحكم الجديد في العراق مهام منصبه، وقد بادرت الكويت إلى تعيين سفيرها الجديد لدى

الحكومة المرتقبة في العراق. من ناحية أخرى قررت واشنطن تجميد الممتلكات العراقية لدى الولايات المتحدة، ماعدا ممتلكات البعثات الدبلوماسية. ومن ناحية ثالثة قررت واشنطن طرد ثلاثة أعضاء في السفارة العراقية في واشنطن وعدد من أعضاء الوفد الدائم للعراق في الأمم المتحدة هذه التصرفات الأمريكية تعد مخالفات جديدة للقانون الدولي. فلا توجد قاعدة في القانون الدولي حتى في عصور الظلام والطفولة القانونية تبرر للولايات المتحدة أن تطلب من غيرها إغلاق البعثات العراقية، إلا إذا كانت واشنطن تعتبر دول العالم جميعاً ولايات أمريكية تخضع لأوامر الحكومة الفيدرالية الأمريكية على الأقل في مجال العلاقات الدبلوماسية. من ناحية أخرى لا يجوز للولايات المتحدة تجميد ومصادرة الممتلكات العراقية وفقاً للقانون الدولي الراهن، وإنما يجوز لها ذلك باعتبار العراق دولة معادية، وفي حالة حرب معها، وفق مبادئ القانون الدولي في القرن التاسع عشر الذي يبيح للدول استخدام القوة على النحو الذي تقدره الدولة دون ضوابط قانونية.

وسوف يكون من حق العراق تحميل واشنطن المسؤولية القانونية عن هذه الأعمال التي تتم في إطار العدوان الأمريكي على العراق بالمخالفة لأحكام القانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة خاصة المادة ٢/ ٤ التي تحظر استخدام القوة والتهديد بها، ولنظام الأمن الجماعي في الميثاق، ولقرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١. ويترتب على ذلك أن مجلس الأمن يجب أن يتخذ الإجراءات المناسبة ضد واشنطن ولندن، وأن يعقد جلسة ويتخذ قراراً لا تشارك فيه الدولتان مادام النزاع يتعلق بهما. ويجوز للمجلس أن يدين العدوان، وأن يقرر بعض الإجراءات غير العسكرية، ويرتب المسؤولية الدولية في كنف المعتدين، وما لم يقم المجلس بذلك، فسوف يكون

العدوان والسكوت عليه إعلاناً عن إفلاس المنظمة الدولية و لنظام الدولي الذي وثق فيه العراق واحترمه وامتثل لأحكامه، ولم يكن يريد أن يصدق أن الامتثال للقرار والإخلاص مع المفتشين لا علاقة له بالمخططات الأمريكية والبريطانية.

والحق أن العالم لابد أن يواجه هذا الموقف بشجاعة حفاظاً على نظام كافح العالم كله لإرسائه، وتعهدت شعوب الأرض أن تنشئه لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب، وأن يجمع على أن العمل الأمريكي عدوان يجب إدانته ومقاومته ، وأن أي أثر يترتب عليه باطل، وأن كل حكومة تنتج عنه لا يجوز الاعتراف بها، وألا يكرر أخطاء تجربة أفغانستان، وأن يدرك أن السكوت على السلوك الباطل أياً كانت دواعي ومبررات هذا السكوت هو أهم معاول هدم النظام القائم والتمكين للفوضى وهزيمة القانون.

وأخيراً لا يجوز السكوت على المنشور الذي وزعته السفارة الأمريكية في بيروت باسم « التحالف الدولي ضد الإرهاب وقوات التحالف البحرية» تنذر فيه كل السفن في البحر الأحمر والمتوسط وخليج عدن وبحر العرب وخليج عمان والخليج العربي بأن تعرف نفسها فوراً وبدقة وإلا تعرضت لنيران هذه القوات. ولم يحدد المنشور ما هو هذا التحالف المزعوم، وعلى أي أساس قام، ولذلك يعتبر هذا التحالف وقواته من قبيل أعمال القرصنة، ويتعين مقاومته وإصدار قرارات من مجلس الأمن لمكافحته.

المبحث العاشر

الجرائم الأمريكية فى العراق

مقارنة فورية يستدعيها الذهن بمجرد صدور أحكام الإدانة ضد البرغوثى .

هل هى صدفة أن تنعقد المحكمة العسكرية الأمريكية فى مكان ما فى بغداد أو هكذا نشر الإعلام الأمريكى وتصدر حكما بحبس أحد البرابرة من جنود الاحتلال الأمريكى بسبب تنكيله بالمعتقلين العراقيين فى سجن أبو غريب. وهو حكم، يشجع بلا شك على ارتكاب المزيد، ويبدو أن سبب تخفيف الحكم هو أن الجندى كان ينفذ تعليمات رسمية من رؤسائه، علماً بأن محكمة نورمبرج التى حاكمت مجرمى الحرب النازيين بعد الحرب العالمية الثانية قد أعدمت معظمهم وقضت بسجن أبدي للبعض الآخر بسبب الجرائم التى ارتكبوها ليس ضد القوات الأمريكية، وإنما ضد المواطنين الألمان من اليهود، فهذه هى عدالة المنتصر، وتلك هى عدالة المحتل.

فى نفس اليوم أصدرت المحكمة الإسرائيلية حكماً على مروان البرغوثى السياسى البرلمانى والمناضل الفلسطينى بعد أكثر من عام على سجنه وتعذيبه ضمن مسلسل التعذيب الإسرائيلى الذى نقل خبرته الواسعة إلى سجون الاحتلال الأمريكى فى العراق. لقد قررت المحكمة الإسرائيلية من تلقاء نفسها أنها مختصة، وهى محكمة المحتل التى لا يجوز أن تدعى اختصاصا على سياسى أجنبى وخطف من أرض أجنبية هى الأراضى الفلسطينية المحررة بموجب أوسلو، ومادامت إسرائيل لم تعلن رسميا فسخها لأوسلو فإن هذا الاتفاق يقرر اختصاص المحاكم الفلسطينية دون غيرها، ولا تجيز خطف الأشخاص، ولكن القضاء الإسرائيلى

الذى ادعى لنفسه اختصاصاً على أعمال وقعت خارج إسرائيل حتى قبل نشأة إسرائيل وضد أشخاص أجانب تم خطفهم من أراضى أجنبية انتهاكاً لكل القوانين الدولية، ورغم إدانة مجلس الأمن فى قضية إيخمان، لم يجد حرجاً فى أن يدعي الاختصاص بمحاكمة البرغوثى. أما لتهم الموجهة للبرغوتى فهى تهم يعاقب القانون الإسرائيلى عليها إذا ثبتت، وهى التحريض على رفض الاحتلال ومقاومته، وقيادة هذه المقاومة وتشجيعها.

ومادام الوضع القانونى للبرغوثى والاتهام الموجه له مشروعاً فى القانون الدولى فإن الوضع الطبيعى لو كانت إسرائيل تحترم أى قانون – كان يتطلب إعداد الاتهام وإخطار السلطة الوطنية الفلسطينية بها، فإن وجدت التهم معاقبا عليها وفق القانون الفلسطينى، قدمت المتهم للمحاكمة. فكيف تتم هذه المحاكمات السياسية ويعاقب البرغوثى على أعمال يقرها القانون الدولى وهى مقاومة الاحتلال، وهو احتلال مركب لأنه احتلال استيطانى، كما أنه احتلال استعبادى. فقد عرفنا الاستعمار يزاحم أهل البلاد الأصليين بعض الوقت، وربما طاب العيش لبعض أبناء الدولة المستعمرة فيعزمون على لإقامة والاندماج فى البلاد، وحدث ذلك فى الجزائر وزيمبابوى وجنوب إفريقيا، لكننا لم نعرف احتلالاً يدعي أن أبناء الدولة المحتلة المهاجرين أصلا يدعون ملكيتهم للإقليم ويعملون على الخلاص من أصحابه، فيعملون فيهم فتكا وتقتيلا وإبادة.

وهكذا رأينا أن عقوبة مرتكبى جرائم الحرب من جنود قوات الاحتلال فى العراق اثنا عشر شهراً وقد ارتكبوها بكل الاستهتار والاستخفاف بالقيم الإنسانية مقابل عقوبة البرغوثى خمسة أحكام بالمؤبد أى المؤبد خمس مرات وجريمته هى اتهام بقيادة المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلى.

فإذا كانت جرائم الحرب هي من جرائم النظام العام الدولي التي تختص بالمحاكمة فيها المحاكم الدولية لا الوطنية، أو تختص بها المحاكم الوطنية التي تطبق القانون الدولي الإنساني بعد اندماجه في النظام القانوني الداخلي، فإن جريمة البرغوثي عمل مشروع وفق القانون الدولي الذي لا يقر الاحتلال بوصفه عملا غير مشروع، بل إن السلطة المحتلة قد أعاقت جميع المحاولات السياسية الرامية إلى تصفية الاحتلال، والسبب في ذلك أن إسرائيل التي أشاعت في العالم كله أن المنظمات الفلسطينية لا تعترف بأوسلو، وإنما تصر على تحرير كل فلسطين التاريخية رغم إعلان كافة هذه المنظمات على أن موقفها هو السعي لزوال الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧، فتكون كل التراب الفلسطيني، وإنما ذلك على الفصائل حتى الحرب ضد الفصائل والشعب حرباً من أجل البقاء، وهو التصوير الذي تتخذه إسرائيل مبررًا لكل جرائمها في إبادة الشعب الفلسطيني؛ لأن تحرير كل فلسطين يعني زوال إسرائيل .

على أية حال رأينا أهمية تسجيل هذه الصور المعكوسة، حيث أصبح المناضل من أجل حريته وحرية شعبه يستحق أقسى العقاب ردعاً له ولأمثاله، بينما المجرمون الحقيقيون على الذين يعملون بتعليمات حكومتهم فيجزل لهم العطاء وتعلن عن محاكمة شكلية لهم. إن المحكمة العسكرية الأمريكية والمحكمة الاسرائيلية وهما محاكم احتلال قد كشفتا . وقدمنا تحليلاً لهما في إحدى دراساتنا. عن العدالة الأمريكية وقيم الأمة اليهودية التي يفخر بها عصر البرابرة، فحري بكل من الولايات المتحدة وإسرائيل أن يتصدرا القائمة ، ويوم تتفاضل الأمم في مقياس الحضارة، فلا يزاحمها على المرتبة الأخيرة كما ذكر عدد كبير مثل : أينشتاين وشارون في مذكراتهما. أليس ذلك كله كافيا للحكم على مستوى الأمم بمعيار الحضارة والبربرية؟

ولعل العالم الحر يعرف أن المحاكم الألمانية لم تكن مختصة بنظر «جرائم» المقاومة الفرنسية للغزو الألماني لفرنسا لأن المقاومة عمل مشروع ضد احتلال غير مشروع. وينطبق الشيء نفسه على صفوف المقاومة الأوربية في كل البلاد التي احتلتها ألمانيا. كذلك تعلم الولايات المتحدة أن ثوار الولايات الأمريكية ضد الاحتلال البريطاني في القرن الثامن عشر يوم كان الغزو مباحا والاحتلال غنيمة كانوا يمارسون حقا مشروعا، وهو ما قررته الحكومة الفرنسية وهي ترد على الاحتجاج البريطاني على الجزائر على المساندة البحرية الفرنسية للثوار الأمريكيين. كذلك عاملت فرنسا ثوار الجزائر على أنهم إرهابيون ينتهكون القانون الفرنسي الذي يدعي السيادة على الجزائر يعتبرها ضمن الأقاليم الواقعة وراء البحار Territories d auras ولكن المحاكم الفرنسية بعد استقلال الجزائر قررت أن أعمال الثوار كانت مشروعة لأن القانون الفرنسي لا ينطبق عليهم كما لم تكن هذه المحاكم مختصة.

فإذا كان الحلفاء قد حاكموا مجرمي الحرب الألمان واليابانيين وفق أحكام القانون الدولي ولم يطبقوا قانون الدول التي احتلت ألمانيا واليابان، وقامت المحاكم العسكرية بابتداع أحكام جديدة للقانون الدولي ، وهو أمر مقبول أيضا، فلماذا لا تعارض دول العالم الحر هذه المحاكمة السياسية للمناضلين الفلسطينيين وتنكر على محاكم إسرائيل أن تغتصب الاختصاص وأن تطبق قانون الدولة المحتلة الذي رفضت الدول الحلفاء تطبيقه على الألمان؟ ولماذا لا تهب منظمات حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لاتخاذ موقف من هذه الأحكام، وأن تقوم بفحص العدالة الإسرائيلية؟ وكيف هذه الهيئات أن تقوم بذلك وهي التي لم تحرك ساكنا إزاء أعمال الإبادة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني؟.

وأخيرا إذا كانت عدالة المحتل المنتصر فى الحرب العالمية الثانية قد أسست القانون الدولى يجب أن يحترم فى فلسطين، فقد كان ذلك مقبولا على أساس أن المتهمين الألمان كانوا يمثلون دولة بدأت العدوان ضد كل الدول المجاورة، أما البرغوثى فإنه يدافع عن شعب محتل يتعرض لكل صنوف الإبادة، فهل تمر أحكام القضاء الإسرائيلى غير القانونية مرور الكرام؟، إن واجب الفقهاء العرب أن يعلقوا على هذه الأحكام فى الدوريات الأجنبية حتى يسجلوا نوعية قضاء الدولة التى أشاعت السلوك البربرى ضد شعوب المنطقة.

obeikan.com

المبحث الحادى عشر

دور الأمم المتحدة المطلوب في العراق

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه يجري العمل على تشكيل قوات دولية متعددة الجنسيات لتتولى حفظ السلام في العراق بعد تسلم العراقيين للسلطة من الولايات المتحدة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤، وكانت الولايات المتحدة قد كرست جهودها لكي تقوم الأمم المتحدة بدور في العراق ووقفت بشدة وراء مهمة الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام وعلقت عليها أهمية كبري، والملاحظ أن ضغط الولايات المتحدة لاستصدار قرار من مجلس الأمن لإرسال قوات دولية وإنشاء تحالف جديد في العراق قد ارتبط بوعود عدد من الدول خاصة العربية بعدم اعتراضها علي الاشتراك في هذه القوات إذا صدر بتشكيلها قرار من مجلس الأمن وكان واضحا أن هذه الوعود قد صدرت تحت ضغوط أمريكية شديدة التذرع بقرار مجلس الأمن هو محاولة للتشيث بأي رمز من رموز الشرعية الدولية، لوحظ أيضا أن الأمين العام كان يعارض أي وجود للأمم المتحدة مع الوجود العسكري الأمريكي فى العراق وفي ضوء التأكيدات الأمريكية بأن هذا الوجود سوف يستمر إلى أجل غير مسمي ، أما بعض السلطة وليس كلها فسوف تنقل لحكومة انتقالية تعنيها سلطات الاحتلال أيضا على غرار مجلس الحكم الانتقالي في العراق ، وفهم الأمين العام كما فهم الجميع أن القوات أو التحالف الدولي الجديد هو استمرار لبذور التحالف الدولي الثالث الذي تأسس بقرار مجلس الأمن ١٥١١ الصادر في ٢٠٠٣/٩/١٤م والذي اعتبر قوات الغزو نواة لقوات حفظ السلام .

صحيح أن الانسحاب الأمريكي قبل تشكيل نظام في العراق قد يفتح الباب

لحرب أهلية واسعة وصفت بذورها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١م عندما قسمت العراق تقسيما فعليا ثم أكملت هذا المخطط بمشروع الدستور الذى تنوى واشنطن بعد ٣٠ يونيو أن تطرحه للاستفتاء ، والذى ينشئ فيدرالية طائفية ويميز لصالح الأكراد إمعانا فى اللعب بورقتهم واستغلالها داخل العراق وفى مواجهة تركيا بحسابات تقدرها واشنطن ، ولكن الوجود الأمريكى المستمر سوف يؤدى إلى تهديد جسدى لوحدة أقاليم العراق وتفاقم المشكلة الأمنية ، فالهم الأول للولايات المتحدة والذى حرك قرارها بالاستعانة من جديد بعناصر البعث العراقى المدنيين والعسكريين هو دفع العراقيين والقوات الدولية إلى التصدى للمقاومة العراقية التى تراها واشنطن أشتاتا وشيعا ، وأن إنشاء البوليس والجيش العراقيين يجعلهما الأقدر على تعقب هذه العناصر على أساس أن هذه المؤسسات مؤسسات وطنية ولها الشرعية فى فرض الاستقرار ضد كل العناصر المهددة لها ، خاصة وأن هناك شعورا تروج له الولايات المتحدة وهو أن استمرار المواجهات مع القوات الأمريكية يبدد الوقت الذى يمكن لواشنطن استغلاله لإعادة إعمار العراق ، وإن واشنطن هى التى سوف تهدد بالانسحاب حتى تطالبها الأطراف العراقية بأن تتفضل بالبقاء خوفا من المجهول الذى تغذى أشباحه الولايات المتحدة.

فما هى مخاطر التحالف الدولى الجديد و مخاطر انضمام العرب إليه ؟ وما هى أسباب تحول موقف الأمين العام بتأييد هذا الاتجاه ؟ وما هو الفارق بين هذا التحالف الدولى المزمع الذى قد تنضم إليه دول معارضة للغزو مثل فرنسا بينما استبعدت ألمانيا ودول أخرى بشكل قاطع أية مشاركة فى هذا التحالف الجديد ؟

أما أسباب تحول موقف الأمين العام فيمكن أن تعود إلى أمرين:

أولهما : شعوره بأن الأمم المتحدة سوف تحل محل الولايات المتحدة بالتدريج

متأثرا فى ذلك بآراء الإبراهيمى الذى أصبح شخصية جدلية ويلقى نقدا عراقيا وعربيا وإسرائيليا ، فقد رفض السيستانى لقاءه ، كما تبرأ الأمين العام من تصريحه بأن سياسة إسرائيل فى فلسطين أدت إلى تسميم مهمته فى العراق ، ورغم ذلك لم تهاجمه الأوساط الصهيونية بل تعلق عليه الكثير من الآمال .

والأمر الثانى : الذى قد يفسر موقف الأمين العام فهو الحملة الأمريكية الضخمة على ما تسميه المصادر الأمريكية وخلفاؤها فى العراق أكبر فضيحة فى تاريخ الأمم المتحدة حيث بلغت الرشاوى والمخالفات فى برنامج النفط مقابل الغذاء عشرات المليارات من الدولا ِات ، وورد اسم كوجو نجل الأمين العام ، ورغم أن الأمين العام أمر بإجراء التحقيقات فى هذه المعلومات التى أثارتها أصلا صحف صهيونية وبعض أوساط الكونجرس ، إلا أن تغير موقفه ارتبط باتساع نطاق هذه الفضيحة .

ورغم أن هذه الفضيحة وغيرها تنال من إدارة الأمم المتحدة إلا أن هذه الإدارة ضرورية لعبور المرحلة الانتقالية ، ولذلك فإن بحث دور الأمم المتحدة يجب أن يرتبط بتحديد جدول زمنى لانسحاب القوات الأمريكية وغيرها من العراق ، أما القبول بأى دور للأمم المتحدة مع وجود هذه القوات وعزمها على البقاء ، فإنه خلط للأوراق وتمكين لهذا الاحتلال واستمراره وهو أمر لا يليق بالأمم المتحدة ، وقد سبق للأمم المتحدة أن قامت بأدوار مهمة فى إدارة الأقاليم وإجراء الاستفتاءات وغيرها من الإجراءات اللازمة لتأكيد الأوضاع الطبيعية فى مختلف الأقاليم مما لا يتسع المقام لتفصيله فى هذا السياق .

والتحالف المزمع الذى تسعى واشنطن إلى بنائه هو الثالث فى تاريخ العراق ، وكانت الولايات المتحدة هى اللاعب الرئيسى فيها جميعا ووفق سيناريو المصلحة

الأمريكية وفى كل الأحوال سعت واشنطن إلى أن تربط بين كل تحالف وبين الأمم المتحدة التماسا للشرعية وتشجيعا للدول على الانخراط فيه ، ففى التحالف الأول تمكنت واشنطن التى استدرجت العراق إلى عزو الكويت من تشكيل جبهة عريضة تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة واستخدام أمثل للمنظمة الدولية وخطوط الشرعية فيها الآن انتهاك الميثاق بالعدوان العراقى والاحتلال والضم ورفض الامتثال قاطع وواضح ، مما سمح لدول عربية أن تكون جزءا من هذا التحالف الذى استخدمته الولايات المتحدة لهدف ظاهر وهو تحرير الكويت ثم لهدف باطن وهو استهداف العراق وتحطيمه والتمهيد للفصل التالى بعد بدء التواجد العسكرى الأمريكى فى الخليج فى وقت زال فيه المانع القديم وهو انهيار الاتحاد السوفيتى الذى كان اقترابه من الخليج سببا فى التحفز الأمريكى والسعى إلى إبعاد الدب الروسى عن المياه الدافئة التى كان القياصرة يحلمون بها منذ قرون ، وهكذا حققت الولايات المتحدة أهدافها بعد أن قادت التحالف الدولى لهدف مشروع أجمع العالم عليه ، وهو إخراج العراق من الكويت فكان تحرير الكويت هو الهدف المعلن ولكنه فى الواقع كان أحد الآثار المترتبة على تحطيم العراق

وفى نفس السياق وفى إطار الاستراتيجية الأمريكية لغزو العراق هذه المرة شكلت الولايات المتحدة تحالفا آخر كانت تأمل أن يكون شاملا للدول العربية وتحت راية القرارات الدولية لولا أن الدول العربية لم تواتها القدرة على المشاركة العلنية فى هذا التحالف وإنما ساهم كل منها بقدر ما يستطيع من أجل هدف حاولت الولايات المتحدة أن تجعله مشروعا وعاما ومجمعا عليه وهو تحرير العراق من صدام حسين ونظامه بعد أن نجح التحالف الأول فى العراق فى تحرير الكويت من صدام فطاردته الولايات المتحدة حتى حررت الشعب العراقى منه ، ويبدو أن

هذا الهدف لم يكن محل إجماع رغم أن المتحفظين عليه لم يجاهروا بالمعارضة تماما كما عارضوا تصدى التحالف الأول لصدام حسين بحجج وذرائع مختلفة ، والحق أن هدف تحرير العراق من صدام حسين لم يتمكن من رفع هذا التحالف إلى مرتبة التحالف المشروع ، ولذلك حاولت الولايات المتحدة أن تخلع عليه ثوب المشروعية بعد أن تحول التحالف من هدف الغزو إلى هدف الاحتلال ، وذلك بإيهام الدول العربية أن تحرير العراق من صدام حسين يتطلب التعاون لتوفير الأمن والاستقرار وإعادة بناء العراق ، ووضع نظام سياسى يليق بالعراق الجديد ولعلنا لاحظنا كيف أن الولايات المتحدة حولت أن تضفى الشرعية على هذا التحالف الجديد تارة من خلال قرار مجلس الأمن وتارة أخرى من خلال الدول الحليفة والتابعة للولايات المتحدة ، ويدخل فى هذه المحاولات سعى الولايات المتحدة فى مجلس الأمن لتحقيق هذا الهدف ، وكذلك تصريح الأمين العام السالف الإشارة إليه فى بداية هذه المقالة ويقف العالم العربى اليوم بين تيارين : الأول يدفعه إلى المشاركة فى القوات المتعددة الجنسيات التى من المقرر أن تنشأ بعد تسليم السلطة للعراقيين على أساس أن ممثلى الشعب العراقى حتى ولو عينتهم سلطات الاحتلال بحاجة إلى الاستقرار لإدارة البلاد ، وأنه لا يجوز أن يظل العراق مستنقعا للفوضى .

ولابد أن يعرف طريقه إلى الاستقرار ولو بالتدريج ، وأن مالا يدرك كله لا يترك كله وهذا هو الاتجاه الواقعى فى معاجة الموقف خاصة وأن هذا الاتجاه لديه قناعة واحدة وهى أن الاحتلال الأمريكى ومما رساته كلما استطال أجله تسبب ذلك فى تدمير العراق وأمله فى الخلاص ولكنة يدرك أيضا أن المقاومة فى العراق بالذات وإن كانت مشروعة إلا أنها تهيئ العراق للانقسامات حادة فى المستقبل أما الاتجاه الثانى والذى نؤيده فهو اتجاه وإن كان مثاليا إلا أنه يتعامل مع الواقع العراقى ،

ذلك أن وحدة العراق لن يحفظها سوى شعور العراقيين بالمصلحة العليا المشتركة وأن ينصهروا جميعا فى بوتقة واحدة بعد أن صهرتهم المعاناة من الاستبداد و من الضغوط الدولية ، وأن اشتداد المقاومة ضد الاحتلال هى الطريق الوحيد لإرغام الولايات المتحدة على الانسحاب الذى ليس بندا فى تفكيرها و أن مشاركة الأمم المتحدة فى هذه المرحلة قد تكون مفيدة فى سبيل تحقيق الهدف النهائى و هو استقرار العراق وحريته ولكنها مشروطة بعدد من الشروط :

وأول هذه الشروط أن يكون هناك جدول زمنى بانسحاب الولايات المتحدة.

والشرط الثانى : أن تعلن المقاومة العراقية وقف العمليات مادام هدف المقاومة هو الاحتلال والشرط الثالث ألا يبدأ إعمار العراق إلا بعد الانسحاب الأمريكى وأن تكون القوات الدولية هى الأساس فى مساندة جهود إعادة بناء الجيش والشرطة العراقية و الإشراف على انتخابات عراقية تسمح بتشكيل حكومة تمارس السيادة على العراق و تقطع صلة العراق بكل الظروف التى أدت إلى مأساته .

المبحث الثانى عشر

الوضع القانوني للعراق بعد تسليم السلطة

فى ٢٨/ ٦ / ٢٠٠٤ م بادرت الولايات المتحدة، لأسباب أمنية وسياسية بعضها يتصل بالأمن فى العراق والآخر يتصل بدور الناتو فى العراق، إلى تسليم السلطة للحكومة العراقية المؤقتة التى أقسمت أمام بول بريمر يمين الولاء (لاندرى الولاء للولايات المتحدة أم للشعب العراقى) حيث انتهت مهمة الحاكم المدنى الأمريكى فى ظل الاحتلال ليبدأ عصراً جديداً فى العراق.

وتسليم السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة يعنى من الناحية القانونية أن السلطة أى سلطة التحالف الوارد ذكرها فى قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الصادر فى مايو ٢٠٠٣م عقب سقوط بغداد قد سلمت كل المهام باعتبارها السلطة العليا فى البلاد إلى الحكومة العراقية التى تسمى نفسها الحكومة العراقية ذات السيادة (government sovereign) مع أن القانون الدولى يعرف الدول ذات السيادة وليس الحكومات مما يعنى وفق هذة النظرية أن الحكومة أصبحت تمارس السيادة على العراق الذى زالت عنة صفة الدولة المحتلة الواردة فى قرار مجلس الأمن السالف الإشارة إليه، وتأكد فى قرار المجلس رقم ١٥١٥ فى سبتمبر ٢٠٠٣م ثم فى قراره الأخير ١٥٤٦. ويمكن القول إذن من الناحية القانونية أن العراق الدولة ذات السيادة قد أصبحت بسبب الغزو دولة محتلة بنظم وضعها قانون الاحتلال الحربى الذى ينظم العلاقة بين الطرف المحتل والطرف الخاضع للاحتلال فى الإقليم. والقاعدة فى هذا الصدد هى أن يبقى ما هو نافع للإقليم ويهدر كل ما قام به الاحتلال ويكون ضارا بالإقليم. ويترتب على حلول الحكومة العراقية محل

السلطة أن تكون كل الأرصدة المودعة فى صندوق الإعمار تحت إشرافها، بما فى ذلك ما للعراق من مستحقات وديون ودخول بترولية، وأن تمارس السيادة القضائية، وأن تسعى إلى إنشاء السلطة التشريعية بعد سريان الدستور المؤقت ووفق الجدول الزمنى الوارد فى هذا الدستور بحيث يأتي عام ٢٠٠٦ م وقد أصبح بالعراق سلطات ثلاث وحكومة منتخبة.

ولا يستطيع المراقب أن يفصل المشكلة العراقية المتعلقة بالأمن، والتى تشل مظاهر الحياة عن التطور السياسي للعراق. ولكن الشق الثانى من قضية نقل السلطة يتصل بالقوات الأجنبية فى العراق وبقوات المرتزقة التى تعمل معها فى إطار الشركات الخاصة بالأمن. وهذه القوات وما يتصل بها من خدمات عسكرية وأمنية ومدنية كل لا يتجزأ، ولابد أن وصفها سوف يتغير من كونها قوات احتلال إلى كونها قوات متحالفة مع الحكومة العراقية. وإذا جاز للحكومة العراقية أن تبرم اتفاقيات مع الدول التى تساهم بقوات فى التحالف بشأن وجود هذه القوات. فمعنى ذلك أن الحكومة العراقية تتمتع بالأهلية القانونية الدولية لتمثيل العراق فى المنظمات الدولية واعتماد السفراء الأجانب وابتعاث السفراء العراقيين إلى الخارج، وكذلك إبرام المعاهدات الدولية. ورغم أن الحكومة المؤقتة عينت من جانب سلطة الاحتلال، وأنها لا يجب أن تتمتع بالأهلية اللازمة بالعمل الدولي نيابة عن دولة العراق إلا أنه لاعتبارات عملية قد يجوز خلع هذه السلطة عليها.

من ناحية أخرى، إذا كانت قوات التحالف يمكن أن تصبح قوات حليفة للعراق بموجب اتفاقات ثنائية أو قوات للسلام مساندة لهذه الحكومة بموجب قرار من مجلس الأمن، فإن وجود المرتزقة التابعين للشركات الخاصة بالأمن لا يجد مبررًا قانونيًا فى العراق.

بقيت بعد ذلك بعض القضايا المعلقة نتناولها بإيجاز في سياق هذه المقالة.

أما القضية الأولى: فتتعلق بسلطة الحكومة العراقية على رموز النظام السابق ومحاكمتهم أمام محاكم عراقية وفق القانون العراقى، وهذه قضية بالغة الحساسية، لأن الحكومة العراقية لا تقدر على حماية هذه الرموز من الناحية الأمنية، ولذلك تظل حمايتهم من مسؤوليات القوات الأمريكية الحليفة. ولكن المشكلة تكمن فى أن أعضاء الحكم المؤقت هم من خصوم النظام السابق، وليس هناك ضمان جدي لمحاكمة عادلة، فضلاً عن أن محاكمة هذه الرموز أمام القضاء العراقى بقانون عراقى فى هذه الظروف سوف تكون محاكم سياسية، كما لن تعطى فرصة لمحاكمتهم على الجرائم التى ارتكبوها فى الكويت وإيران.

القضية الثانية: هى أنه يبدو لنا أن تقديم صدام حسين وبعض أعوانه المقربين إلى المحاكمة، والذى بدا أنه قرار من جانب الحكومة العراقية، قد أثار عددا كبيرا من الجوانب وأهمها ما يتصل بالعراق، كما يتصل بالموقف الأمريكى ودوافعه. أما تقديمهم للمحاكمة من زاوية المشهد العراقى، فقد قصد به أن يظهر للرأى العام العراقى والعالمى أن الحكومة العراقية قد بدأت بتصفية الملف الأول الساخن وإغلاقه حتى يبدأ العراق الجديد متحررا من تبعيات النظام السابق. كما تريد الحكومة أن تظهر وكأن قرارها تطبيق لواحدة من خصائص السيادة وهى المحاكمة.

ومن ناحية ثالثة، فإن الحكومة تريد أن تظهر أن الإعلان عن المحاكمة والبدء فيها دليل على شيوع الأمن والاستقرار، وهو ما يناقض تماما الواقع. ولم تفطن الحكومة العراقية أو ربما أجبرت على أن لا تفطن إلى أن إعادة صدام حسين إلى المسرح على أية صورة سوف يؤدى إلى آثار وانعكاسات لا يمكن احتواؤها لأن

شخصية صدام نفسه تتسم بأكبر قدر من الجدل، وقد أدى ظهوره وحديثه عن الكرامة العراقية فى قضية غزو الكويت، وكذلك تحديه لشرعية المحكمة والمحاكمة وتمسكه بأنه لا يزال رئيس العراق، ولم يرتكب جرما وفقا للقانون العراقى، فضلا عن حالة الإحباط التى تعانيها المنطقة العربية بسبب فشل قضية الإصلاح والتواطؤ بين الولايات المتحدة والنظم العربية بالاتفاق حولها، كل ذلك يمكن أن يفسر تصوره الجديد لصدام حسين فى الشارع العربى وكذلك داخل العراق، وهى صورة الزعيم الذى رفض الخضوع كأمثاله فى العالم العربى للإملاءات الأمريكية، الزعيم الذى غزا الكويت لاعتبارات قومية عراقية دفاعا عن كرامة العراقيين وانتزاعا لجزء من الوطن العراقى من غاصبيه وفق المنطق الصدامى، الزعيم الذى يتحدى واشنطن والاحتلال وأذنابه، وأولها الحكومة العراقية المؤقتة.

أما على الجانب الأمريكى، فقد أرضى بوش كل الشعب الأمريكى الذى يهمه أن ينال الدكتاتور عقابه، ولكن الشعب الأمريكى الذى قد تنسيه فكرة المحاكمة جزءاً من انتقاده لأسباب الغزو لا يتسامح مع عدالة المنتصر، ويصر على أن تكون المحاكمة عادلة وقضائية، وهو أمر مستحيل فى ظروف العراق الحالية. والنتيجة هى أن تعاطف الشعب الأمريكى مع حملة بوش الانتخابية لن يطول لأن استمرار المحاكمة سوف يكشف عما من شأنه أن يسىء إلى حكومة بوش في لحظة حاسمة فى سير المعركة الانتخابية.

القضية الثالثة: تتعلق بوضع الأجانب الذين يحاربون قوات الاحتلال فى العراق والذين تصفهم الحكومة بأنهم مرتزقة، وتصفهم الولايات المتحدة بأنهم فصائل للإرهاب. وإذا كان الأجانب قد وجدوا فى عدم شرعية الاحتلال سببا قانونيا لمساندتهم للشعب العراقى، فهل زال السبب لمجرد تغيير اسم القوات المحتلة إلى

قوات متعددة الجنسيات، خاصة وأن صفة متعددة الجنسيات صفة مادية بحكم تعدد جنسيات المشاركين فى هذه القوات؟ فهذه قوات محتلة متعددة الجنسيات مقابل احتلال ينتمى إلى جنسية دولة واحدة. والمفهوم أن القوات المتعددة الجنسيات صفة تلحق بالقوات الدولية التى تتشكل بإشراف الأمم المتحدة وتكون تحت علمها وقيادتها ويحدد لها وضعها القانونى بقرار من مجلس الأمن، ويكون هدفها النهائى هو حفظ السلام فى الدولة التى يعملون فيها أو بين الدول المتنازعة. والحق أن مفهوم القوات المتعددة الجنسيات نشأ بديلاً عن قوات حفظ السلام التى ارتبطت بالأمم المتحدة وأصبحت أهم مكونات عملياتها. وحدث ذلك بالتحديد فى مناسبتين خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

كانت المناسبة الأولى عندما رفض مجلس الأمن إرسال قوات لحفظ السلام بين مصر وإسرائيل تنفيذا وتثبيتا لاتفاقية السلام بين البلدين، وكان ذلك بتحريض أمريكى، ومن الناحية الشكلية انسجاما مع معارضة الدول العربية للاتفاقية، لأن واشنطن اتجهت إلى أن تكون كافة عناصر التسوية فى يديها بدءًا بمفاوضات السلام وانتهاء بقوات المراقبة التى تسهم فيها بحوالى ٧٥٪ من الجنود، رغم أن نفقاتها تدفع بالتساوى بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة. أما المناسبة الثانية، فكانت بعد توقيع اتفاقية دايتون للسلام فى البوسنة مع تدخل الناتو بالقوات والأمم المتحدة بالجوانب الإنسانية، ثم أصبحت تسوية كوسوفا نموذجا للتزاوج بين الأمن الذى تحفظه قوات الناتو، بين الإدارة المدنية التى تقوم بها الأمم المتحدة.

ومن الناحية النظرية، يؤدى نقل السلطة إلى الحكومة العراقية إلى أن يكون من حقها حظر وجود الأجانب على الأراضى العراقية وإبرام المعاهدات مع الدول المجاورة لمنع تسللهم، ولكن يحول دون ممارسة هذا الحق حقيقة أن الاحتلال لم يغير

سوى اسمه، وأن الشعب العراقي يطالب بانسحاب القوات المحتلة أيا كان اسمها، وأن الحكومة العراقية نفسها أداة في يد الاحتلال حتى لو سمت نفسها حكومة العراق ذات السيادة sovereign government of Iraq ، فالسيادة هنا للحكومة وليس للعراق الدولة، وهو وصف خاطئ يلتبس فيه مفهوم السيادة مع مفهوم الاستقلال الذى يعد أحد مظاهر السيادة وليس السيادة نفسها، كما يحول دون ممارسة هذا الحق واقع العراق الأمنى، حيث أدى نقل السيادة ومحاولة إنشاء قوات وطنية عراقية فى الواقع إلى تصفية منظمة لعناصر الأمن العراقى الجديد، لأن المقاومة نظرت إلى هذه العناصر على أنها تتعاون مع سلطات الاحتلال وشبهوا الحكومة العراقية بحكومة فيشى التى قبلت التعاون مع الاحتلال الألمانى لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية. غير أن درجة استقلال الحكومة العراقية مسألة سياسية مرنة، فمن الناحية القانونية تم نقل السلطة إليها على الأقل من الناحية النظرية، وأن الأجنبى المقبوض عليه يصبح مرتزقا أو عضوًا فى مشروع يهدف إلى زعزعة الشرعية الجديدة، وإن كانت منقوصة فى العراق.

أما القضية الرابعة: فهى تتعلق بوضع المقاومة العراقية. فالمقاومة تظهر ردا على الاحتلال، وهى التى سوف تحدد مصير العراق من الجانبين. ولعل هذا الجانب هو المشكلة الأساسية في العراق، لأن الاحتلال يريد أن يجند كل الطاقات العراقية ضد المقاومة والتي انحصرت بشكل أوضح في العرب السنة، وهم الوجه الحقيقي الباقي لعروبة العراق؛ لأن الأكراد قد ربطوا أنفسهم منذ عقود بالعنصر الأجنبي ضد الحكم الوطني بسبب فساد هذا الحكم، وكان هذا العنصر الأجنبي إيرانياً تارة، ثم أمريكياً وإسرائيلياً في الوقت الحالي، مما عمق الهوة بين الأكراد كعراقيين وبين أي حكومة مركزية في المستقبل. كذلك يبدو أن الشيعة قد حاولوا بأكثريتهم أن يكونوا

هم الوجه الحقيقي للعراق، فاعتمدوا على حسن تقدير الولايات المتحدة لمعاناتهم من ناحية، ولعددهم من ناحية أخرى، وارتبط في أذهانهم أيضاً أن الحكم العربي جزء من القومية العربية ولذلك فهم يترددون بين هويات ثلاث: الهوية الشيعية العراقية المستقلة، أو الهوية الشيعية الكبرى، أو التحالف السياسي الحذر مع إيران. والمعضلة الحقيقية لهذا التحليل هى أن المعيار الحالي للمشاركة في العراق الجديد هو التفاضل بين القوة السياسية على أساس الولاء للولايات المتحدة التي تشكل مصير العراق مما يعني محاصرة المقاومة العربية السنية، ويصبح الكل بما في ذلك النظم العربية الرسمية ضد هذه المقاومة، رغم أن مشروع الدستور العراقي المؤقت يعتبر عرب العراق وحدهم هم جزء من الأمة العربية وليس العراق كدولة. ومعنى ذلك أن النزعة القومية سواء كانت قومية طائفية في الشيعة أو قومية عرقية كالأكراد تزاحم الطابع العربي للعراق وأن النظم العربية الرسمية تساهم بذلك بالقضاء على عروبة العراق وتساعد ربما دون أن تدري المخطط الإسرائيلي والأمريكي في طمس الهوية العربية والتخلص من رموزها، لأنها نشأت بطبيعتها معادية للهيمنة الأمريكية والإسرائيلية.

أما إذا تمكنت المقاومة من تعويق المخطط الأمريكي رغم كل التحديات المحيطة بها ورغم محاولات تشويهها والاندساس في صفوفها، وكذلك الفهم الأمريكي الجديد الذي عبر عنه مرشح السياسة الأمريكي جون كيري في مقره بإحدى الصحف مؤخراً ، وهو أن أمريكا يجب أن تحسن إدارة العراق حتى تكون مقبولة، وأن يظل احتلالها للعراق دائماً، فإن المساهمة في العراق المستقل العربي سوف تكون على أساس مساهمة القوى السياسية في إنهاء الاحتلال، وفي هذه الحالة فإن معجزة هى التي ستعيد توحيد العراق بعد أن ساهم تاريخ الاستبداد وفترة الاحتلال وسياساته في تمزيق أبناء الشعب الواحد

ونخلص مما تقدم إلى أن المنطقة العربية يجب أن تحتضن القوى التي تدعو إلى مقاومة الاحتلال وإلى عراق عربي مستقل ديمقراطي تتعايش فيه كل التقسيمات فيتأصل فيه انتماؤها إلى الوطن الأم لأن البديل عن ذلك هو الفوضى والصراعات وتدخل الدول المجاورة التي أصبح العراق بالنسبة لها قريباً من شؤونها الداخلية.

obeikan.com

المبحث الثالث عشر

في العراق: المطلوب زوال الاحتلال وليس التحايل لتأبيده

أصابني الذهول وأنا أرى الأخضر الإبراهيمي، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في عدد كبير من الدول منها أفغانستان والعراق مساء يوم الأربعاء ١٤ أبريل،وهو يعلن خطة الأمم المتحدة المقترحة لنظام الحكم في العراق ومنها أنه سيكون للعراق رئيس ونائبان. وسبب الذهول هو أن الإبراهيمي بالذات كان محسوباً على القوى القومية في العالم العربي، بخلاف محمد البرادعي الذي تربى في الولايات المتحدة، وهى 'لتي رشحته لمنصب مدير عام وكالة الطاقة الذرية، فلا غرابة إن كان مساعدا للسياسة الأمريكية في العراق قبل العدوان، كما أنه مساعد الآن في غيرها مثل إيران وليبيا وكوريا الشمالية، فكيف يجوز للأمم المتحدة والإبراهيمي بالذات أن يقوما بهذه المهمة في العراق، هل هى سذاجة سياسية أم تعاون متقن مع الوحش الأمريكي، وهل يمكن التعويل على منظمة دولية لا تدرك دورها، أو لا تحسن فهمه أو تجعل دورها في خدمة المخطط الأمريكي وتقدم نفسها حتى تصد عن المخطط الأمريكي سهام النقد وترفع عنه حرج الريبة والشك والرفض؟

لقد كان البديل دائماً عن الاحتلال هو تدخل الأمم المتحدة، وتدرك ذلك واشنطن جيداً، ولذلك كانت تحاول أن تخفف الضغط الدولي عليها عندما تعلن رغبتها في توسع دور الأمم المتحدة، ولكن في إطار المخطط الأمريكي، وآخر هذه المحاولات إعلان جورج بوش مساء يوم١٤/ ٤/ ٢٠٠٤م أنه يفضل أن يصدر قرار

من مجلس الأمن لكي يوسع مشاركة الدول الأخرى في حفظ السلام في العراق، وهو مصطلح يقصد به دعم الاحتلال والتصدي للمقاومة العراقية، وأن تكون قوات حفظ السلام هذه تحت قيادة الولايات المتحدة التي تحولت قواتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥١١ إلى نواة لحفظ السلام رغم استمرارها وفق القرار ١٤٨٣ كقوات احتلال لها الكلمة العليا في شؤون العراق. فإذا كان مجلس الأمن قد وافق على قراريه ١٤٨٣ ثم ١٥١١ وفيهما تجاوز فاحش لسلطات المجلس بموجب الميثاق، فكيف يصل الحد بالأمم المتحدة أن تتدخل لتحسين صورة الولايات المتحدة التي تعلن أن وجودها العسكري في العراق مستمر وأنها سوف تقيم لها أكبر سفارة في العالم لواشنطن، وسيكون جزء فيها للإدارة المدنية للعراق.

وقد تساءلت يوم صدور القرار هل تدير واشنطن العراق نيابة عن المجتمع الدولي؟ أي هل فرضت الوصاية على العراق وأن واشنطن عينت من جانب مجلس الأمن الدولة الوصي على العراق؟ إذا كان الأمر كذلك، فيجب أن تقدم واشنطن لمجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة تقارير عن خططها في العراق وعن سلوكها والجرائم التي ترتكبها. وكيف يقبل العالم العربي هذه المؤامرة على العراق الشقيق لكي يندفع للحصول على قطعة من كعكة ما تسميه واشنطن إعادة إعمار العراق؟، وكيف تقبل أن تساهم دول العالم في احتلال العراق وتقف مكتوفة الأيدي، وهي ترى أن هذه القوات المتحالفة تتصدى للمقاومة العراقية دون أن تؤيد الدول العربية هذه المقاومة علناً، وأن تقف موقفاً حازماً من واشنطن، خاصة بعد أن سقط قناع بعض الوكلاء في العالم العربي ممن كانوا يقايضون العراق بفلسطين، فوجه بوش وشارون الصفعة لهم يوم١٤/ ٤ عندما قبل بوش خطة شارون التي أسقطت حق العودة وأقرت الاستيطان رسمياً والضم في صورة الجدار وغيره من الصور،

واضعاً حداً رسمياً لخريطة الطريق وجميع الوعود الزائفة التي أطلقتها حول دولة فلسطينية وحول رؤيته التي تنكر لها، ثم خطابه الغريب، وكأنه يتحدث مع أطفال العالم العربي بأنه مصر على هزيمة الإرهاب في العراق.

إذا كانت النظم العربية قد وصلت إلى هذا الحد، وعجزت عن الرؤية أو عن النطق، فإن الشعوب العربية يجب أن تدرك أن العراق يتعرض لمؤامرة كبرى تشارك فيها الأمم المتحدة وكثير من الدول المتواطئة مع واشنطن وشجعها على ذلك سكوت الدول العربية، فحري بهذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً من هذا العدوان الجماعي على شعب العراق وثرواته ومستقبله، قبل أن يكفر العراق بعروبته وإسلامه، وهي النتيجة التي تراهن واشنطن وإسرائيل على تحقيقها، وربما شاركتها دول عربية أخرى.

لقد أدركت الولايات المتحدة أن مواقف الحكومات العربية الحالية هي أفضل مناسبة لفرض أمر واقع في العراق وفلسطين، وهو الأسلوب الذي سار عليه شارون منذ توليه السلطة، وأخضع به المنطقة العربية لمنطقه، حتى انتهى به الأمر إلى النجاح الباهر، فهو الذي وقف وراء دفع واشنطن إلى غزو العراق، وهو الذي ساعد القوات الأمريكية على التصدي للمقاومة، وهو الذي كسب ثقة بوش بشكل مطلق، بينما لا يقيم بوش وزناً لأي زعيم في العالم العربي، ويكفي أن نقارن بين جدول أعمال زيارات الزعماء العرب لواشنطن وبين جدول أعمال شارون، لكي تدفع نتائج المقارنة العالم العربي إلى استعادة مكانته المهددة علناً، وتدني وضع قضاياه بسبب هذه المواقف البائسة.

تدرك الولايات المتحدة أيضاً أن شخصيات مثل الإبراهيمي محسوبة على الجانب العربي منذ أن كان أميناً عاماً مساعداً لجامعة العربية، ووزير خارجية الجزائر لعدة أشهر، فأصبح في نظر العالم العربي متفهماً ونصيراً للقضايا العربية، وفي نظر

واشنطن الرجل المناسب لبيع الوهم الدولي للجانب العربي لحساب الولايات المتحدة. لقد آن الأوان لكشف الأوضاع التي أدى سكوتنا عليها -تارة بسبب بقية من حياة ، وتارة أخرى بسبب عدم القدرة على التصدي- أن تكون الكارثة بهذا العمق، ولكن القضية في النهاية ليست شخصية الإبراهيمي والبرادعي، وإنما هي في مواقف النظم العربية التي سمحت للأمم المتحدة بأن تتحول دورة كاملة من مناصرة الحقوق العادلة بموجب ميثاقها إلى التواطؤ لتصفية هذه الحقوق، مما يوجب إعلان وفاة الأمم المتحدة بالنسبة للعالم العربي، وأن تكون عواناً عليه بدلاً من أن تكون في محنته عوناً له، ولكن هذه الشخصيات لو التزمت جانب الحق والمصلحة العربية لما كان بوسعها أن تقف في بغداد تحت إشراف بريمر ووسط بهجة إدارته المدنية وتعلن هذه الأنباء السعيدة.

إنني أحذر من أن ما يحاك ضد العراق وتشارك فيه دول عربية بحسن نية أو عامدة واعية، قد يكون هو صيغة المقايضة الجديدة على سكوت واشنطن على الإلحاح على خطة الإصلاح.

إن الاستسلام لمنطق التسليم بالأمر الواقع الذي يفرض على المنطقة سوف يقود المنطقة إلى مزيد من الهوان، ومزيد من التوتر ويجعل مستقبلها بسبب هذه التركيبة العجيبة وصور التعاون الجديدة مع الولايات المتحدة موضع التساؤل، ويدخلها في الدوامة والغموض لسنوات قادمة.

وقد أوضحت الهيرالد تريبيون في افتتاحيتها يوم١٢/ ٤، مخلصة لبلدها الولايات المتحدة فتوقعت فشلاً ذريعاً لبوش في العراق بسبب عدم وضوح مهمته وكذبه في دوافع الغزو وإصراره على عدم رؤية الحقيقة والتسليم بها والعمل بمقتضاها وأبرزها ما أوضحه الكاتب الأمريكي نيكولاس كريستوف بنفس العدد حول

الدرس الأسباني في لبوش وخلوصه إلى أن أهم إنجازات بوش لأمريكا هو أنه جلب إليها مشاعر العداء من العالم كله، بحيث منح الباكستانيون في استفتاء للرأي العام لبوش ٧٪ مقابل ٦٥٪ لابن لادن. أما توماس فريدمان الذي يكرر في كل سطر من كتاباته «نحن الأمريكيون» فلا يزال مصراً على المزيد من توريط الولايات المتحدة التي منحت الاسم والشهرة لصالح إسرائيل التي يدين لها بصهيونيته، حيث كتب في نفس العدد أن بوش محق أكثر من والده في طرد صدام من العراق ومحق بشكل أكبر في طرد الشيعة من لنجف الأشرف، وأنه لذلك بحاجة إلى تحالف يضم بالضرورة الدول العربية والإسلامية إذا أرادت أمريكا حقاً أن تغزو المجتمع العراقي بالدبابات والقوات فهى بحاجة إلى شرعية دولية تضم هذا التحالف وتكاتف الأمم المتحدة والمزيد من دول العالم، وأن الزعامات العربية بحاجة ماسة للعمل بجدية مع الولايات المتحدة . لأن أمريكا وحدها لا تستطيع قهر الشارع العراقي، وإنما هى بحاجة إلى مساندة العالم كله لقهره.

ويقول فريدمان أيضاً أن ما يجري في العراق ليس حرباً بين الإسلام المتطرف وأمريكا، لكنه حرب داخل الإسلام نفسه، بين من يريدون إسلاماً بوجه إنساني وتقدمي يمكنه التفاعل مع العالم ، وأولئك الذين يريدون إسلاماً معادياً للعالم. فما دخل الإسلام في العراق، وهل لا يرى فريدمان حقاً أن الحرب في العراق بين الطغيان والجشع الأمريكي المدفوع بالمشروع الصهيوني، وبين أبناء العراق جميعاً الرافض للاحتلال، أم أنه لا يزال يلعب دور التشويه والتدليس على القارئ الأمريكي، مادام الشأن الأمريكي لا يهمه بقدر ما يهمه مصلحة إسرائيل؟ فهل يستجيب العرب لتحليل فريدمان، وهل يقبل أشراف العراق نصيحة فريدمان فيسلمون للاحتلال حتى يكون للإسلام وجه إنساني ويكون قادراً على التفاعل مع العالم، طالما بقى العراق محتلاً، لأن السكوت على احتلاله يقدم في نظر فريدمان

أعظم دعاية للإسلام الصحيح السمح، بدلاً من الإسلام المنغلق الداعي للحرية من العنف الأمريكي والنيل الصهيوني. وقد بلغ من تشويه الإعلام الغربي عموماً وتحيزه الغريب أن صور صمود أهل الفالوجا الأبطال تحت عنوان متشابه وهو التمرد أو الاضطراب في العراق، وهو اختزال لمقاومة باسلة ضد بطش التحالف الآثم بقيادة الولايات المتحدة وسط السكوت العربي المريب.

obeikan.com

المبحث الرابع عشر

ازدواج المعايير
فى التطبيق الأمريكى للقانون الدولى

احتلت موسكو أفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩م فحشدت الولايات المتحدة جهودها فى الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامى والعالم الإسلامى. فقد اعتبرت واشنطن أن الغزو السوفيتى لأفغانستان حتى لو تم بدعوة من الرئيس نجيب الله حليف موسكو- خطأ قانونى فادح وعدوان صارخ على دولة مستقلة ذات سيادة. فقررت واشنطن شن حملة سياسية دبلوماسية ضد موسكو فى نفس الوقت قررت دعم المقاومة الأفغانية بكل ما يلزمها من مساندة عسكرية أو دبلوماسية أو أيديولوجية.

وكان واضحاً أن واشنطن قد أسعدها أن ترتكب موسكو هذا الخطأ الفادح. وكانت تأمل أن تصبح أفغانستان هى فيتنام بالنسبة لموسكو، فقد كان جرح فيتنام لايزال غائراً فى الجيش الأمريكى، وتمكن كسينجر من إنقاذ بلاده من هذه الورطة بمعاهدة باريس فى يناير ١٩٧٣ أى قبل الغزو السوفيتى بستة أيام. وسوف يسجل المؤرخون العلاقات الدولية أن أفغانستان التى استعصت على السوفيت بدعم أمريكى للمجاهدين، سوف تستعصى أيضاً على حلف الأطلسى الذى يحتل أفغانستان منذ ٢٠٠١ دون مبرر أو هدف غير سوى ما يردده الإعلام الغربى من أن الغزو وهدفه زرع نظام ديمقراطى فى تربة غير ديمقراطية فانتهى بهم الأمر إلى الإنفاق المادى والسياسى لحماية نظام لا يسيطر إلا على بعض أحياء العاصمة. ويبدو أن الأفغان لم يجدوا فرقاً بين غزو السوفيت لهم ، والاعتداء على بلادهم وبين الغزو الأطلسى بحجة مطاردة القاعدة وزعمائها على الأرض الأفغانية. فقد جاء

السوفيت إلى أفغانستان بحجة دعم حكومة صديقة وبدعوة منها هى حكومة نجيب الله الشيوعية، واليوم جاء الغربيون إلى أفغانستان لإسقاط النظام الذى أسهموا فى إنشائه بحجة أنه أوى زعماء القاعدة الذين اعترفوا بارتكاب عدوان سبتمبر على الولايات المتحدة ورفض نظام طالبان تسليمهم إلى واشنطن، فالاحتلال وإسقاط النظام سببه معاقبة هذا النظام وليس لخصومة مباشرة بين الطرفين.

وسوف يكتب المؤرخون أن غزو السوفيت عام ١٩٧٩م والغزو الأمريكى عام ٢٠٠١م واستمراره كانت من حماقات القرنين العشرين والحادى والعشرين، وإذا كانت واشنطن قد جندت الأمم المتحدة والعالم الإسلامى لمحاربة السوفيت «الملاحدة» فى أفغانستان فى ثمانينيات القرن الماضى، فلماذا سكت المسلمون على غزو واشنطن لأفغانستان، أليس الغزو لبلد إسلامى هو نفسه السوفيتى والأمريكى، أم أن الغزو السوفيتى جريمة بينما الغزو الأمريكى مشروع بالذرائع الهابطة التى ساقتها واشنطن بعد تمثيلية ١١ سبتمبر. وإذا كانت واشنطن قد أسعدها الغزو السوفيتى لأفغانستان وربما ثبت التاريخ أنها ساعدت عليه لتوريط الإمبراطورية السوفيتية فلماذا سلمت موسكو بسلامة الغزو الأمريكى وربما ساعدت عليه وهل ظل موقفها مؤيدًا لموسكو أم أنها تتمنى – بعد تغير قلب موسكو على واشنطن- استهداف واشنطن والغرب فى فيتنام جديدة، ولماذا تساند موسكو الغرب عسكرياً فى أفغانستان باعتبار ذلك جزءاً من متطلبات التقارب الروسى الغربى؟.

لقد ارتفعت أصوات قانونية كثيرة تدين الغزو الأمريكى لأفغانستان باعتباره عدواناً ولم تفعل منظمة المؤتمر الإسلامى شيئاً حيال هذا الغزو وكأنها صدقت المسرحية الأمريكية من أن هذا الغزو هو جزاء وفاق لعدوان أفغانستان على الولايات المتحدة، وأن سبب هذا الموقف هو سيطرة واشنطن على أعضاء المنظمة

فأسكتت الصداقة والتحالف ألسنتهم تماماً كما حدث حين غزت موسكو أفغانستان، حيث كانت ١٦ دولة إسلامية لها مصالح مع موسكو تتردد باستمرار فى مطالبة موسكو بسحب قواتها، أو دعم المقاومة. فمقاومة الغزو السوفيتى كانت أشرف الغايات وقربى إلى الله مادامت عملاً يهدف إلى تحرير الوطن من عدو الله وعدو الوطن، أما مقاومة الغزو الأمريكى فهو إرهاب ومخالفة لكل الأديان. ومن الواضح أن المقاومة للسوفيت عمل مشروع، ولكن نفس المقاومة للأمريكيين إرهاب صريح يتعين مقاومته واقتلاعه.

هذا الازدواج الفج فى المعايير القانونية نلاحظ فى مشهد آخر البطل فيه هو الولايات المتحدة، ونقصد به العراق. ففى الوقت الذى دفعت فيه واشنطن العراق لمهاجمة إيران، كانت تتصدى فى نفس الوقت للعدوان السوفينى على أفغانستان وتساند مقاومته الإسلامية. وبعد ملحمة الحرب العراقية الإيرانية التى أجهزت على موارد البلدين والتى دعمت خلالها بغداد وسكتت على برامج الإبادة لشرائح من المجتمع العراقى، استدرجت واشنطن العراق إلى غزو الكويت. وإذا كانت واشنطن قد أقامت الدنيا على العراق كجزء من مخططها وليس حباً فى الكويت مستغلة عملا عدوانياً صريحاً من جانب العراق، فأدانه مجلس الأمن والمجتمع الدولى فإن هذا المجتمع الدولى على الأقل فى شقه الرسمى سكت على الغزو الأمريكى للعراق وعلى الجرائم الأمريكية ضد الشعب العراقى وتسببها فى تمزيق العراق ولجوء ملايين من سكانه إلى الدول المجاورة، ولم يقل أحد أن هذا عدوان وأنه غير مشروع اللهم إلا الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفى أنان الذى لاشك هاله التفسير الأمريكى والبريطانى لموقف مجلس الأمن على أنه إقرار بشرعية الاحتلال، كما أفزعه أن يلعب مجلس الأمن دوراً خطيراً فى تشويه الشرعية الدولية

وتوظيفها ضد أحكام الميثاق. وهكذا فى هذه المشاهد الأربع تم توظيف مجلس الأمن لإضفاء الشرعية على العدوان الأمريكى فى أفغانستان والعراق، كما تم توظيف الجمعية العامة في إدانة الغزو السوفيتى لأفغانستان لتعذر إدانته فى مجلس الأمن بسبب الفيتو السوفيتى، مثلما وظف مجلس الأمن لمحاصرة العراق وإسقاطه بعد غزوه للكويت. الثابت أن العدوان فى كل الأحوال الاحتلال فى كل حال هو عمل غير مشروع سواء كان سوفيتيًا أو أمريكياً أو عراقياً، وأن المقاومة لهذا العدوان عمل مشروع سواء كانت المقاومة كويتية أو أفغانية أو عراقية، وهذه هى المبادئ الثابتة فى القانون الدولى.

المبحث الخامس عشر

العراق وكوريا هل تحتل واشنطن العراق باسم المجتمع الدولي؟

تصر الولايات المتحدة -رغم كل التحديات- على أن تنفذ في العراق أهدافها وبرنامجها الخاص، حتى لو عارضها المجتمع الدولي كله، بل حاولت أن ترغم المجتمع الدولي على مساندتها، وأن تصوغ القانون الدولي لخدمتها، وأن تحول الأمم المتحدة عن الهدف أو الأساس لنشأتها، وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، فبدلاً من أن تساند العراق الضحية، تريدها الولايات المتحدة أن تساندها، فتقر لها بشرعية استخدام القوة من طرف واحد لأسباب تراها واشنطن وحدها مشروعة وسائغة، وتريدها أن تبارك احتلالها للعراق ونهب ثرواته وإذلال سكانه وتحويله إلى مجتمع منزوع من أصوله وساحة سهلة لإسرائيل، وتريد أن تعترف الأمم المتحدة والعالم العربي بأن مجلس الحكم الانتقالي في العراق هيئة مشروعة، بل ولها الحق في أن تشكل مجلساً للوزراء، وأن يمثل وزير الخارجية الجديد الكردي هوشيا زيباري العراق في اجتماعات الجامعة العربية.

وقد بذلت الولايات المتحدة من الضغوط والتهديدات والإغراءات ما أربك الساحة العربية، حتى إن الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى قد اتخذ مواقف متناقضة، بدأ أولاً برفض لقاء ممثلي المجلس رسمياً وسمح بلقائهم فرادى بأشخاصهم، فرد وفد المجلس برئاسة د. إبراهيم الجعفري برفض لقاء الأمين العام مما اضطره إلى لقاء المجلس. ثم أدلى بتصريحات مؤداها أن الاعتراف لا يرد إلا بالنسبة للدول والحكومات ، وليس بالنسبة لهيئات كمجلس الحكم الانتقالي، وهو

ما يخالف النظرية العامة للاعتراف وما جرى عليه سلوك الدول. وعلى العكس تماماً بادر الأمين العام فور تشكيل الحكومة من جانب المجلس الذي رفض الاعتراف به إلى الاعتراف بها والترحيب بمقدمها، رغم أن المجلس هو المرجعية للحكومة، والحاكم المدني الأمريكي بول بريمر هو المرجع الأعلى لكل من المجلس والحكومة.

من ناحية أخرى، تعتقد الولايات المتحدة أن مجلس الأمن بقراره رقم ١٤٨٣ في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣م قد أقر شرعية الاحتلال، وهذا غير صحيح، لأن المجلس لا يملك أن يسبغ شرعية على عمل باطل بطلاناً مطلقاً، ولو فعل لوقع قراره باطلاً لمخالفته لقاعدة آمرة في القانون الدولي، وهى حظر اكتساب أراضي الغير بالقوة، وهى القاعدة التي أكدها في ديباجته قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ بشأن نتائج العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية عام ١٩٦٧م.

وتعتقد الولايات المتحدة خطأ أيضاً أن مجلس الأمن عندما أصدر قراره رقم ١٥٠٠ في أواخر أغسطس ٢٠٠٣ الذي «رحب» فيه بمجلس الحكم العراقي، قد اعترف بالمجلس، وهذا الترحيب لا يعدو أن يكون اعترافاً بأمر واقع بدلاً من إغفاله واعتباره عدماً، وهو الاعتراف الواقعي de Facto المعروف في النظرية والعمل الدوليين.

ولما كانت الولايات المتحدة قد بدأت أولى محطات مخططها في تمزيق العراق، فإنها تريد هدوءاً وقبولاً لوجودها العسكري يمكنها من استغلال النفط العراقي في إعمار العراق وتوزيع المنافع على أصدقائها، وفي مجاملات واسعة لمن تفهموا مواقفها، وكذلك تحصيل نفقات الحرب وتكاليف الوجود العسكري وتعويضات المضارين من أفراد قواتها المسلحة وغيرهم، فإن المقاومة العراقية ظهرت وتطورت وشكلت أكبر تحد تواجهه واشنطن خاصة مع بدء المعركة الانتخابية الرئاسية،

حيث تتكبد قواتها خسائر في الأرواح والمعدات وتعرقل برنامج استغلال النفط، في الوقت الذي حاصر الفشل قواته حتى في أبسط واجباتها، وهو تأمين الشارع العراقي وضمان استمرار عمل المرافق. يضاف إلى ذلك أن الفتنة التي خلفتها واشنطن في صفوف الشيعة في ضوء نظرتها الخاطئة في التعامل مع هذه القوة الجديدة الكبيرة في العراق ، وامتداداتها السياسية في لبنان وإيران، وهي إحدى حلقات الوصل بين مأساة العراق ومأساة فلسطين، توشك أن تخلق وضعًا جديداً خطيراً، وهو إنشاء ميلشيات شيعية بخلاف لواء بدر الذي لم يشترك حتى الآن في عمليات معينة، جنباً إلى جنب مع سعيها لإنشاء جيش عراقي يتعاون مع الاحتلال لحفظ الأمن ضد المجرمين وضد المقاومة.

ثم أضفت الولايات المتحدة بعداً جديداً على الجانب الأمني في العراق عندما أعلن المسئوولون الأمريكيون أن الساحة العراقية قد أصبحت ساحة مواجهة مع «العناصر الإرهابية» التي تصنفها واشنطن إلى أربعة طوائف، وهي بقايا نظام صدام، والميلشيات المرتبطة به، وعناصر تنظيم القاعدة، وعناصر إيرانية، ومن تسميهم بالمتسللين العرب من الدول المجاورة خاصة من الحدود السورية العراقية.

إزاء كل ذلك سعت واشنطن إلى إشراك الأصدقاء معها بقوات تساند قوات الاحتلال ضد هذه الفئات الأربع، ولما فشلت المحاولة، لجأت واشنطن إلى مجلس الأمن لتشكيل قوات متعددة الجنسيات تعمل إلى جانب قوات الاحتلال لحفظ السلام ضد مثيري الشغب والفتنة حتى تتهيأ الظروف للإدارة الأمريكية في العراق لتنفيذ أهدافها، ولكن الدول الكبرى، وكذلك الأمين العام أدركوا ما في هذا الاقتراح من خلط للأوراق، فلم يؤيدوا المسعى الأمريكي ، وكان البديل الجاهز لدى واشنطن هو تشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي، ودفع مجلس الأمن والعالم

العربي وبقية دول العالم إلى الاعتراف به حتى يمكنه أن يتصرف بوجه عراقي، ولكن بتوجيه أمريكي، فيسهل دعوة هذا المجلس لمجلس الأمن لإرسال قوات حفظ السلام، ولكن مجلس الأمن اكتفى بالترحيب بالمجلس العراقي كما لم تتحمس معظم دول العالم للاعتراف بالمجلس، فسارعت واشنطن إلى تشكيل حكومة عراقية ليس لها رئيس وزراء تتلقى تعليماتها من مجلس الحكم، حتى تدفع العالم إلى قبول الحكومة الجديدة والالتفاف على الاعتراض الأساسي، وهو أنه لا يمكن الاعتراف بحكومة عميلة شكلتها سلطات الاحتلال حتى لو آمنت واشنطن بمشروعية احتلالها ، وما تشكله من أجهزة بالمخالفة للتقاليد التاريخية في باب الاحتلال الحربي.

ولم يفت واشنطن وهى تقدم المجلس الانتقالي إلى مجلس الأمن أن تقدم تنازلاً فيما يلح المجتمع الدولي عليه، وهو حلول الأمم المتحدة بالكامل محل الاحتلال الأمريكي، أو أن يكون لها دور يتسع تدريجياً على حساب سلطات الاحتلال، ولكنه تنازل محدود لا يؤثر على انفراد الولايات المتحدة بالقرار في العراق.

ثم خطت واشنطن خطوة بالغة الجرأة في سياق هذا السباق المحموم في وقت يمر في غير صالحها، وهى محاولة استخلاص قرار من مجلس الأمن يسمح بتحويل قوات الاحتلال الأمريكية إلى قوة متعددة الجنسيات توضع تحت قيادة موحدة يكون قائدها طبعاً أمريكياً. وهذا هو جوهر الفكرة، ولكن تسويق هذه الفكرة تطلب تقديم عناصر أخرى تشجع أعضاء المجلس على قبولها مثل دعوة مجلس الحكم إلى التعاون مع الأمم المتحدة ومع المسؤولين الأمريكيين في بغداد للتوصل إلى جدول محدد لوضع دستور جديد وتنظيم انتخابات ديمقراطية، ومطالبة ممثلي الأمم المتحدة في العراق بتسهيل الحوار الوطني والتوصل إلى إجماع للإسراع بإجراء

الانتخابات. ثم حاول مشروع القرار الأمريكي الالتفاف مرة أخرى لانتزاع الاعتراف القانوني بمجلس الحكم العراقي -الجهاز الأساسي للإدارة الانتقالية للعراق-، ودعم جهوده لتعبئة الشعب العراقي، وأخيراً يطالب المشروع دول المنطقة بمنع تسلل الإرهابيين وتسريب الأسلحة لهم ومنع تمويل الجماعات الإرهابية.

غير أن ما يلفت النظر بخلاف محاولة استخلاص الاعتراف بالمجلس العراقي، هو تحويل قوة الاحتلال الأمريكية إلى قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة، وتخضع لتوجيه الأمم المتحدة. هل معنى ذلك أن قوة الاحتلال ستدمج في قوات لحفظ السلام لها قيادة يعينها مجلس الأمن ، ويقرر المجلس سياسات وأنشطة وأهداف القوة المتعددة الجنسيات، أي إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وتسليم العراق للمنظمة الدولية، أم أن القوة الأمريكية سوف تنضم إليها وحدات من أعضاء الأمم المتحدة فتقودها الولايات المتحدة وتعمل وفق التوجيهات العسكرية والسياسية للقيادة الأمريكية، ثم تتولى هذه القوة الدولية، وفي صلبها قوة الاحتلال الأمريكية التصدي للمقاومة العراقية والمتسللين وغيرهم، وقمع أية معارضة لاستمرار الاحتلال. ومادامت القوة الجديدة هي قوات لحفظ السلام الأمريكي، فلن يتوانى الأصدقاء عن الانضمام إلى هذا الفيلق الدولي. وهذا الوضع سوف يخلق وضعاً أشد شذوذاً لأن معنى أن يقرر مجلس الأمن أن قوة الاحتلال قد أصبحت القيادة المشتركة لقوات حفظ السلام ترسلها دول أخرى، أن واشنطن تقود المجتمع الدولي كله لتحقيق أهدافها في العراق، وبذلك تنقلب مهمة مجلس الأمن من حفظ السلم والأمن للشعب العراقي إلى التصدي للمقاومة العراقية، وعدم الاكتراث لمأساة الشعب العراقي، وعدم الاهتمام بمشاكله الحياتية، وبذلك تحكم واشنطن العراق باسم المجتمع الدولي وتصادر حق شعبه في مقاومة الاحتلال بعد تحولها إلى

قوات متعددة الجنسيات.

وهذا الموقف قد يستدعى إلى الذاكرة الحرب الكورية عام ١٩٥٠، حيث تمكنت الولايات المتحدة من انتهاز فرصة خروج المندوب السوفيتي من جلسة مجلس الأمن احتجاجاً على عدم مناقشة مسألة تمثيل الصين الشعبية في الأمم المتحدة، واستصدرت قرارين من المجلس بتشكيل قوات دولية، هى في الواقع خمس عشرة دولة حليفة للولايات المتحدة كانت تشارك القوات الأمريكية ضد العدوان الكوري الشمالي على كوريا الجنوبية عند خط عرض ٣٧ درجة. وقد انعقد لواء قيادة هذه القوات من الولايات المتحدة، وأصبحت تعمل تحت علم الأمم المتحدة، ولكنها في الواقع قوات غربية تواجه الغزو الكوري الشمالي الذي كان يعد من المواقع الأسيوية المبكرة للمواجهة العسكرية بين العملاقين السوفيتي والأمريكي في إطار الحرب الباردة.

وقد انقسم الفقه الدولي حول اعتبار هذه القوات السابقة، الأولى للتصدي للمعتدي في إطار المادة ٣٩ من الميثاق، خاصة وأن المجلس قد قرر أن هذا العدوان يعد تهديداً للسلم والأمن الدوليين غير أن أغلب الفقه الدولي، بما في ذلك موقفنا في دراستنا في هذا الشأن لا تعتبر أن هذه القوات تدخل في إطار أعمال القمع العسكرية التي يقررها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، رغم أن مجلس الأمن قد قام بتغطية الموضوع من الناحية القانونية، وذلك على تفصيل قدمناه، لا أظن أن هذا مجاله أو ساحته.

من ناحية أخرى، فإن هناك فارقاً كبيراً بين الحالتين الكورية والعراقية. ففي حالة كوريا كانت الولايات المتحدة تحتل كوريا الجنوبية في إطار التوزيع الإقليمي للقوى العسكرية المتحالفة والتي حاربت جنباً إلى جنب ضد دول المحور، وكان تصدي

واشنطن وحلفائها لزحف كوريا الشمالية، هو محاولة لمنع توسيع دائرة الانتشار الشيوعي فيما عرف فيما بعد بمذهب الاحتواء أو الحصر، ولم تكن هناك علاقة بين الأمم المتحدة، وبين هذا الموقف، وهذا الصراع الأيديولوجي الذي حكمته قواعد الحرب الباردة خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك كان خط عرض ٣٧ هو خط فاصل بين الشرق والغرب، وليس فقط بين المعتدي والضحية، وهو فارق كبير بين الحلف الغربي وبين عمل القمع الجماعي في إطار الأمم المتحدة.

أما في العراق، فالولايات المتحدة قوة احتلال، وهو احتلال بطبيعته غير مشروع. أما القوات الدولية التي تطالب الولايات المتحدة بأن تصبح قواتها المحتلة جزءاً منها على غرار القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠م، وعلى أساس أن الاحتلال سوف يغلفه إطار مشروع، وهو الغطاء الدولي، فإن ذلك أمر لا يجوز لأنه خلط بين غير المشروع، وهو الاحتلال، والمشروع، وهو قوات حفظ السلام التي لا تتوفر فيها الشروط اللازمة ولا المهام الواضحة لعملها، فضلاً عن أنها محاولة مكشوفة من الولايات المتحدة لكي تحكم العراق باسم المجتمع الدولي، وتوريط الأمم المتحدة في تقديم مسوغ لاستمرار الاحتلال ، والاستغلال لثروات العراق وشعبه واستغلال اسم الأمم المتحدة في كل الأعمال غير المشروعة من جانب الولايات المتحدة.

لهذا السبب بالذات فإن توسيع دور الأمم المتحدة يجب أن يكون سياسياً على حساب سلطات الاحتلال وليس عسكرياً بحيث تحل الأمم المتحدة بالتدريج محل الولايات المتحدة، وهذا أمر قد يتحقق في المستقبل في ضوء المصاعب المتزايدة للوجود العسكري الأمريكي في العراق، وكذلك في ضوء الضغوط الدولية المتزايدة ضد سلطات الاحتلال، هذا هو معنى تصريح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي

عنان يوم ٦/ ٩/ ٢٠٠٣م خلال اجتماع مجلس الأمن بأن الأمم المتحدة يجب أن يكون دورها واضحاً جداً في العراق، أي فك الاشتباك بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وهذا هو أيضاً موقف الجناح المعارض لمشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن بقيادة فرنسا وألمانيا، ويجب أن يكون ذلك أيضاً هو موقف العالم العربي، وألا يستجيب للضغوط الأمريكية التي تؤدي إلى تشويه دور الأمم المتحدة وخلط الأوراق والإضرار بالمصالح العربية، وتلك مناسبة يستطيع العالم العربي أن يعلن فيها موقفه في ضوء هذا التحليل واستناداً إلى حقائقه.

المبحث السادس عشر

قوات حفظ السلام في العراق

الثابت أن الموقف في العراق يتسم بالكثير من الغموض، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تشعر يوماً بعد يوم بالتورط، وأن قرارها بالمزيد من التواجد والإجراءات يتساوى تقريباً مع قرارها بالتخلي والإفلات. أو على الأقل فإن القرار الأخير ليس غائباً عن تفكيرها. والثابت أن هناك مقاومة عراقية جدية ومؤلمة بصرف النظر عمن يقوم بها، وبصرف النظر عن الخط الإعلامي والسياسي الذي قررته الإدارة الأمريكية أو تبحث عنه لمحاربة المقاومة محاربة نفسية والتقليل من شأنها، خاصة بعد مقتل نجلي صدام حسين وتصويرها الموقف على أن المقاومة ترتهن كلية بصدام وأسرته، وأنها ليست قضية عراقية عامة، وأن هدفها شخصي، وهو الانتقام من جانب قوات النظام لقوامهم.

و من ناحية أخرى، فالثابت كذلك أن الشعب العراقي بدأ يئن من حالة الضياع وفقدان الأمن وفقدان الطريق إلى المستقبل، وأنه يشعر شعور ضحايا اللئام على موائد الطعام، بل الأدهى أن هؤلاء اللئام لا يستطيعون له نفعاً، فالأرجح أنهم لا يريدون. وبصرف النظر عن التفسيرات المتدفقة للموقف الأمريكي في العراق، يستوي في ذلك أن يكون لعدم اليقين الأمريكي صلة بحداثة عهدها بالاحتلال أو بتقاليد الدول المحتلة أو بقدرتها على تلبس روح روما القديمة في عالم مختلف تماماً، فإن كل ذلك لا يفيد في سياق التحليل الذي تسعى إليه، وذلك للتعرف على جدوى الإجراءات الأمريكية في العراق، والسياق القانوني الصحيح لوجود قوات سلام في العراق، ويهمنا منها بشكل خاص اثنان هما:

١ - المجلس الانتقالي.

٢ – السعي لدعوة قوات حفظ السلام للمشاركة في إقرار الأمن في العراق، مع تركيزنا على هذا البعد الخطير في تطور الأزمة العراقية.

ويبدو أن الثوابت في العراق قد أصبحت في ازدياد، على حساب المتغيرات،

وإن كانت فاعلة، وما بين الثابت والمتغير تزدهر التكهنات والفتاوى والرؤى التي تحاول أن تستشرف الغيب وترسم طريق المستقبل في عالم أصبح يشعر الكثير من القلق على هذا المستقبل، فإذا كانت درجة الاهتمام بالعراق ومستقبله هي حاصل ضرب الغموض الذي يحيط به ، والأهمية البالغة لاستجلاء الغموض أدركنا حجم هذا الاهتمام المتنامي ودواعيه.

فمن ناحية، إذا تأملنا مجمل الموقف الأمريكي في العراق عند الغزو، ومنذ الاحتلال والتصريحات والبيانات والقرارات والإجراءات، لا تضح لنا أن الولايات المتحدة لديها آمال في العراق، لا يهم في إطار هذا التحليل أن تكون مشروعة أو غير مشروعة، ولكن واشنطن لا تدري على وجه اليقين كيف يمكن تحقيق هذه الآمال، كما لن يكون لإسرائيل أي فائدة في هذا المأزق الأمريكي الذي يلعب عامل الوقت فيه دوراً خطيراً. إذا كانت الولايات المتحدة قد عمدت منذ البداية إلى أن تلعب على عامل الوقت وترفض تحديد مدة الاحتلال وتترك الأمر لما يتيسر في قابل الأيام، وعينها على الثروات والشعوب، وتداعبها أحلام يعجز جيل واحد عن تحقيقها، فقد أصبحت المشاكل التي تحيط الولايات المتحدة في العراق تطرح على القيادة الأمريكية سؤالاً ملحاً مركباً خاصةً كلما اقتربت بداية حملة الانتخابات الأمريكية على مقعد الرئاسة. وإذا قدر لهذه المقاومة أن تسقط قتيلاً أو اثنين يومياً، وأن تقوم بأعمال جسورة تنم عن التنظيم والتدريب والتسليح، وإذا أصبح ذلك محسوساً لدى المجتمع الأمريكي، فإني أظن أن هذا العامل سيكون عنصراً ضاغطاً ومحرجاً بعد أن صار الإخفاء والتمويه مستحيلاً.

ولذلك أظن أن الإدارة الأمريكية تحاول أن تحصل على الهدوء في العراق حتى تتمكن من تنفيذ برامجها التي أعلنت عنها في العراق، وربما للمنطقة كلها، بما في ذلك البرامج الإسرائيلية في العراق، والتي أعلن عن الكثير منها، أما المجلس الانتقالي فهو مثال على محاولات الولايات المتحدة غير المتماسكة لتهدئة الموقف، وتحسين الصورة وامتصاص النقمة، ولكن هذا المجلس زاد النقمة اشتعالاً، وأظهر التخبط الأمريكي في صورة أوضح، وكلما فكرت الولايات المتحدة في تقديم صورة مصطنعة كلما تفاقمت النتائج وحاصرتها الآثار، ومثال ذلك ما تسرب عن الإدارة الأمريكية من أنها تريد أن تعالج النقد الذي أحاط بهذا المجلس وبغيره من خلال افتراضات غير مدروسة وملفقة.

فقد تردد أن الولايات المتحدة تريد أن يعطي مجلس الأمن للمجلس العراقي الانتقالي بعض الصلاحيات التمثيلية للعراق في الخارج، وأن تتمتع القنصليات العراقية في الخارج ببعض الصلاحيات، وتأمل بذلك أن تضفي الشرعية على هذا المجلس، وأن تمتص أوجه النقد، خاصة التي وجهها أحد مرشحي الرئاسة الديمقراطيين من أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تعمل وحدها في العراق بمعزل عن الأمم المتحدة. ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة التي أسعدها كثيراً أن يفسح لها مجلس الأمن في القرار ١٤٨٣ سلطات واسعة على غير العادة للدولة المحتلة، فإنها لا تزال ترجو أن يهم أصدقاؤها بعيداً عن مجلس الأمن بإرسال وحدات وطنية لمساعدة القوات الأمريكية على ضرب المقاومة وتهدئة الموقف، وتولي مسؤولية الأمن في المدن العراقية نيابة عن القوات الأمريكية، وقد أعلنت بعض الدول بالفعل استعدادها للتجاوب مع واشنطن مثل اليابان وبولندا، وبعض دول شرق أوربا، وأسبانيا. أما ألمانيا وفرنسا والهند، فقد أصرت على أن قوات حفظ السلام لا ترسل إلا من خلال مجلس الأمن.

ولعله من الواضح للمتابع للموقف في العراق أن هناك تخبطاً كبيراً فيما يتعلق

بتحديد العلاقة بين القوات الأمريكية والقوات الدولية وبين الولايات المتحدة والأمم المتحدة. فلا شك أنه من الخطر بمكان أن تعلن فرنسا وألمانيا ودول أخرى أنها مستعدة للمشاركة في عمليات حفظ السلام في العراق إن قرر مجلس الأمن ذلك، ولا يجهل أحد إمكانية أن يقرر مجلس الأمن ذلك بسهولة. لأن المجلس الذي أضفى الشرعية على الاحتلال، ومنح سلطات الاحتلال سلطات مطلقة تناقض تلك المقررة في اتفاقيات جينيف لعام ١٩٤٩م، لقادر على أن يصدر ترخيصاً بتشكيل قوة دولية في العراق. ولهذا السبب يجب أن يكون الفصل كاملاً بين المنهج الأمريكي في العمل مع الموقف العراقي، وبين الموقف الدولي، والفارق بين الموقفين هو كالفارق بين السماء والأرض، فالولايات المتحدة قوة احتلال تعامل معها قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ من هذا المنطلق، وتركها تقوم بمهام صورت على أنها لمصلحة العراق والشعب العراقي، ولذلك ارتكزت مواقف الدول العربية والعالم على حث الولايات المتحدة على الإسراع بإنجاز هذه المهام والانسحاب من العراق.

أما المنهج الدولي، فهو يرى ما تراه الدول العربية، ولذلك لا يجوز الخلط بين الملفين والمنهجين، فإما أن تكون الولايات المتحدة قوة احتلال وتعمل في إطار القرار ١٤٨٣، أو أن تنسحب وتتولى الأمم المتحدة بالكامل مسئولية الموقف في العراق. أما محاولة اجتراء موقف الأمم المتحدة لكي يسد ثغرات الموقف الأمريكي، فإن ذلك يؤدي إلى نتائج بالغة الخطر، ولا أظن أن التعرف على هذه النتائج يحتاج إلى جهد كبير، لأن للأمن في العراق وفي ظل الاحتلال مسؤولية أمريكية، وأن المقاومة للوجود الأمريكي في العراق مقاومة مشروعة. أما لقاء على القوات الأمريكية في العراق والإدارة الأمريكية للعراق ثم إنشاء قوة لحفظ السلام في ضوء ذلك، فهو يثير لبساً حول معنى السلام في هذه الحالة وهو السلام الأمريكي Pax Americana

ولا يجوز أن تسعى الدول إلى تكريس الاحتلال وتمكين الدولة العظمى الأولى من انتهاك القانون تحت أي مسمى وبأي ذريعة. فإذا تمكنت الولايات المتحدة من الانتقال على سبيل المناورة من السعي لدى الحلفاء إلى تشكيل قوة سلام خارج إطار مجلس الأمن، فإن هذه القوة تنضم إلى القوات الأمريكية في العراق لممارسة الاحتلال والبطش وتعويق المقاومة العراقية، وهذه المقاومة تعد في القانون الدولي أداة معتبرة لكي يقوم الشعب العراقي بتقرير مصيره. فإذا قرر مجلس الأمن إرسال هذه القوات رغم وجود الاحتلال، فإنه بذلك يكون قد أضاف تصرفاً خاطئاً جديداً إلى تصرفاته غير القانونية في العراق، وفي غيرها وورط الدول الأخرى في مساندة الاحتلال، بعد أن تجاوز المجلس عن إدانة هذا الاحتلال في القرار ١٤٨٣، وسوف يحدث بذلك خلطاً خطيراً بين سلام الشعب العراقي وسلام قوات الاحتلال، وهي سابقة غريبة ليس لها مثيل في التاريخ المعروف. صحيح أنها تنسجم مع المنظور الأمريكي الانتهازي للقانون الدولي وأجهزته، ولكن هذه القضية يجب أن تلقي معارضة جميع الدول، وخاصة الدول العربية التي يجب أن تصر على أن الولايات المتحدة بغزوها للعراق قد عبثت بمصيره، وراهنت على استقراره ووحدة أراضيه، وأن العالم العربي مستعد لأن يشترك في قوات سلام دولية بعد رحيل قوات الاحتلال، وتكون مهمتها تمكين الشعب العراقي من تقرير مصيره، وتشكيل هيئات الدولة وأجهزتها في جو من الثقة والطمأنينة.

والغريب أن بعض المسؤولين في العالم العربي، قد بهرتهم فكرة قوات حفظ السلام، أو هكذا زين لهم، فراحوا يدعون إليها، وكأن في سعيهم ودعوتهم إظهارًا للحرص على مستقبل العراق، وهو في الحق تكريس مأساة العراق وهزيمة لآمال أبنائه إزاء العالم العربي والعالم كله، خاصة وأن العراق دولة قديمة ومجتمع عريق، وقدرة أبنائه على إدارته ليست محل شك أو تشكيك.

وأخيراً، فإنني أحذر الذين التبست عليهم الصورة، وأسعى جاهداً إلى إيضاحها قدر المستطاع. ومن بين صور الالتباس بعض الاجتهادات في هذا الباب التي قد ترى تماثلاً بين ما يحدث في العراق، وما يحدث في فلسطين. فإذا كان العالم العربي يطالب بقوات أجنبية للفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حسبما طالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات يوم ٢١ يوليو ٢٠٠٣م، لكي تكون حاجزاً بين الشعب الأعزل، وبين الجيش الإسرائيلي المسلح. ويجد هؤلاء شبهاً بين هذه المطالبة، وبين مساندة إرسال قوات لحفظ السلام في العراق وحفظ الأمن في مدنه، مما يكسب الطلب الكثير من الوجاهة الملتوية، فالموقف في الحالتين مختلف اختلافاً كبيراً لأن الشعب الفلسطيني هو الذي يتعرض لجور سلطات الاحتلال الإسرائيلية. بينما قوات حفظ السلام المزعومة، سوف تقدم الحماية لقوات الاحتلال الأمريكية ضد المقاومة العراقية، فالقوات المطلوبة لفلسطين هدفها الإسراع بزوال الاحتلال، أما القوات المطلوبة للعراق فهدفها تأمين الاحتلال واستطالة أمده واستمرار حالة الضياع وعدم اليقين لدى الشعب العراقي، ومعه قلق المجتمع الدولي بأسره.

لهذا كله، فإنني آمل أن ينبه الإعلام العربي إلى هذه المزالق السياسية والقانونية وأن تتنبه الحكومات العربية إلى ذلك أيضاً، وأن تشكل موقفها على نحو ما أشار إليه بشكل موجز الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، خلال محادثاته في القاهرة في ٢٣ من يوليو ٢٠٠٣م، حيث أكد أن السعودية سوف تؤيد إرسال قوات لحفظ السلام في العراق بشرطين:

الأول: أن يزول الاحتلال الأمريكي.

والثاني: أن يصدر بتشكيل هذه القوات قرار من مجلس الأمن، وهذه على وجه التحديد هي أسس الموقف الذي يجب أن يسود دولياً وعربياً.

المبحث السابع عشر

الجوانب القانونية في قضية الصحفي العراقي

منتظر الزيدى الصحفى العراقى ،لذى قذف الرئيس بوش بحذائه حظى بتعليقات سياسية واسعة وشغل الإعلام والرأى العام وعبر عن مشاعر المنطقة والعالم بطريقة عبثية تتلاءم تماماً مع عبثية سياسات بوش فى العراق، وأقنعته أن شعوره بالفخر لأنه حرر العراق ليس له أساس، فلم يستقبله الشعب العراقى والعربى بالورود لأنه حرر شعباً عاجزاً أمام رئيسه من هذا الطاغوت، وربما ظن بوش أن النموذج العراقى مطلوب فى عدد آخر من الدول العربية وبالفعل أزعج بهذه السابقة بعض الزعماء العرب، ولكن الشعوب العربية التى تناضل ضد حكامها فى الداخل لا تخلط بين ضياع الوطن وسقوط النظام، ولا تقبل هذا المحتل بأى ثمن، وتلك باختصار كانت رسالة الحذاء فى هذه الواقعة، كما كانت أبلغ رد على توقيع الاتفاقية الأمنية التى أريد بها حماية النخبة السياسية التى تقيم بمقر قوات الاحتلال، وأن يستمر الدجل القانونى الذى بدأ منذ عقدين على الأقل مما فصلناه فى مناسبات أخرى، إذ تزعم واشنطن أن الاتفاقية لأمنية هى الأساس الجديد البديل عن «قوات التحالف» وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٩٠ فى ديسمبر ٢٠٠٧ ،وأنه بهذه الاتفاقية أصبح العراق مستقلاً عن وصاية الأمم المتحدة التى فرضته بالقرار ٦٦١ عام ١٩٩٠م، وكلها أساطير قانونية لا تقنع إلا أصحابها، ولاسند لها فى القانون الدولى.

فما هو الوضع القانونى للصحفى العراقى فى خارج دائرة الإعلام والسياسة، والذى يجب الإصرار عليه فى التعامل مع هذه القضية؟

هناك نظريتان تتنازعان حكم هذه الحادثة:

النظرية الأولى: ترى أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة وفقاً للبيانات والمقولات الأمريكية وقرارات مجلس الأمن ١٥٤٦، ١٧٩٠ وغيرهما والاتفاقية الأمنية، بعد نفاذها فى يناير ٢٠٠٩ ومن ثم يشكل عمل الصحفى العراقى اعتداء على رئيس دولة حليفة للحكومة العراقية يزور العراق ليؤكد ما قدمه للعراق من حرية وديمقراطية وازدهار فى هذه الحالة، يقدم الصحفى إلى القضاء العراقى المختص ويخضع لطائلة القانون العراقى الجنائى ١١١ الصادر عام ١٩٦٩ وخاصة المادة ٢٢٦ منه والتى تعالج حالات الاعتداء أو النيل من رؤساء الدول الأجنبية أو ممثليها الدبلوماسيين وغيرهم أو المنظمات الدولية، أو مبانى السفارات والمنظمات والعاملين فيها، وتتراوح العقوبة بين ثلاث وسبع سنوات أو بغرامة أو بالسجن والغرامة وفق ظروف القضية.

وتطبيقا لهذه النظرية يمتنع على السلطات الأمريكية أو القوات الأمريكية التعرض للمواطن العراقى وتسأل الحكومة العراقية وحدها عن سلامته وفترة احتجازه وعن محاكمته محاكمة عادلة وفق المعايير الجنائية المعروفة فى النظم القانونية الوطنية والدولية، ويجوز أن تحضر المنظمات الحقوقية جلسات المحاكمة والاطلاع على صحيفة الدعوى وأن تراقب سلامة الإجراءات، وبشرط أن يحاكم الصحفى المتهم أمام قاضيه الطبيعى ووفق القانون القائم، ولا يزال العالم يذكر سابقة محاكمة صدام حسين وفق المزاج الأمريكى.

النظرية الثانية: هى أن العراق إقليم محتل تحكمه أحكام القانون الدولى، وأن الدولة المحتلة هى التى تضع القوانين وتعين القضاة وتعد الأحكام وتنفذها بأيدى عراقية وهى التى وضعت للبلاد دستورا يناسب السلطة المحتلة. يترتب على ذلك أن ما قام به المواطن العراقى قانوناً عملا من أعمال المقاومة هذه المرة ليس ضد

سلطات الاحتلال، وإنما ضد رأس الدولة المحتلة الذى جاء إلى العراق ليضلل الجميع خاصة أنه أعلن أسفه لما ألحقه بالعراق وغزوه واحتلاله بناء على معلومات استخباراتية ملفقة، وهو يعلم أنه هو الذى لفقها وأمر بإعدادها وسوف يتعرض يوماً للمحاكمة على الدور بأكمله.

فى هذه الحالة فإن اتفاقية جنيف الثالثة هى التى تحكم وضع الصحفى باعتباره أسير حرب ويجب أن تتدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لضمان سلامته وإبراز مسئولية دولة الاحتلال، القوة الآسرة، عن سلامته، وأن تتم محاكمته أمام محكمة دولية ووفق أحكام القانون الدولى.

ولا يجوز الاعتداد بما تقوله الحكومة العراقية من أنه بحوزتها وأنها هى التى تتولى ملفه، لأن الحكومة والاحتلال سواء، لا فرق بينهما فى هذا السياق.

إن قذف الرئيس بوش بالحذاء هو أعظم تعبير من العالم العربى عن شعوره تجاه بوش والاتفاقية والجرائم التى ارتكبت فى العراق وامتهان الإنسان العراقى، وأوقع فى الدلالة من اغتيال الرئيس. لقد فتح التاريخ للصحفى العراقى صفحة نادرة لتسجيل هذا العمل، كما أتاح لبوش قبل أن يرحل من يفهمه أنه يفسد فى الأرض ويدعى أنه يحسن صنعاً، ولعل الرئيس بوش لا يزال يعتقد أنه أحسن إلى قوم أساءوا إليه. وأخيراً، فإن هذا الترتيب الإلهى أراده الله حتى يبرئ السماء مما زعمه بوش بأنه دمر العراق بتكليف من الله وأنه مبعوث العناية الإلهية، فكان الحذاء العراقى أبلغ رسالة احتقار بعد أن نبذه الشعب الأمريكى فى أوسع استفتاء على سياساته خلال انتخاب أوباما، ونرجو أن يكون ذلك عبرة لكى يراجع الحكام أعمالهم. ومما يعزز هذا التحليل حتى وفقاً للرواية الأمريكية لا يزال العراق محتل وأنه سيستعيد سيادته، على الورق طبعاً، فى الأول من يناير القادم بعد إنفاذ الاتفاقية الأمنية.

المبحث الثامن عشر

هل يسهم مجلس الأمن في إشعال الحرب الأهلية في العراق

وافق مجلس الأمن يوم ٣١/ ٥/ ٢٠٠٥ على طلب الحكومة العراقية باستمرار قوات الاحتلال الأمريكية، والتى أطلق عليها قوات التحالف لمساعدة الحكومة العراقية لاستكمال عملية التحول السياسى فى العراق. ويقوم هذا الطلب على افتراض أن العملية السياسية سوف تؤدى إلى رحيل القوات الأجنبية من العراق، بينما يرى آخرون أن الولايات المتحدة تمكنت من استخدام وتوظيف الإطار العراقى من خلال الحكومة لكى تطلب من مجلس الأمن ما ترى أنه مناسب للعراق، مادامت هى الجهاز الشرعى المعبر عن إرادة العراق. وهذا الافتراض فى نظر هؤلاء يؤدى إلى استمرار الاحتلال والحكومات التى تعيش فى ظله، وتمكين الاحتلال من إنشاء نظام سياسى يتفق مع مصالح الاحتلال ، وليس مع استقلال العراق، فضلاً عن أن موقف مجلس الأمن الذى يفترض أن قوات الاحتلال قد تحولت - على الورق فقط - من قوات للاحتلال إلى قوات متعددة الجنسيات متحالفة مع الحكومة العراقية الشرعية يؤدى إلى الإقرار بصحة الاحتلال وشرعيته، ويكون المجلس بذلك قد خرج على مقتضيات وظيفته فى الميثاق، وجعل الساحة العراقية أكثر استعداداً للحرب الأهلية، كما جعل الأمم المتحدة وموظفيها هدفاً للمقاومة. ومن الواضح أن هذا الموقف سوف يلقى التأييد العربى، وهو ما ينطوى على تناقض فى الموقف العربى بين محاولة تجنب الحرب الأهلية وبين المساعدة بهذا الموقف على اشتعالها، مما يرسم علامة استفهام كبيرة حول مستقبل العراق.

ولعل السؤال الذى يؤرق المراقبين لأوضاع العراق يتعلق مباشرة بمستقبل العراق. فالاحتلال الأمريكى للعراق لن يدوم طويلاً، إذ بدت أمارات رسمية وغير رسمية بأن الولايات المتحدة تعنى خسائر بشرية ومادية هائلة أكبر بكثير مما تعلنه، وأن آثار الاحتلال المؤلمة قد بدأت تظهر على روح الولايات المتحدة وجسدها. فقد تكلفت الولايات امتحدة فى عملية العراق حتى الآن، أى منذ الحشد العسكرى فى أواسط عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠٠٥م ما لا يقل عن ثلاثمائة مليار دولار وفقاً للتصريحات الرسمية الأمريكية، وخسرت ما لا يقل عن عشرة آلاف جندى قتلى وأضعافهم جرحى وآلافًا من الفارين من جحيم الحرب، والذين سعوا للحصول على رتبة المتهرب من الخدمة العسكرية لاعتبارات تتعلق بالضمير، وطلب بعضهم اللجوء 'لسياسى فى كندا وغيرها. أما رافضو الخدمة ورافضو الانضمام إلى الجيش الأمريكى فهم فى ازدياد، فضلاً عن الحالات النفسية التى تعترى الجنود، والتى قدموا بشأنها اعترافات مفصلة. وسوف يتم تقييم مأساة العراق من وجهة النظر الأمريكية فى بيان حساب شامل للشعب الأمريكى فى السنوات القادمة.

أما على الجانب العراقى، فإن الخسائر التى لحقت بالعراق منذ عام ١٩٩١م حتى الآن بما فيها الخسائر البشرية والنفسية والمادية والكنوز التاريخية، والنيل من روح العراق حضارة ووطناً وشعباً، والنيل من حسد العراق بتجزئته إقليمياً وطائفياً، والدفع به إلى أشواط بعيدة عن العراق لموحد بدوره العربى الإسلامى المعروف، وهى كلها خسائر تتعلق بضياع أمة لا يمكن حسابها بالأرقام. وهذه القضية بالغة الإلحاح والأهمية، لأن الاحتلال يكرس هذه الحقيقة بطرق مختلفة بدأها عام ١٩٩١م بتقسيم العراق إلى مناطق ثلاث عرفت بمناطق الحظر، ثم فرض على

العراق ضغطاً نفسياً هائلاً أضعف قلبه وقوى أطرافه، وأخيراً أجهز عليه بالغزو الوحشى والاحتلال الثقيل، وتحايل على مبادئ القانون الدولى حتى يبرر هذا الاحتلال، ويحصل على ثناء المجتمع الدولى بدلاً من استنكاره، فتمكن من تطويع قرارات مجلس الأمن، كما تمكن من ارتكاب المجازر والانتهاكات التى لا مثيل لها فى تاريخ البربرية الإنسانية. وقد عمد الاحتلال إلى إخضاع العراق وإسكات صوت المقاومة، فحاول تجفيف مصادر الدعم للمقاومة عند منافذ الحدود العراقية مع الدول المجاورة، وادعى أن العراق قد أصبح بؤرة للإرهاب الدولى لكى يبرر كل هذه الخسائر المادية والبشرية والانتهاكات الخطيرة على أساس أن العراق هو إحدى الساحات الرئيسية التى تناضل فيها القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها لمقاومة هذا الإرهاب.

أما الشق الثالث الذى لجأت إليه الولايات المتحدة لإخضاع العراق فهو الإصرار على العملية السياسية من خلال الانتخابات، وبتأييد الأمم المتحدة وقوى النظام الدولى ودول الجوار على أساس أن الانتخابات هى الطريق الطبيعى إلى الديمقراطية. وقد سبق أن حذرنا من التوظيف الأمريكي لهذه الانتخابات وهى تكريس الطائفية والتقسيم بحيث كانت الطائفية فى تشكيل الحكومة والجمعية الوطنية هى الأساس، فأصبح الولاء للطائفة وليس للوطن العراقى. يتوازى مع هذا الخط قيام الولايات المتحدة بإنشاء جيش وشرطة من العراقيين، وهو أمر مقبول من الناحية النظرية فى ظروف عادية، ولكنه ليس مقبولا فى ظروف العراق، لأن الدولة المحتلة تلتزم بأمن السكان. فقد أعلن الرئيس بوش اعتزازه بتجاوز عدد القوات العراقية لعدد القوات الأمريكية فى العراق، ولكن المشكلة هى أن إنشاء هذه القوات وتكليفها بالتصدى للمقاومة العراقية وللشعب العراقى

وارتكاب الجرائم والانتهاكات مع القوات الأمريكية يجعل هذه القوات هدفاً للمقاومة العراقية مادامت تنفذ سياسة الاحتلال، كما يجعل القتل عراقياً – عراقياً، مثلما يجعل دور القوات 'الأمريكية مساند' للقوات العراقية الشرعية ضد «الإرهاب» الذى يعارض الاستقرار والأمن للشعب العراقى.

فإذا كان الصراع كما هو ظاهر يقع بين الولايات المتحدة ومعها القوات العراقية والسلطة العراقية التى تشكلت بعد الانتخابات، والتى تسعى إلى وضع دستور نهائى دائم يكرس هذه الطائفية من ناحية، وبين قوات المقاومة 'العراقية من ناحية أخرى، فإن الواضح هو أن اشتداد المقاومة وإصرارها على هزيمة برنامج الولايات المتحدة فى العراق مقابل إصرار الولايات المتحدة على إسكات المقاومة لتنفيذ برنامج تحويل المجتمع العراقى، والاستيلاء على ثرواته البترولية، واتخاذ العراق قاعدة لإعادة صياغة خريطة المنطقة العربية لصالح إسرائيل قد دفع العراق إلى حالة من توازن القوة، وكانت نتيجتها انعدام الأمن وغياب برامج إعادة الإعمار وتهديد حياة الشعب العراقى، ودخول عناصر إرهابية حقيقية تعبث بأمن المجتمع العراقى. وكلما ازدات الفوضى وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتراجعت حياة العراقيين مع استمرار عمليات نهب أموال العراق، كلما تكرس الولاء الطائفى وتلاشى الولاء القومى للوطن العراقى، كما شعر العراقيون بالبغض لكل ما هو قومى عربى. فى ظل هذا الموقف المأساوى تتحدث الدراسات والتقارير الأمريكية عن احتمالات انسحاب القوات الأمريكية، مما يؤدى إلى ظهور تيارات تطالب الولايات المتحدة بالبقاء إلى حين إنشاء حكومة وبرلمان ودستور دائم، لأن الانسحاب فى هذه المرحلة، حسما ترى الطوائف العراقية سوف يؤدى إلى إجهاض العملية السياسية، ووقوع العراق بين الطائفية والقومية. هذا الموقف

يعطى الولايات المتحدة ذريعة البقاء بحجة أن البقاء يتم بناء على طلب العراقيين، وقد حذر الرئيس بوتين من أن الانسحاب الأمريكى سيؤدى إلى حرب أهلية، وهو ما يطرح عددا من الاحتمالات المتعلقة بمستقبل العراق.

الاحتمال الأول: أن يظل الوضع قائما كما هو، أى أن يظل نزيف الدم العراقى من المقاومة والجيش والحرس الوطنى والمدنيين وبعض القوات الأمريكية مع استمرار حالة الجمود والشلل وتدهور الأوضاع العراقية المختلفة، وهذا هو الاحتمال الانتحارى الذى يؤدى إلى إفناء العراق بما فى ذلك استهداف رموز النظام السياسى المؤقت. من الواضح أن هذا الاحتمال يغفل محاولات الاتصال العراقية والأمريكية بالمقاومة وتهدئة السُنة، ومحاولة اشتراكهم فى الحكومة وفى وضع الدستور، مثلما أعلنت كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية خلال زيارتها السرية للعراق يوم ١٥/ ٥/ ٢٠٠٥م. وهذا الخط الأمريكى تجاه السُنة والمقاومة لا يهدف إلى الحرص على شمول العملية السياسية لكل الأطراف بقدر ما يهدف إلى إسباغ الشرعية على هذه العملية. ولا شك أن السُنة قد وقعوا فى مأزق بأنهم قاطعوا الانتخابات وحرموا أنفسهم من المشاركة فى العملية السياسية، وهذا هو الطرح الأمريكى والعراقى الرسمى، ولكن ذلك لا يعنى -فى نظرنا- أن السُنة قد أخطؤوا، ولكنه يعنى أن الولايات المتحدة دفعت بالأوضاع إلى تصوير السُنة على أنهم عقبة فى سبيل التسوية، ولا يهم الولايات المتحدة الطرق التى تسلكها فى إسكات العراقيين عن استمرار الاحتلال سواء بالمفاوضة أو القتال.

الاحتمال الثانى : هو أن تنسحب الولايات المتحدة من العراق، وهو أمر وارد، وقد سبق أن نبهنا منذ أكثر من عام إلى أن الانسحاب الأمريكى من العراق لا يعنى نهاية مأساة العراق، وأن مصير العراق ليس مرتبطاً بمصير الاحتلال، وقد يكون فى

وضع قضية الانسحاب الأمريكى من ناحية أو الحرب الأهلية من ناحية أخرى أمراً مقصوداً، ولكن الحقيقة أن المقومات وأسباب الحرب الأهلية قائمة. صحيح أن الصراع بين الاحتلال والمقاومة يتصدر الأولوية ويؤجل الحرب الأهلية، إلا أن الصحيح أيضاً هو أن استمرار الاحتلال يرفع من احتمالات الحرب الأهلية بعد الانسحاب، لأن هذه التركيبة الطائفية التى صنعها الاحتلال لا تنسجم مع الواقع، كما تأخذ العراق بعيداً عن وحدته الوطنية. والحقيقة المرّة التى كشفت عنها هذه التطورات هى أن قمع طوائف الشعب العراقى على يد صدام حسين بمباركة أمريكية هى أمر قد يكون مقصودًا مما يؤدى إلى تركيز الولاء للطائفة وليس للوطن.

الاحتمال الثالث: أن ينجح الاحتلال فى فرض الأمر الواقع وهزيمة المقاومة وإرضاء السُنة، وجمع الطوائف عند نقطة تمكن الاحتلال من الاستمرار لكى يبدأ فى تحقيق أهدافه فى العراق فى هدوء، وهذا احتمال لا يساعد على تصوره الواقع العراقى. فى ضوء هذه الاحتمالات المؤلمة، فإننا نظن أنه لابد من إخراج العراق من هذه الدوامة الدموية، والحلقة المفرغة الجهنمية التى تؤدى إلى تآكله واضمحلاله.

ونحن نقترح أن ينعقد مؤتمر دولى لبحث مصير العراق يسبقه مؤتمر قمة عربى تنظر فيه الدول العربية بعين الاعتبار إلى خطورة ما يحدث فى العراق، وأن تضع مستقبل العراق ووحدته القومية والإقليمية فوق أى اعتبار آخر، بحيث ينتهى المؤتمر العربى والمؤتمر الدولى إلى إعلان جدول زمنى لانسحاب القوات الأمريكية مقابل موقف من جانب المقاومة، ثم تبدأ الطوائف العراقية المختلفة فى مفاوضات عراقية بمساعدة الأطراف العربية والدولية للوصول إلى مبادئ لمصالحة والتوافق فى العراق. وفى هذه الأثناء ينتقل الإشراف على صندوق الدخل العراقى إلى لجنة دولية يعينها الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الأمين العام للجامعة العربية،

وتكون هذه اللجنة استشارية للحكومة العراقية الانتقالية التى يتفق عليها فى المؤتمر الدولى، وتضم شخصيات عراقية غير طائفية.

إن العالم العربى مطالب بأن ينظر هذه المرة إلى العراق على أنه سوف يلحق بفلسطين، بل إن كارثة العراق أفدح من فلسطين من حيث أن الصراع فى العراق سوف يكون بين عراقيين، بينما الصراع فى فلسطين يقوم بين الشعب الفلسطينى فى مجمله ، وبين الاحتلال الإسرائيلى الاستيطانى على الجانب الآخر.

وأخيرا لابد من مناقشة الجانب الآخر من القضية وهو: هل نجحت الولايات المتحدة حقا فى العراق؟ تزعم الإدارة الأمريكية أنها نجحت فى تحرير العراق من نظامه الديكتاتوري ، ومن إقامة ديمقراطية بدلا منه مما يبرر لدى الإدارة كل التضحيات مادامت الولايات المتحدة زعيمة العالم الحر. ونحن نرى أن الولايات المتحدة قد نجحت فى أمر واحد يستحق كل هذه التضحيات ، وهو تمزيق العراق بشكل قد لا يعاد له شكل، وهو أمر لا يجب أن نفخر به الولايات المتحدة .